وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون * تيارت *
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم التجارية
تخصص: إستثمار وتمويل

أثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر

دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990 – 2012

من إعداد الطالب:
معاشي سفيان

الأستاذ المشرف:
أ. د: زايري بلقاسم

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د: مداني بن شهرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	رئيسا
أ.د: زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مقررا
د: حفاي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	ممتحنا
د: مطالس عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	ممتحنا
د: بن عمارة أحمد	أستاذ محاضر	جامعة تيارت	ممتحنا
د: دحو عبد الكريم	أستاذ محاضر	جامعة تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 / 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

{ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم}

(البقرة: *32*)

قــول مــأثـــــــور

{إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زِيد هذا لكان أفضل، ولو تُرك ذلك لكان أجمل، وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر}

(العماد الأصفهاني)

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

{من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

انطلاقا من هذا التوجيه النبوي نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذنا الفاضل **زايـري بلقــاسم** على تكرمه بالإشراف على الأطروحة، ولما لمسناه من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل. وأسأل الله العلي القدير أن يثيبه خير الثواب.

كما نتوجه بجزيل الشكر للأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا في مد يد العون و المساعدة و على جهودهم الداعمة لنا وعلى رأسهم السيد عميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الأستاذ .د: **مداني بن شهرة** على دعمه وتوجيهاته القيمة التي حضينا بها من طرفه.

وما من سبيل في آخر هذه الكلمات سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو ومن بعيد، في السر والعلن ولو بكلمة ...

ولكل من أوصلنا إلى ما نحن عليه.

إهـــداء

لك ربّي هذا القليل من العلم سعيا منّا ...

إلى الحبيب المصطفى ونور الهدى محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى نبع الحنان الصافي، إلى رمز الحب الدافئ، إلى فيض الإيمان الوافي، إلى من وهبتني شبابها وحملتني وهنا على وهن..

إلى تلك المرأة العظيمة... أمي الغالية حفظها الله.

إلى من رباني طاعة اللّه صغيرا، وذلّل لي الصعاب بعد توفيق اللّه كبيرا، إلى الذي ضحّى براحته لينير عقلي بالعلم والإيمان، إلى أعظم الرجال صبرا، إلى ذلك الرجل الكريم...أبي العزيز حفظه الله.

إلى الغاليين الذين أكن لهم كل الإحترام والتقدير.

إلى فلذي في الدنيا أختي العزيزة بهية، وزوجها محمد وإبنهما الغالي لحسن حفظه الله.

و إخوتي... محمد و يوسف.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء... وزملاء الدراسة ، والعمل.

إلى كل من أنار لي دربي و كان له فضل علم عليّا...

إلى كل من في ذاكرتي وليس في مذكرتي.

إلى كل من أحبّهم قلبي ووسعهم صدري.

إلى كل من يعرفني.

والى من يتصفح هذه المذكرة المتواضعة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

سفيـان معـاشي

المقدمة العامة

لا يعتبر الحديث عن الإنفاق الحكومي حديث النشأة، وإنما هو ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة، حيث عرفت البشرية تدخل الدولة في تغطية نفقاتها منذ القديم، ويعتبر التغير في الإنفاق الحكومي مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير الإنفاق الحكومي على اقتصاديات البلدان كلما توفرت البيئة المناسبة لتنامي المتطلبات ورفع مستويات الطلب على السلع و الخدمات المحلية و الخارجية .

ولقد بذل الكثير من الاقتصاديين جهودا كثيرة في دراسة هذا التغير في الإنفاق الحكومي نظرا للأثر الذي يمكن أن تلحقه هذه الظاهرة بالمجتمع إذ يتسبب في تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، مما يدعو بالسلطات إلى التدخل من أجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتحقيق التوازن الاقتصادي، وهناك أثر قد يظهر بصورة واضحة فيما يخص الواردات، فمن الملاحظ انه في الآونة الأخيرة أن زيادة حجم النفقات الحكومية أدت إلى الزيادة في الواردات مما يدعو إلى إعادة النظر في السياسات المستخدمة ومعرفة مدى الارتباط الذي يربط النفقات الحكومية بالواردات .

وركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار" ***كينز***" على النفقات الحكومية واعتبرها أهم أدوات السياسة المالية فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، بحكم انه وانطلاقا من مبدأ " ***الطلب يخلق العرض*** " فان الإنفاق الحكومي وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي، وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل اكبر تزيد في الناتج الوطني.

ولدراسة هذه الإختلالات كان لا بد للعديد من الدول النامية تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي حيث احتل الإنفاق الحكومي مكانة هامة بين مختلف السياسات الاقتصادية، والجزائر من بين الدول النامية التي سعت ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي كان يعيق عملية التنمية هو كيفية تمويل التنمية الاقتصادية أي كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاشة.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في النفقات الحكومية ممثلة في البرامج الضخمة الثلاث خلال الفترة 2001 – 2014 . بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 والبرنامج التكميلي

لدعم النمو 2005 – 2009، وبرنامج إرساء النمو الاقتصادي 2009 – 2014، ولهذه البرامج الثلاث أهداف ثابتة، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الإقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

وقد اتبعت الجزائر بذلك سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الإستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادية، ومن بين السياسات الإقتصادية المتبعة نحاول التركيز في دراستنا على الإنفاق الحكومي والتغير الذي يمكن أن يحدثه على الواردات، مبرزين بذلك دوره في معالجة الإختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي .

وبناء على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تغير النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر خلال الفترة ***1990*** إلى ***2012*** ؟ .

وانطلاقا من الإشكالية السابقة وبغرض محاولة الإلمام بهذا الموضوع، سنطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسات الاقتصادية ؟
- ماذا يعني بالتغير في الإنفاق الحكومي؟ وما هو أثره؟
- ما المقصود بالواردات؟
- هل العلاقة بين الإنفاق العام و الواردات هي علاقة وحيدة الاتجاه؟
- ما هي الأسباب التي جعلت الاقتصاد الجزائري يعاني من الزيادة في النفقات الحكومية ؟

- **فرضيات الدراسة:**

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية و نتعمق في دراستها و نضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة و تحديد معالم الموضوع و المتمثلة فيما يلي:

- العلاقة بين النفقات الحكومية والواردات هي علاقة وحيدة الاتجاه وتكون من النفقات الحكومية إلى الواردات.
- أن هناك علاقة ايجابية بين النفقات الحكومية والواردات في الجزائر على المدى الطويل.

- **أهداف الدراسة:**

لاشك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي ، و فيما يخص هذه الدراسة حول اثر تغير النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

- محاولة الاستقراء بتعميق علمي لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في هذا المجال.
- التعرف على الإطار النظري للإنفاق الحكومي، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية له.
- التعرف على أهم مصادر الإنفاق الحكومي في الجزائر.
- محاولة التأكيد على الدور المتنامي الذي تلعبه النفقات الحكومية كأحد أهم العوامل المؤثرة على الواردات في الجزائر.
- التعرف على أهم السياسات التي نفذتها السلطات الحكومية الجزائرية بهدف ضبط الواردات خلال الفترة 1990 / 2012.
- استعراض تطور الواردات في الاقتصاد الجزائري ودراسة إجراءات النفقات الحكومية المطبقة في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

للدراسة أهمية وتتمثل في معرفة سياسات الدولة التي نفذتها السلطات الحكومية في مدى فعالية التغير في النفقات الحكومية في ضبط الواردات، ونظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها ضغوط الواردات في الاقتصاد الجزائري، فإن أهمية دراسة الإجراءات الاقتصادية المطبقة في الجزائر تتم من خلال التعرف على اثر التغير في الإنفاق الحكومي على الواردات.

- **الدراسات السابقة:**

هناك عدة دراسات أنجزت في الجانب النظري الخاصة بموضوع الإنفاق العام وعلاقته بمخلف المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، والبطالة، والقطاعات الاجتماعية، والتنافسية الاقتصادية، والتجارة الخارجية بما فيها الصادرات والواردات، ولكن القليل منها من تناول بناء النماذج الإحصائية التي تفسر هذه العلاقات وتحليلها، كما لا توجد أي دراسة تسقط العلاقة بين الإنفاق العام والواردات على اقتصاد دولة الجزائر التي نحن بصدد البحث فيها.

وفيما يلي سنعرض موجز لأهم ما جاء في هذه الدراسات:

1- دراسة للدكتور: محمد الهلالي من جامعة جدة، بعنوان " **الإنفاق الحكومي يرفع حجم الواردات إلى السوق السعودية** "، الذي بدوره يؤكد أن **نمو الإنفاق الحكومي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم الواردات** إلى السوق السعودية، كما أن زيادة الطلب على السلع والخدمات والمشاريع الإسكانية والصناعية ومشاريع المدن الاقتصادية، جميعها عوامل أسهمت في زيادة حجم الطلب ونمو الواردات إلى السوق السعودية .

وأكد أيضا الدكتور: محمد محمود شمس مدير مركز دراسة الجدوى الاقتصادية للاستشارات أن زيادة النشاط والنمو الاقتصادي في المملكة أديا إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات إلى المملكة .

وأوضح أن زيادة الواردات يأتي نتيجة زيادة حجم الميزانية وزيادة المشاريع وإنشاء المناطق الصناعية والمدن الاقتصادية. فالاقتصاد السعودي يشهد زيادة كبيرة في الأنشطة المختلفة، كذلك التوسع في الاستثمار بجميع أنواعه وزيادة السيولة النقدية في البنوك، ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار .

- هناك اهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية، نتيجة توجه الشباب نحو المشاريع الصغيرة بقوة، ونتيجة التسهيلات وتقديم القروض والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي عوامل تؤدي إلى زيادة دخول الشباب في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة النشاط الاقتصادي .

– مع التوسع في التعليم وزيادة الثقافة لدى الشباب هناك توجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوجه للقطاع الصناعي، وهناك عوامل مساعدة على استثمار الشباب السعودي في المشاريع الصغيرة، وتغيير ثقافة الوظيفة إلى ثقافة العمل الخاص، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وارتفاع الطلب على الواردات مع دخول منشآت جديدة للسوق السعودية .

2- رسالة ماجستير للطالب جمعة رضوان، بعنوان **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات – دراسة حالة الجزائر فترة 1970 – 2004**، جامعة الجزائر سنة 2007، تحت إشكالية: ***بأي قدر ممكن أن تتأثر الواردات بأسعار النفط العالمية خاصة في ظل إقبال الجزائر على فتح أسواقها أمام الدول الأجنبية؟ بمعنى آخر هل أن أسعار النفط تعتبر العامل الوحيد المحدد للواردات الجزائرية؟*** حيث خلصت الرسالة إلى جملة من النتائج أهمها:

أ- أسعار النفط تؤثر في الواردات الجزائرية لكن أثرها يبقى ضعيف، أي انه توجد عوامل أخرى لها تأثير قوي، وعند إضافة عدد السكان كمتغير مؤثر في الواردات لم يطرأ تحسن في النموذج المستخدم في الدراسة، هذا ما دفعنا بربط الواردات بالناتج الداخلي الخام.

ب-أسعار النفط لا تتأثر بالتغيرات في العرض والطلب العالمي، وإنما تتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار الغاز ومستوى النمو الاقتصادي.

ت-أن التغيرات في الواردات الجزائرية لها اثر محدود على نسبة التضخم في الجزائر.

ث-إذا ارتفعت أسعار النفط بدولار واحد الناجمة عن ارتفاع أسعار الغاز والإنتاج العالمي، سوف يسمح ذلك للناتج الداخلي الخام للجزائر بالانخفاض بمقدار (-0.01) مليار دولار. لكن قيمة الواردات الجزائرية ترتفع بمقدار 0.14 مليار دولار نتيجة التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الذي يخضع لتغيرات أسعار النفط والغاز، وبالتالي نلاحظ أن ارتفاع الواردات الناتج عن ارتفاع الناتج الداخلي الخام يسمح بزيادة نسبة التضخم في الجزائر بنسبة 0.8%.

3- رسالة ماجستير للطالب بودخدخ كريم، بعنوان "**اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001 –2009**"، جامعة دالي إبراهيم الجزائر سنة 2010، بإشكالية: ***كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؟ وما اثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2009***،

حيث خلصت الرسالة إلى جملة من النتائج نظرية وتطبيقية أهمها:

أهم النتائج النظرية:

أ- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

ب-لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد، حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل من ايجابيات وسلبيات، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.

أهم النتائج التطبيقية:

أ- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.

ب-غياب الرشادة في الإنفاق العام ، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

ت-عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009.

ث-امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام خلال الفترة 2001 – 2009، حيث تضاعفت قيمتها بين سنتي 2001 و 2009 بـ 300 %، وهو الأمر الذي ساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد.

4- مقال للدكتور علي سيف علي المزروعي، بعنوان **اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990 – 2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 – العدد الأول – 2012، حيث خلصت الدراسة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لكي تغطي الإنفاق العام يجب عليها أن تحقق حدا ادني من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في أية سنة، وأيضا استنتج أن هناك تأثير معنوي من قبل الإنفاق الحكومي العام على كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي .

5- دراسة للدكتور: مظهر محمد صالح (نائب محافظ البنك المركزي العراقي)، بعنوان" **تراكم الاحتياطي الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية – النموذج العراقي"**، ورقة بحثية مجلة شبكة الاقتصاديين العراقيين، أفريل 2010، حيث تتمحور الدراسة حول مفهوم تمويل التجارة Trade finance، التي هي تعتبر العلم الذي يصف إدارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لأغراض التجارة الدولية ، وان الأطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التأمين ومجهزي الخدمات الأخرى . فالتاريخ الاقتصادي للعراق الحديث قد اشر تلازما واضحا في حركة تمويل التجارة ومستوى تراكم الاحتياطي الأجنبي الرسمي للبلاد . حيث غذت موارد النفط الريعية خلال السنوات الستين الأخيرة ما نسبته 95 % من احتياجات البلاد للعملة الأجنبية في تمويل التجارة ، وبنسبة لن تقل عن 85 %في تمويل إيرادات الموازنة العامة في أفضل سنواتها خلال العقود الأربعة الأخيرة حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالي:

- إذا كانت الموازنة العامة عبر سياستها المالية قد أخفقت في تحقيق قاعدة قوية للنمو الاقتصادي ومالت كثيرا نحو الإنفاق الجاري المولد للتضخم بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية ، فان مثل هذا التوجه يتقاطع مع المبادئ الأساسية للسياسة النقدية وأهدافها في تحقيق الاستقرار عن طريق التصدي للإنفاق أو توليد عرض معوض لنقص العرض المحلي، من خلال تمويل **تجارة الاستيراد** ، وجعل العرض منسجم مع قوة الطلب، وبخلاف ذلك فان تقييد سوق العملة الأجنبية أمام نواقص خطيرة في تنويع العرض المحلي، وإخفاقات سياسة التنمية لا يؤدي إلا إلى توليد كارثة في الاقتصاد تتمثل بضرب عناصر الاستقرار فيه وإبعاد وتحريف السياسة النقدية).

6- دراسة للأستاذ الدكتور: عبد الله الصعيدي، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق والخبير بمركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس، بعنوان" **دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي**" ، حيث هذه الدراسة تحاول إيضاح أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في منظومة الاستقرار الاقتصادي، التي تعتبر كسياسات هامة من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر في عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في أستقرر للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية في **الداخل والخارج**.

حيث كانت نتيجة هذه الدراسة هي أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفى الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، فان ذلك يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات في طريق تحقيق أهداف التنمية، رفعاً لمستوى المعيشة في كل المجالات، وتدعيماً لقوة الاقتصاد الوطني في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع الذي يعتبر من مواضيع الساعة خاصة مع انهيار أسعار البترول، ومن اجل البحث وإعطاء تحاليل حول أثر النفقات الحكومية على الواردات، وأيضا هناك أسباب أخرى كانت حافزا لاختيار الموضوع وهي كما يلي:

- مجيء مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو بعد فترة عانت من خلالها الجزائر أزمة على الصعيد السياسي والاقتصادي، وكذا مرحلة تحول في السياسة الاقتصادية للجزائر.
- التعرف على أهم السياسات الإقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
- التعرف على أهم الآثارات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الزيادة في النفقات الحكومية.

- إتباع الجزائر لسياسة إنفاق عام توسعية ترتكز بالأساس على زيادة الإنفاق العام ابتداء من سنة 2001.
- التعرف على أهم التأثيرات التي تظهر جراء التغير في النفقات الحكومية على واردات الجزائر.

♦ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

سنتبع في دراستنا هذه المنهج الوصفي والتحليلي من اجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، الذي نتناول فيهما التغير في الإنفاق الحكومي في الجزائر، وثم سنستخدم في الدراسة القياسية المنهج التحليلي والذي يساعد بشكل كبير في تفسير النتائج على ارض الواقع، من خلال استعراض الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالموضوع وتحليلها وذلك بالاستعانة ببرنامج ***2007.XLSTAT*** وبرنامج ***EVIEWS.8*** .

للتحقق من الفرضيات المقترحة وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنعمد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة اتجاهات و اثر النفقات الحكومية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أما في الجانب التطبيقي ، تم إتباع المنهج القياسي الكمي، المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد اثر النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر ، و ذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع و هو الواردات،و المتغيرات المستقلة و تتضمن النفقات الحكومية، و متغيرات أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي.

أما مصادر البيانات فهي عموما عبارة عن مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

استهدفت الدراسة قياس اثر النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2012 ، و هي الفترة التي شهدت فيها الجزائر على غرار باقي الدول النامية تحولات جذرية في بنيتها الهيكلية متمثلة في تبني برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفضي إلى تحرير الأسواق و الاندماج في السوق العالمية ، و التي كان من نتائجها أن أصبحت هذه الاقتصاديات الناشئة بما فيها الجزائر أكثر قابلية للاستيراد.

- **حدود الدراسة:**

  - **الإطار المكاني والزماني للدراسة:**

يقتصر الإطار المكاني للدراسة في التعرف على مدى تأثير التغير في الإنفاق الحكومي على الواردات وخاصة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2012.

  - **خطة وتبويب العمل:**

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذه الدراسة و تحليل الإشكالية المطروحة، و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و أربع فصول و خاتمة:

الفصل الأول:

حيث ركزنا في الفصل الأول على النفقات الحكومية كأداة من أدوات السياسة الإقتصدية، حيث سنتناول في المبحث الأول السياسات الاقتصادية من حيث المفهوم والأنواع والأهداف، وأيضا السياسات المالية من منظور المدارس الاقتصادية، وفي المبحث الثاني سنتحدث عن السياسات النقدية من حيث مفهومها، وأهدافها وأدواتها الكمية والنوعية، أما المبحث الثالث سنشير إلى الاتجاهات التحليلية للمدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة حول أدوات السياسة المالية.

الفصل الثاني:

أما الفصل الثاني فيعتبر كمدخل نظري حول النفقات الحكومية، حيث سنتكلم في المبحث الأول عن النفقات الحكومية من حيث المفهوم من منظور المدارس الاقتصادية والتقسيمات والأنواع، وفي المبحث الثاني سنتناول ضوابط النفقات الحكومية وأسباب تزايدها و الآثار المنجرة عنها، وسنتحدث بالتفصيل عن كل نقطة على حدا ، أما في المبحث الثالث سنشير إلى قياسات الإنفاق الحكومي والأهداف المرجوة منه، حيث سنتكلم عن مضاعف الإنفاق الحكومي واثر الإزاحة، و مضاعف الإنفاق الحكومي في ظل اقتصاد مفتوح، إلى أن نختمه بالأهداف المرجوة من النفقات الحكومية.

الفصل الثالث:

الفصل حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، سنتطرق في المبحث الأول إلى تحليل تطور النفقات الحكومية في الجزائر 1990 – 2014، من خلال تحليل البرامج الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر ، أي برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (المخطط الثلاثي 2001–2004)، و البرنامج المكمل لدعم النمو الإقتصاديPCSC (المخطط الخماسي الأول 2005 – 2009)، و برنامج إرساء النمو الإقتصادي PCCE أو البرنامج الخماسي الثاني2009 – 2014، مع تحليل بعد المعطيات وإظهار قراءات لتطور الأحداث الاقتصادية، أما المبحث الثاني فسنتحدث فيه عن مكانة الإنفاق الحكومي من المتغيرات الإقتصادية الكلية ، أي النمو الإقتصادي والناتج المحلي الخام PIB، و تحاليل حول تطور معدل النمو الاقتصادي كمتغير من متغيرات الدراسة، والمبحث الأخير سنتطرق فيه إلى تحليل إتجاهات الواردات في الجزائر ، وأيضا أثر العائدات النفطية على النفقات الحكومية،مع إبراز مكانة الجباية البترولية في الإيرادات ، والدور الذي تلعبه في تمويل الخزينة العمومية للدولة الجزائرية.

الفصل الرابع:

أما الفصل الرابع و الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة فقد تناول الجوانب التحليلية و القياسية لأثر تغير النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 – 2012 ، حيث يتضمن المبحث الأول إعطاء توصيف للنموذج المستخدم في الدراسة وإبراز المتغيرات التي سنستخدمها والتركيز عليها في التحاليل ، و إختبار التكامل المشترك المستخدم لتحليل النموذج، أما المبحث الثاني فهو مخصص لتحليل نتائج الدراسة القياسية، حيث تمثل في تقدير أثر النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر ، و ذلك باستخدام نماذج و أساليب قياسية حديثة باستخدام اختبار استقرار وسكون المتغيؤات (اختبار جذر الوحدة A.D.F، وإختبار فيليب بيرسون P.P)، والتي يمكن من خلالهما الوصول إلى نتائج واقعية، وذلك بالإعتماد على أرقام رسمية من قاعدة البيانات الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية والهيئات الإقتصادية العالمية من أجل إعطاء مصداقية أكثر للدراسة، و قد خصص المبحث الثالث و الأخير في الصناديق السيادية كأداة لتحقيق الأهداف الإقتصادية وترشيد الإنفاق العام مع إبراز الدور الهام والفعال لصناديق

الثروة السيادية والأثر الذي تحدثه في تحقيق الأهداف الإقتصادية، ومن ثم ترشيد النفقات الحكومية للدولة، الى ان نختم هذه الدراسة المتواضعة بالحديث عن العراقيل التي تقف أمام سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

كلمـــــة افتتـــاحية
تشـــــــــــكرات
إهـــــــــــــداء
المقدمـــة العـــــامة..... أ - ل
فـهرس المحتويـات
قـــائمة الجـــداول
قـــائمة الأشكـــال

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

مقدمة الفصـــل

المبحث الأول: عموميات حول السياسات الاقتصادية..... *02*

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية، أنواعها و أهدافها..... *02*

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية من منظور المدارس الاقتصادية..... *07*

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية حسب المدارس الاقتصادية..... *15*

المبحث الثاني: السياسة النقدية و أهم عناصرها..... *26*

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقديـة..... *27*

المطلب الثاني: الأهداف والأدوات الأساسية للسياسة النقدية..... *31*

المطلب الثالث: السياسة المالية وأنواعها..... *35*

المبحث الثالث: الاتجاهات التحليلية للمدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة حول أدوات السياسة المالية..... *38*

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها..... *38*

المطلب الثاني: أدوات السيـاسة المـاليـة وأهدافها..... *44*

المطلب الثالث: دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM..... *48*

خاتمة الفصـــل

الفصل الثاني: مدخل نظري حول النفقات الحكومية

مقدمة الفصـــل

المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات الحكومية..... *57*

المطلب الأول: مفهوم النفقات الحكومية من منظور المدارس الاقتصادية..... *58*

المطلب الثاني: ماهية النفقات الحكومية..... *66*

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية..... *72*

المبحث الثاني: ضوابط النفقات الحكومية وأسباب تزايدها..... *77*
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ضوابط النفقات الحكومية..... *77*
المطلب الثاني:أسباب تزايد النفقات الحكومية وتفسيراتها في ظل النظريات لاقتصادية... *84*
المطلب الثالث: أهم الآثار الإقتصادية النفقات الحكومية..... *92*
المبحث الثالث: قياسات الإنفاق الحكومي والأهداف المرجوة منه..... *96*
المطلب الأول: مضاعف الإنفاق الحكومي واثر الإزاحة..... *97*
المطلب الثاني: مضاعف الانفاق الحكومي في ظل اقتصاد مفتوح..... *102*
المطلب الثالث: الأهداف المرجوة من النفقات الحكومية..... *108*
خاتمة الفصـــل

الفصل الثالث: تحليل اتجاهات النفقات الحكومية والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)

مقدمة الفصـــل
المبحث الأول: تحليل تطور النفقات الحكومية في الجزائر 1990-2014 ... *118*
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001–2004).. *119*
المطلب الثاني: البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصاديPCSC (المخطط الخماسي الأول 2005 – 2009)..... *125*
المطلب الثالث: برنامج إرساء النمو الاقتصادي PCCE أو البرنامج الخماسي الثاني2009 – 2014..... *130*
المبحث الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية..... *135*
المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر..... *136*
المطلب الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي من النمو الإقتصادي..... *144*
المطلب الثالث: تحاليل حول تطور معدل النمو الاقتصادي كمتغير من متغيرات الدراسة..... *150*
المبحث الثالث: اتجاهات الواردات في الجزائر فترة 1990-2012..... *155*
المطلب الأول: تحليل اتجاهات الواردات في الجزائر..... *155*
المطلب الثاني: العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والواردات في الجزائر..... *162*
المطلب الثالث: اثر العائدات النفطية على النفقات الحكومية في الجزائر... ..... *167*
خاتمة الفصـــل

الفصل الرابع: أثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر دراسة تطبيقية قياسية لفترة 1990 – 2012

مقدمة الفصـــل

المبحث الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة..... *176*

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة..... *177*

المطلب الثاني: الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج..... *181*

المطلب الثالث: إختبار التكامل المشترك المستخدم لتحليل النموذج..... *186*

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية لأثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر..... *192*

المطلب الأول: اختبار استقرار و سكون المتغيرات (اختبار جذر الوحدة)..... *193*

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen and Juselius *199*

المطلب الثالث: نتائج الدراسة وأبعاد النفقات الحكومية على المستوى الإجمالي..... *203*

المبحث الثالث: الصناديق السيادية كأداة لتحقيق الأهداف الإقتصادية وترشيد الإنفاق العام..... *207*

المطلب الأول: دور صندوق ضبط الموارد في إستقرار الإقتصاد الوطني..... *208*

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر..... *216*

المطلب الثالث: العراقيل التي تقف أمام سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط..... *222*

خاتمة الفصـــل

الخـاتمة العـامة..... *229*

النتـــــــــائج *231*

قـــائمة المـراجع..... *234*

قائمة الملاحق..... *247*

قـائمة الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	أراء أهم رواد المدارس الكلاسيكية المختلفة	59
2	الحالات الأربع للدورات التجارية حسب الإقتصادي ساموبلسون	99
3	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	120
4	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	121
5	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	122
6	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	123
7	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005 – 2009	126
8	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009	126
9	توزيع المخصص المالي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات	127
10	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشات الأساسية	128
11	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2011)	140
12	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2011)	142
13	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة 1990– 2013	149
14	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012	152
15	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2012/2001	157
16	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 2012/2001	159
17	الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2012	161
18	يوضح تطوّر إيرادات الموازنة خلال الفترة 2001 – 2012	168

19	تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية–2011) 1997)	171
20	تطور متغيرات النموذج (1990–2012)	178
21	نتائج اختبار Augmented Dickey–Fuller	194
22	اختبار Philips–Perron	196
23	اختبارJohansen And Juselius	199
24	تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ	202
25	تغطية صندوق ضبط الموارد لعجز الميزانية للفترة 2000 – 2012	211
26	يوضح تمويل صندوق ضبط الموارد لعجز الخزينة للفترة 2000 – 2011	213
27	يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2000 - 2012	215

قـــائمة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب	05
2	المرجح السحري للسياسة الاقتصادية	06
3	السمات المشتركة بين الدول النامية	20
4	مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة	45
5	السياسة النقدية و مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة	46
6	فعالية السياسة المالية والنقدية وفقا لمنحنى الإستهلاك	47
7	أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة	48
8	أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل	49
9	نموذج تقاطع كينز" بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي	62
10	توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي	63
11	أركان النفقات العامة	68
12	تقسيم النفقات الحكومية وفقا للمعيار الاقتصادي	73
13	تقسيم النفقات الحكومية وفقا للمعيار الوضعي أو العملي	76
14	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام	81
15	مسار الدورة الاقتصادية	82
16	المقدرة المالية للدولة	84
17	قانون « Wagner » لتفسير ظاهرة تزايد النفقات الحكومية	89
18	اثر الاستبدال عند Peacock & Wiseman وتطور النفقات الحكومية خلال الفترة الطويلة	91

19	اثر المضاعف على الطلب الكلي	98
20	الحالات الاربع للدورات التجارية حسب ساموبلسون	101
21	التوازن حسب نموذج منديل (منديل – فليمينغ)	103
22	أثر زيادة الانفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف مرن	104
23	اثر زيادة الانفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف ثابت	105
24	اثر الانفاق الحكومي في مخطط الانعاش الاقتصادي الأوروبي حسب نموذج "سميتس–ووترز"	107
25	اثر الازاحة في مخطط الانعاش الاقتصادي الاوروبي حسب نموذج "سميتس–ووترز"	108
26	أهداف السياسة الاقتصادية حسب الاقتصادي KALDOR	109
27	العلاقة بين حجم الدولة والنمو	111
28	تاثير الدعم السلعي على توازن السوق	111
29	تطوّر نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990– 2013	138
30	تطور الإنفاق العمومي و الواردات في الجزائر 2001–2012	162
31	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1990 – 2011	173
32	السلاسل الزمنية في المستويات و الفروق الأولى حسب نتائج اختبار Augmented Dickey–Fuller	195
33	السلاسل الزمنية في المستويات و الفروق الأولى حسب نتائج اختبار Philips–Perron(P.P)	198

الفصـــــل الأول

الإطـــار النظـــري للسيـــاســـات

الاقتصـــــــاديـــة

مقدمــة الفصــل

بـرزت خـلال السـنوات الأخـيرة في العـالم وبـالأخص في الـدول الناميـة بعـض المؤشـرات الايجابيـة في المجـال الإقتصـادي، حيـث أفـرزت حركـة الإصـلاحات الإقتصـادية الـتي إعتمـدت في العديـد مـن الـدول نسـقا جديـدا للتفكـير والتخطيط على جميع الأصعدة السياسية، الإجتماعية والإقتصادية، الشيء الذي سمح للعديد من الدول بالتغلب على مشـاكلها الإقتصـادية، حيـث كانـت هـذه الإصـلاحات شـاملة وسـريعة في دول شـرق أوروبـا وجنـوب شـرق آسـيا ،بينمـا كانت تدريجية في دول أخرى ومن بينها الجزائر.

وتعتبر السياسة الإقتصادية من أهم الأساليب الإقتصادية التي يجب أن يهتم بها كل اقتصادي وذلك كونها قد تؤدي إلى تقدم ونزع المشاكل الإقتصادية إذا طبقت بحذر وتحفظ فقد تعود الدولة إلى توازنها ومحاولة محاربة الآفات الإقتصادية من خلال الاختيار الناجح للسياسة المطبقة .

وتم تقسـيم هـذا الفصـل إلى مجموعـة مـن المباحـث. مـن خـلال المبحـث الأول تطرقنـا إلى عموميـات حـول السياسات الإقتصادية و المالية من تعاريف ومفاهيم والأنواع والخصوصيات بما في ذلك مفهوم وأهداف السياسة المالية من منظور المدارس الإقتصادية المختلفة. وأما المبحث الثاني فتناولنا فيه عموميات حول السياسة النقدية و أهم عناصرها لنشير إلى الأهداف والأدوات (الكمية وكذا النوعية). وأما المبحث الأخير فتعرضنا فيه إلى الاتجاهات التحليلية للمدارس الفكرية الإقتصادية المختلفة حول أدوات السياسة المالية، حيث درسنا السياسة المالية من حيث المفهوم والأنواع والأدوات والأهداف إلى أن ختمناه بخلاصة الجمع بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسات الإقتصادية.

قد تكون للسياسة الإقتصادية الصفة العمومية إذا كان المقصود بها تحقيق الأهداف الشمولية على مستوى كامل المجتمع، وقد تكون قطاعية إذا كان المقصود منها تحقيق أهداف على مستوى قطاع معين، أو على مستوى أحد فروع الإنتاج، أو في إطار وظيفة أو مهمة اقتصادية معينة، في **الاستهلاك** أو الادخار، أو **الاستثمار** أو **الإنتاج**، أو غير ذلك من المهام الإقتصادية والإجتماعية العامة أو الخاصة.

المطلب الأول: ماهية السياسة الإقتصادية، أنواعها و أهدافها.

1– مفهوم السياسة الإقتصادية:

تعتبر السياسة الإقتصادية " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"[1] .

والسياسة الإقتصادية هي " مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة ".

ويضاف إلى ذلك، أن السياسة الإقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها " مجموعة الأهداف، والأدوات الإقتصادية، والعلاقات المتبادلة بينها ".

" لكن الاختلاف بين المفاهيم السابقة، يتعلق بمن يقوم بتصميم وإدارة السياسة الإقتصادية، إذن فان الدولة هي التي تقوم بذلك، بينما في السياسة الإقتصادية الجزئية الذي يقوم بهذه المهمة هم القائمون على إدارة المشروع "[2].

1– عبد المجيد قدي – **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية** (ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003)،ص 24.

2– قدي عبد المجيد– **السياسات الإقتصادية** – مجموعة النيل العربية– القاهرة– 2003– ص 140.

ويعتبر الإقتصادي " xavier Greffe " ، السياسة الإقتصادية أنها " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، فنتكلم عن السياسة الإقتصادية، لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل، ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، مع اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات ...الخ، وتحدث السياسة الإقتصادية آثارها إلا انه لا يمكننا دائما إدراك هذه الآثار بالنظر إلى الآجال، فهناك الأجل الداخلي والأجل الخارجي اللذان نعرفهما كما يلي:

***1-1-* الأجل (التأخر) الداخلي**: وهو الزمن بين الصدمة الملاحظة وتدابير السياسة الإقتصادية المعتمدة للتأثير على هذه الصدمة، وهو اجل مزدوج، فمن جهة تقوم بتقييم العلامات، ومن جهة أخرى تقوم بوضع السياسات الملائمة.

***1-2-* الأجل الخارجي**: وهو الزمن الذي يمتد بين اللحظة التي يتم فيها اتخاذ تدابير السياسة الإقتصادية واللحظة التي يظهر فيها الأثر الفعلي على الاقتصاد، ويفسر هذان الأجلان أن آثار السياسة الإقتصادية، لا يمكن قياسها دائما بشكل صحيح ويمكن تقريرها بشكل سيء[1].

بالإضافة إلى ما سبق، من المفيد لنا أن نتطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بالسياسة الإقتصادية كما يلي:

- "تعرف السياسة الإقتصادية على أنها مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية، والتي لها انعكاسات على الحياة الإقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية....الخ" [2] .
- " السياسة الإقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في مجال الإقتصادي. وحتى نعطي لهذه التصرفات مضمون لمفهوم السياسة الإقتصادية، يجب أن تكون متنوعة " [3] .
- " تعبر السياسة الإقتصادية عن تصرف عام وواع للسلطات العمومية، منسجم وهادف، يتم القيام به في مجال الإقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال" [4].

---

[1] – دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر: 1990– 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006. ص 78.

2 – محمود حامد محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الجديد، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 48.

[3] - Gregory Mankiw، Mark Taylor: **economics**، Thomson Learning edition، England، 2006، P55.

4 – غازي حسين عناية, التضخم المالي, الطبعة الأولى, إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة, 2000.ص 114.

مما سبق، نستطيع القول أن السياسة الإقتصادية هي كل تصرف واع تقوم به السلطات العمومية من أجل الوصول إلى هدف معين.

2- مضمون السياسة الإقتصادية:

تعتبر السياسة الإقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة وتتضمن :

2-1- تحديد الأهداف: التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلا أن العادة جرت أن يكون للسياسة الإقتصادية أهداف، مثل النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار...الخ.

2-2- وضع تدرج بين الأهداف: ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار،مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

2-3- اختيار الوسائل:التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد.

وتتكون هذه الوسائل ، على العموم من فروع السياسة الإقتصادية:(السياسة النقدية، سياسة الصرف، السياسة الجبائية، السياسة الميزانية، سياسة المداخيل، السياسة الإجتماعية

" مما سبق، يمكن القول أن السياسة الإقتصادية في مضمونها ما هي إلا تحديد و ترتيب الأولويات لاختيار الوسائل المناسبة للوصول إلى الأهداف المسطرة " [1] .

3- أنواع السياسات الإقتصادية:

زيادة على السياستين المالية والنقدية التي سنتطرق إليهما لاحقا، يمكن التمييز بين أنواع التالية:

3-1- سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل. وهذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع

1– أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف– **مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002. ص85.

التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الإقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الإجتماعية، السياسات المضادة اللازمة).

3-2- سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة الآلة الإقتصادية، مستخدما العجز الموازني، حفز الإستثمار، الأجور والإستهلاك، تسهيلات القرض...الخ. وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الإستثمار.

3-3- سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من إرتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية، مثل االإقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الإقتصادي

3-4- سياسة التوقف ثم الذهاب: هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش، ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

الشكل رقم (01): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب.

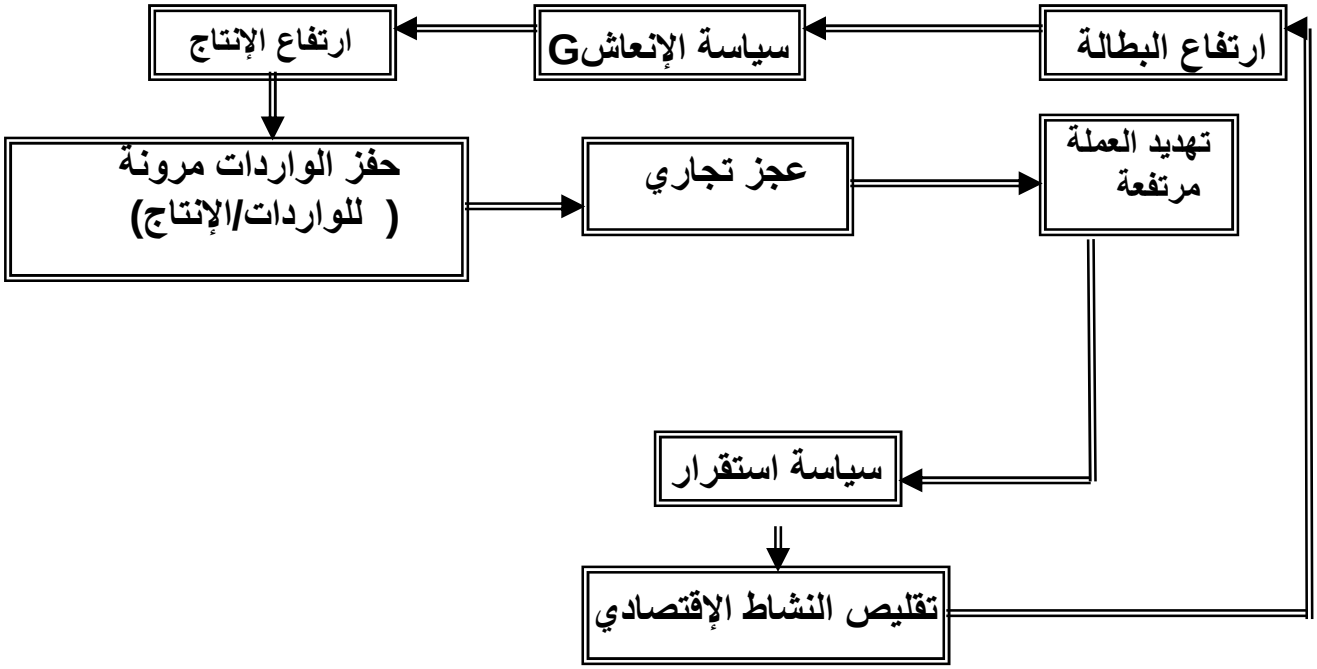

المصدر: عبد المجيد قدي: **مرجع سابق الذكر**،(2003)،ص33.

4- الأهداف الأساسية للسياسة الإقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الإقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة، وتعرف (***بالمربع السحري لكالدور***):

الشكل البياني رقم (02): المرجح السحري للسياسة الإقتصادية

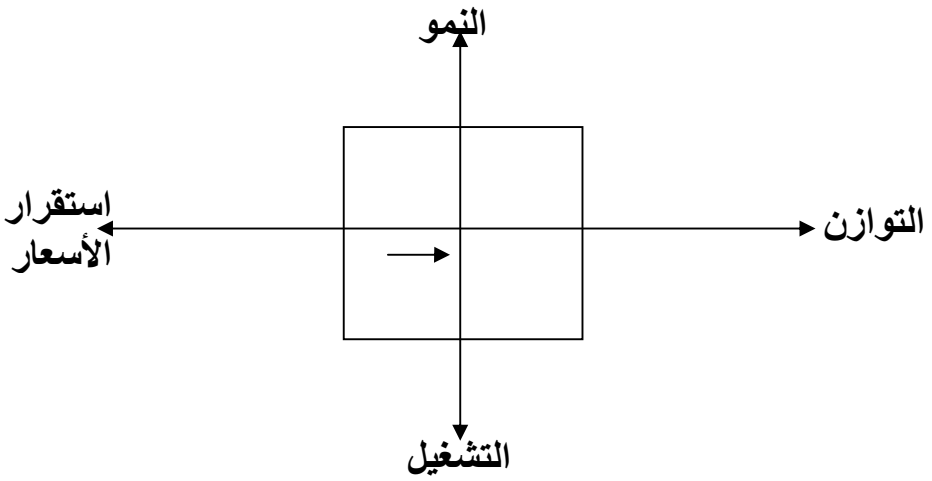

المصدر: محمد عبد المؤمن، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، المدرسة الوطنية للادارة، ص3.

4-1- البحث عن النمو الإقتصادي:

وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو. إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد مجال الإنتاج[1].

4-2- البحث عن التشغيل الكامل:

يتم البحث عن التشغيل الكامل، لان تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الإقتصادي، إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل [2].

1 – عبد المجيد قدي –**مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية** (ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003)،ص 34.

2 – نفس المرجع السابق ، ص 37.

4-3- البحث عن التوازن الخارجي:

وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الإقتصاديات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الإقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

4-4- التحكم في التضخم:

وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الإقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الإقتصادية، كما أن التضخم الزاحف إذا لم يتحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الإقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الإقتصادية.

إذن مما سبق، يمكن أن نقول أن السياسة الإقتصادية تتميز بالأنواع التالية: ***الضبط، الإنعاش، إعادة هيكلة الجهاز الصناعي، الإنكماش، التوقف ثم الذهاب،*** *و لكن الأكثر شيوعا هما سياستي* ***الإنكماش و الإنعاش،*** وذلك لتحقيق الأهداف المرجو الوصول إليها من تطبيق السياسة الإقتصادية.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية من منظور المدارس الإقتصادية

لقد اختلف مفهوم السياسة المالية من فلسفة لأخرى ومن مدرسة اقتصادية إلى ثانية، وقد كان هناك العديد من المحاولات والآراء بغية تعريف السياسة المالية، اختلفت باختلاف المراحل الزمنية والفكرية تبعاً للظروف الإقتصادية والسياسية ، وفي هذا المطلب سنحاول أن نبين الآراء الإقتصادية لمفهوم السياسة المالية في المدارس الإقتصادية المختلفة.

1- رأي المدرسة الكلاسيكية في السياسة المالية:

لقد آمنت النظرية التقليدية بمبدأ ***(الحياد المالي)*** في ظل مفهوم الدولة الحارسة، واستندت في فلسفتها التي تقوم على أساس ***(الحرية الإقتصادية)***، والتي تعني حرية التجارة وحرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، معتمدين في ذلك على الشعار الذي رفعته المدرسة الكلاسيكية ***(دعه يعمل دعه يمر)*** (Laissez Fire…Laissez Passez) في وجه التدخل الحكومي إيماناً منها بالدافع الفردي، وبالمشروع الخاص وقدرته في تحقيق التقدم الإقتصادي ورفاه المجتمع[1] ، والأساس الثاني الذي تقوم على أساسه فلسفة النظرية التقليدية هو ***(قانون ساي للأسواق)***[2] ، والذي ينص على أن ***(العرض يخلق الطلب الخاص به)*** (supply creates its own Demand)، وكذلك آمنوا بقدرة الاقتصاد الحر في تحقيق توازن التشغيل الكامل تلقائياً في ظل سيادة المنافسة الكاملة.

لذلك فإن الفكر الكلاسيكي كان يؤمن بأن موارد المجتمع سوف تستغل بكفاءة عالية في ظل الحرية الإقتصادية المطلقة، والتي تعني عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

وعليه صارت الدولة في هامش الاقتصاد الوطني، فهي تساهم بالقدر اللازم لرسم الإطار الذي يعمل فيه الأفراد من دون أن تتدخل لتؤثر فيه، (فكل توسع في سلطاتها ونشاطاتها شر لا خير فيه ويجب الحد منه)[3].

لذلك فإن المالية العامة وفقاً للنظرية الكلاسيكية صارت تتميز بطابع الحياد المطلق أو على الأقل تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف، مبتعدة بذلك عن أي إجراء من شأنه التأثير في النشاط الخاص. حيث كانت أهدافها ذات طبيعة مالية خالصة تنحصر في تزويد الدولة بالموارد التي تكفي نفقاتها اللازمة، والتي تمكنها من القيام بأداء مهامها التقليدية ذات الطابع الإداري بأقل كلفة ممكنة.

كما أكدوا أيضا، على أن المالية العامة المثلى هي التي تتميز بانخفاض الأعباء المالية التي يتحملها الأفراد في المجتمع في صورة ضرائب، والتي تمثل الجانب الأكبر من موارد الدولة. كما أكدوا على ضرورة أن تحافظ السياسة المالية

1- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة- **تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، مطابع الرسالة، العدد، 22، 1997،ص163.

2- لمزيد من التفصيل حول ذلك انظر ج. أكلي، **الاقتصاد الكلي، النظريات والسياسات** ج/1، ترجمة عطية مهدي سليمان، مراجعة الدكتور عبد المنعم السيد علي ، مطابع جامعة الموصل الموصل، 1980،ص132.

3 – علي خليل سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عملن، 2000.ص11.

على توازن الميزانية، أي ضرورة تغطية النفقات العادية (وهي نفقات استهلاكية ويجب الحد منها) بالإيرادات العادية، وعدم اللجوء على الدوام إلى القروض أو الإصدار الجديد لتغطية هذه النفقات[1].

2- رأي المدرسة الكينزية في السياسة المالية:

لقد بقيت الأفكار الكلاسيكية تتحكم في دور السياسة المالية في الاقتصاد ولمدة طويلة، ولكن تعقد الحياة الإقتصادية من جهة، والتطورات السياسية والإجتماعية التي حدثت في العالم بأسره من جهة أخرى، أدت إلى ظهور تيارات فكرية جديدة في الفكر الإقتصادي، وكلها تدعو إلى إعطاء دوراً اكبر للسياسة المالية في النشاط الإقتصادي، وضرورة تدخلها في الحياة الإقتصادية، والإجتماعية، وإنهاء فكرة الدولة الحارسة أو حياد الدولة، ومن ثم إنهاء فكرة الحياد لدور السياسة المالية.

وكان ذلك بسبب فكرة التوازن الإقتصادي، التي آمن بها أصحاب المدرسة الكلاسيكية، لا يمكن أن تحدث بصورة تلقائية. ونتيجة لعجز النظرية الكلاسيكية من مواجهة الأزمات الإقتصادية التي أصابت الاقتصاد العالمي وخاصة في بدايات القرن العشرين.

ومع أن أصحاب النظرية الحديثة، قد أكدوا على ضرورة تدخل الدولة في الحياة أو النشاط الإقتصادي. إلا أنهم قد اختلفوا فيما بينهم في تحديد مدى ودرجة هذا التدخل. فقد أكد البعض على ضرورة تدخل الدولة في بعض المجالات من جهة، وأن تكون الدولة هي الموجهة لبقية المجالات والنشاطات من جهة أخرى، وهذا عائد للإمكانات المالية والإقتصادية الكبيرة التي تمتلكها الدولة.

أما البعض الآخر، فقد أكدٍ على ضرورة تدخل الدولة في جميع مجالات النشاط الإقتصادي، وعدم ترك الحرية للأفراد للتحكم في هذا المجال.

فبعد حدوث أزمة الكساد الكبير أثناء الفترة (***1929-1933***)، فان آلية السوق التي آمن بها الكلاسيكيون قد برهنت عن عجزها في مواجهة هذه الأزمات وتحقيق التوازن الإقتصادي[2]. إذ تبلورت عيوب الفكر الإقتصادي

[1] – علي خليل سليمان احمد اللوزي، نفس لمرجع السابق، ص15.

[2] – محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008. ص24.

التقليدي وعدلت فروضه تعديلاً جوهرياً وخاصة على يد الإقتصادي الإنكليزي ***(اللورد جون ماينرد كينز)***، وذلك عن طريق كتابه الشهير ***(النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود)***، والذي نشر عام ***(1936)*** لمواجهة هذه الأزمة بعد أن وقف الفكر الكلاسيكي عاجزاً عن مواجهتها.

ولذلك فقد تطور دور الدولة، إذ لم يقتصر على الوظائف التقليدية، وإنما شمل جميع مجالات الحياة الإقتصادية.

ولقد أكد ***(كينز)*** بأن الدولة يمكنها التدخل في أوقات الأزمات وإيجاد الحلول والعلاج لحالات مثل التضخم والكساد. ففي حالة الكساد يمكن التدخل عن طريق السياسة المالية وإعادة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، ويتم ذلك عن طريق حقن النشاط الإقتصادي بجرعات منشطة حتى يمكن رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل، وكذلك أن الادخار والاستثمار يمكن أن يتعادلان عن طريق تغيرات الدخل الوطني وليس عند حالة التشغيل الكامل. وذلك عن طريق جملة من السياسات ومنها السياسة المالية، حيث تقوم الدولة بالعمل على خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة. وهنا سيبدأ عمل المضاعف (The MultiPliers) لكي يتسنى تعويض النقص في الطلب الكلي[1].

وحتى لو أدى ذلك إلى إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة. فإن (كينز) قد أكد على سياسة التمويل بالعجز (Deficit Financing)، ودافع عن هذه الفكرة بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد.

إن دعوة ***(كينز)*** إلى الاعتماد على سياسة مالية توسعية في ظل ظروف الكساد. تقابلها أيضا دعوة أخرى مناقضة لذلك حينما يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل، وحدوث حالة التضخم، فقد أكد **كينز** على أنه يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، مما يعمل في كبح جماح التضخم ومن ثم القضاء عليه. وكذلك أشار ***(كينز)*** إلى أهمية الميزانية وتأثيرها في مستويات الإيرادات العامة والنفقات العامة، وأن ذلك سيكون له أثر على النشاط الإقتصادي[2]. مؤكداً بأن عدم توازن الميزانية في المدة القصيرة ليس مهماً، إذا كان ذلك سيؤدي إلى الاستقرار الإقتصادي. أي أنه لم يكن هدف الميزانية العامة هو ضمان التوازن المالي، بل صارت

[1]- عبد المنعم فوزي وآخرون- **المالية العامة والسياسة المالية** ، دار النهضة العربية, بيروت، 1994 ، ص28.

[2]- علي خليل سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000. ص22.

تهدف إلى تحقيق التوازن الإقتصادي والتوازن الاجتماعي، حتى لو اقتضى الأمر الخروج عن مبدأ توازن الميزانية. وبذلك أصبح مبرراً أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد لغرض تمويل النفقات العامة، أو لغرض التخفيف من عبء الديون العامة أو بحسب ما تراه الدولة في صالح المجتمع.

ونتيجة لذلك، فإن السياسة المالية قد تطورت وتخلت عن أسسها الكلاسيكية، واتخذت مفهوما جديداً يتمثل في ***(المالية الوظيفية)*** *(Functional Finance)* بدلا من مفهوم ***(المالية المحايدة)***، وصارت أداة رئيسة للتأثير في مستوى النشاط الإقتصادي.

3– رأي المدرسة النقدية في السياسة المالية:

لقد سادت آراء المدرسة الكينزية طوال مدة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، حتى بدأت الملامح الفكرية الأولى للمدرسة النقدية بالظهور في منتصف الخمسينيات متحدية آراء المدرسة الكينزية، وداعية إلى العودة إلى التعاليم الكلاسيكية والتي كانت سائدة قبل ظهور المدرسة الكينزية. إلا أن أنصار المدرسة النقدية ***(ملتون فريدمان، كارل برونر، وأ.ملتزر، وليدلر، وفيليب كاجان، وغيرهم)*** لم يُوَفَّقُوا في لفت الأنظار إليهم إلا في عقد السبعينات من القرن الماضي، عند بروز ظاهرة ***(التضخم الركودي)***، وفشل التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة[1]. والتي تتناقض مع تصورات منحنى فليبس[*]. الذي يعتمد على دعائم الفكر الكينزي، والتي تركز على المقايضة بين معدلات البطالة والتضخم.

إذ جدد النقديون وعلى رأسهم الإقتصادي البارز ***(ملتون فريدمان)***، والذي ينتمي في رأيه إلى جماعة المحافظين، والتي ترى بأن الرأسمالية كنظام اقتصادي، لا تنطوي على عيوب كبيرة، وأنها كفيلة بتصحيح أخطائها بنفسها، لو استطاع المجتمع حماية عمل قوانين الاقتصاد الحر والحد من التدخل في النشاط الإقتصادي. ويعتقد ***فريدمان*** بأن دور الحكومة

[1]– د. خضير عباس المهر، **دراسة موجزة في نظريات التوزيع**، القاهرة, 2000، ص92-96.

*– للمزيد من الاطلاع حول منحنى فليبس أنظر:– محمود حامد محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الجديد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013.ص215.

يجب أن يكون محدوداً ويميل إلى الشك في قدرتها في حل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية القائمة، وإلى صعوبة ضبط المؤسسات الحكومية.

ويؤكد كذلك بأن عودة مبدأ اليد الخفية (***Invisible Hand***) التي تحدث عنها (***آدم سميث***) ممكن أن يعود للعمل من جديد في ظل سيادة الحرية التامة [1].

لذلك نجده يرفض الآراء التي أكدها أنصار المدرسة الكينزية في استعمال السياسة المالية كأداة لتوازن النشاط الإقتصادي، إذ أنه لا يرى وجوب أو ضرورة لإستعمال جانب النفقات العامة لهذا الغرض، لأن ذلك سوف يزيد من عمق العجز في الموازنة العامة للدولة، أما اللجوء إلى الضرائب فإنه يؤكد على فشل الزيادة الضريبية بعدم إقرارها في أن تكون لها أثر في اتجاه تحقيق الإستقرار الإقتصادي، والحد من ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي دعا النقديون إلى الإقرار والتصريح بأن التضخم ما هو إلا " ***ظاهرة نقدية تعود إلى زيادة عرض النقود*** " [2].

ومن هنا يؤكد النقديون على أن الشيء الوحيد الذي يمكن للحكومة فعله هو إتخاذ إجراءات نقدية وليست مالية للتأثير في عرض النقد[3]. إذ أن معدل نمو عرض النقود هو المحدد الرئيس للناتج الوطني الصافي النقدي، وليس الناتج الوطني الصافي الحقيقي، ولذلك فإنه إذا ما تم ذلك من قبل الحكومة بشكل مناسب فإن إقتصاد السوق الحر يتجه تلقائياً نحو الإستخدام الكامل مع إستقرار معقول في الأسعار .

وفي ضوء التعقيدات الإقتصادية المتعلقة بعملية التوقيت الصحيح للسياسة المالية فإن النقديون يتشائمون بشدة حول إحتمال أن تكون السياسة المالية محققة للإستقرار، لذلك نراهم وعلى رأسهم (***فريدمان***) يعارضون أي إجراءات تدخلية من قبل الدولة التي تؤدي إلى تزايد العجز المالي الحكومي، ومن ثم يقود ذلك إلى حدوث التضخم والذي يمثل المشكلة الإقتصادية لديهم.

[1] – حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر, عمان،2006. ص50.

[2] – أدوين مانسفيلد– ناريمان بيهرافيش، **علم الاقتصاد**، مركز الكتب الاردنى ،1998 ص389، ص395.

[3] – عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.ص154.

ولذلك فإنهم ***(أي النقديين)*** يفضلون سياسة القواعد كأساس للسياسة الإقتصادية، وذلك بوجود قاعدة نقدية تلزم الإدارة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت يتناسب مع معدلات نمو معينة للناتج الوطني، ويعتقدون أن هذه السياسة تخفض حجم التقلبات الإقتصادية مادامت ستزيل ما يرون أنه السبب الرئيس لعدم الإستقرار، وهو ما يسمى بسياسة التكيف مع ظروف المجتمع التي تؤخذ بها الإدارة النقدية (***stop-go policies***)[1]. مشيرين بذلك لأهمية النص في الدستور على التوازن السنوي للموازنة العامة، لكون أن إنتهاج مثل هذه السياسة المقيدة سوف يسهم في تحرير الأسواق لممارسة نزعتها التصحيحية الذاتية في مواجهة الإتجاهات الإقتصادية المعاكسة [2].

وما هذا إلا تعبير عن الدعوة إلى العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وهو ما يندرج في إطار محاولات المدرسة النقدية لإحياء التراث الفكري للمدرسة الكلاسيكية.

4- رأي مدرسة اقتصاديات جانب العرض في السياسة المالية:

انتشرت آراء وأفكار هذه المدرسة بصورة خاصة في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي في عدد من الدول الصناعية، بفضل عدد من الباحثين والشخصيات العامة المحافظة **مثل** ***(جورج جيلدار G.Gilder وكريتول I.Kratol وأنسكي)*** وغيرهم. والذين أسهموا في حملة النقد الشديدة التي قادها أنصار المدرسة النقدية وفي مقدمتهم ***(ملتون فريدمان)***، والموجهة إلى المدرسة الكينزية وآرائها بشأن التدخل الحكومي. ولقد اشتهرت أفكار هذه المدرسة أكثر عندما استطاع أنصارها أن يقفوا وراء صياغة البرنامج الإقتصادي للرئيس الأمريكي ***(ريغان)*** إبان حملته الإنتخابية عام ***(1979)***، وإلى حد كبير أيضا وراء البرنامج الإقتصادي لرئيسة وزراء انكلترا ***(تاتشر)*** قبل ذلك [3].

إن أنصار مدرسة إقتصاديات جانب العرض يؤمنون بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا ينطوي على آليات داخلية تعرضها لأزمات إفراط الإنتاج العام، بحكم إيمانهم الشديد بقانون ***ساي للأسواق***.

1 – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، قسم الاقتصاد للنشر ، الإسكندرية، 2005، ص441.

2 – ابرت ب كارسون– **ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**، ترجمة، دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1994، ص140.

3– رمزي زكي– **التضخم والتكييف الهيكيلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1996، ص59.

وان العناصر المسببة للإضطراب والتي تنشأ بين العرض والطلب الكلي، إنما تنشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات [1].

وتتركز دعوة هذه المدرسة على دور السياسة المالية في التأكيد على سياسات إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي ***(العرض)***، وخاصة عن طريق تخفيض الضرائب، وإنهاء تدخل الدولة في مجال تحديد الأجور والأسعار، لتظل بذلك آلية السوق هي الإدارة الأمثل لتخصيص الموارد.

إن التركيز في التخفيضات الضريبية التي نادى بها أنصار اقتصاديات جانب العرض (Supply-side Economics) استناداً إلى (منحنى لافر Laffer curve) [*]، جاءت عن طريق إعتبارها من الحوافز التي لها أهمية أساسية في تحليلهم، لأنها تؤثر في طريقة تعرف الأفراد على إتجاه العمل ووقت الفراغ من جهة، وتؤثر في طريقة توزيع دخولهم فيما بين الإستهلاك الجاري والإدخار من جهة أخرى.

ومن هنا يرى أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن للسياسة الضريبية أهمية كبيرة وأن لها تأثيرا كبيراً في حوافز العمل والإنتاج وإلى حد ما في الميل للإدخار في الإقتصاد الوطني، ومن ثم فهي تلعب دورًا هامًا في توجيه الموارد الإقتصادية، وتوزيعها في الإستخدامات المختلفة بوصفها من إحدى التكاليف التي من شأنها تقليل الهوامش الربحية للمنتجين من جهة، وإضعاف القوة الشرائية للدخول الإسمية من جهة أخرى. وفي هذا الأساس تعد سببا من أسباب التضخم. إذ أن ارتفاع التكاليف بسبب الضرائب العالية سيخفض الأرباح، ومن ثم سينخفض الإنتاج، ومع إستمرار الطلب بمستواه المعتاد فلابد من إرتفاع الأسعار[2].

إن أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض يعطون أهمية أكبر للسياسة المالية في مكافحة التضخم من تلك التي يعطيها أصحاب المدرسة النقدية. ومهما يكن من أمر يمكن حصر أسس السياسة المالية لهذه المدرسة فيما يأتي [3]:

1- جيمس جوارتيني، رجارد ستاروب- **الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)**، دار المريخ للنشر.القاهرة, 1999,ص463.

2 – رمزي زكي- **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، سيناء للنشر، القاهرة ، 1992، ص18.

3 – علي يحيى علي العكيلي- **فاعلية السياستين المالية والنقدية وانعكاساتها في المتغيرات الإقتصادية الكلية في اليمن**، (1999/1980) اطروحة دكتوراه، غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002، ص13.

1– إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لتخفيض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والدخل.

2– الحد بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

3– أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية حسب المدارس الإقتصادية.

تلعب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في الدولة دوراً كبيراً في تحديد أهداف السياسة المالية الواجب تنفيذها. والواقع أن أهداف السياسة المالية لا تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ولكن وسائل تحقيق هذه الأهداف هي التي تختلف وذلك لتأثرها بمستوى التقدم والتخلف الموجود في الدولة.

ولما كانت الظاهرة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقا بالعلاقات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية السائدة في مجتمع معين بغض النظر عن درجة النمو الإقتصادي ، فإن معالم هذه الظاهرة تتضح في صورة نظام مالي معين تتحدد أبعاده ومعطياته في إطار هذه العلاقات عن طريق الحاجات العامة ووسائل إشباعها [1]، وتتأثر جميع عناصر النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بالتغيرات والتطورات التي يمر بها النظام نفسه، وقد إتضح ذلك عن طريق تطور دور الدولة من (الدولة الحارسة) إلى (الدولة المتدخلة)، ثم إلى (الدولة المنتجة). كما أن التطور لم يقتصر أثره في تحديد تعريف المالية العامة فقط، وإنما إنعكس ذلك في مفهوم النظام، فنقله من مفهوم الحياد إلى السياسة المتدخلة والموجهة ثم إلى التخطيط المالي. لهذا فإن تتبع السياسة المالية عن طريق تطور المفاهيم التي قدمها الفكر المالي قديماً وحديثاً يساعد كثيراً على فهم الأدوار والوظائف التي تقوم بها المالية العامة في الإقتصاديات المتقدمة، وفي التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية [2].

1- حسين الصغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.ص39.

2 – يسرى مهدي حسن- **أثر السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل الوطني مع اشارة خاصة للعراق**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،1995، ص9.

1- أهداف السياسة المالية في الإقتصاديات المتقدمة:

تتميز هذه الإقتصاديات بسيادة القطاع الخاص، وهيمنته على قطاعات كبيرة من النشاط الإقتصادي للمجتمع. بسبب أن هذه الإقتصاديات تقوم على دعائم الملكية الخاصة والحرية الإقتصادية، الأمر الذي أدى إلى الفصل بين ملكية أدوات الإنتاج وبين من يعملون بها، وإلى ظهور العديد من الوحدات الإقتصادية التي تعمل بهدف الربح، وفي فرض نظام شبه تنافسي يفضي إلى تقلبات إقتصادية متفاقمة، في بعض الأحيان تتمثل في صورة دورات إقتصادية تلحق بالنظام الإقتصادي، فتؤثر على موارده المادية والبشرية.

وقد أنيط دور مهم بالسياسة المالية التي تأكدت فعاليتها وأهميتها بفعل ثلاثة أحداث عملية ونظرية. أما الحدثان العمليان فهما الكساد الكبير عام (1929)، والتضخم الذي صاحب الحرب العالمية الثانية، في حين أن الحدث النظري المهم الذي حصل في النظرية الإقتصادية هو ظهور كتاب اللورد (كينز) (J.M.Keynes) ***(النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود)*** عام 1936، والذي عزز كثيرا من الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في تدعيم الطلب الكلي الفعال عن طريق التأثير المباشر في مجرى الدخل في الحالات التي تعجز فيها السياسة النقدية أن تعمل مثل هذا، وبدلاً من أن يكتفي بالدور الثانوي للسياسة المالية صارت أداة لتحقيق أهدافاً محددة هي [1]:

***1-1-* تحقيق الاستقرار الإقتصادي:** إن أزمة الكساد الكبير عام (1929) ألقت بظلالها على الإقتصاديات المتقدمة، وبرهنت بصورة لا تقبل الجدل. فشل قانون (ساي) للأسواق. وأثبتت قوى السوق عجزها عن سحب الإقتصاد المنكمش من هوة الكساد، بإتجاه الإنتعاش، ورأى المفكرون الكلاسيك الهيكل البراق للبناء الكلاسيكي النظري يتداعى. وفي حالة كهذه لا بد من أداة لإسعاف هذا الإقتصاد من محنته التي كانت قوى السوق نفسها سبباً فيها، ومنذ ذلك الحين أخذت السياسة المالية دورها الذي تلعبه في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ودعم أركانه والمقصود بهذا الإستقرار تجنب بطالة الموارد، في حالة الكساد، وفيضها في حالة الرواج، وبذلك فإن السياسة المالية تحاول عن طريق ذلك تحقيق الإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية.

[1] – محمود حسين الوادي، **مباديء المالية العامة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.ص9.

وتتعلق هذه الوظيفة بالسياسة المالية، لكونها أداة للتثبيت الإقتصادي (Economic stabilization)، ويرتبط هذا الدور بطبيعة الدور المالي التعويضي الناتج عن المالية التعويضية (Compensatory Finance)، والتي ينصرف دورها إلى تعويض التذبذبات غير المتوقعة في الإنفاق الخاص عن طريق التحكم بالنفقات العامة والضرائب [1]، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق إستخدامها للسياسة المالية أن تحقق الإستقرار الإقتصادي، ويتلخص دور هذه السياسة في إنجاز هذا الهدف بجانبين هما:

أ- السياسة المالية التوسعية.

ب- السياسة المالية الإنكماشية.

وتستخدم السياسة الأولى (التوسعية) في معالجة حالة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد، وجوهر هذه السياسة يتحدد عن طريق سبيلين هما: زيادة الإنفاق الحكومي، أو بتقليص الضرائب أو كليهما معاً.

حيث أنه في حالة الكساد ينخفض الطلب على الإستهلاك وعلى الإستثمار، ويتعطل الجهاز الإنتاجي، وتنتشر البطالة الإجبارية ويكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل. إذ تستطيع السياسة المالية رفع الطلب الكلي الفعال عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على الدخول المخصصة للإستهلاك، وتخفيض الضرائب المفروضة على أرباح الإستثمارات من أجل رفع الميل للإستثمار، وكذلك عن طريق رفع الضرائب على الأرباح غير الموزعة والتي لم تستثمر [2].

أما السياسة الثانية (الإنكماشية) فيكون الإعتماد عليها في حالة التضخم، وهي تلك الحالة التي تنتج عن إرتفاع الطلب الكلي الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، فيكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية في إمتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية عن حاجة السوق، أي حفظ الطلب الكلي الفعال بالمستوى الذي يحقق توازن

1 - Allan H. Meltzer "**The Rate of Monein National Economic Policy**" in Money and Finance, Reading in Theory, Policy and Instuions, 2nd Edition (New York: John Wiley & Son, Inc, 1980), P.160.

2- سوزي علي ناشد، **المالية العامة – النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص184.

التشغيل الكامل، وتستطيع السياسة المالية تحقيق ذلك عن طريق خفض الضرائب على الإستثمارات الجديدة في الصناعات الإستهلاكية، وكذلك رفع الضرائب على الدخول المخصصة للإستهلاك [1].

إن هدف السياسة المالية في الدول المتقدمة هو المحافظة على الإستقرار الإقتصادي وزيادة النمو الإقتصادي بالمعدلات المطلوبة. لذلك تفرض الضرائب في هذه البلدان، ليس من أجل الحصول على زيادة إيرادات الدولة فقط، وإنما الهدف منها هو التأثير في سلوك الأفراد الإقتصادي، أي لزيادة الإنفاق أو لتخفيضه [2].

مما تقدم، يتضح أن الإستقرار الإقتصادي إصطلاح مزدوج، يتضمن إستمرار الإستخدام الكامل للموارد وإستقرار الأسعار، وتحقيقها يعني تفادي كل حالات الكساد والتضخم [3].

وقد كثر الإهتمام في العقود الأخيرة بالسياسة المالية، لكونها من أنجح السياسات الحكومية لمعالجة التقلبات الدورية التي تنتاب النظام الرأسمالي، متمثلة في تذبذب النشاط الإقتصادي بين مدد الكساد والانتعاش، وما يترتب على تلك التقلبات (إذا لم تعمل الدولة في الحد منها) من نشوء الاتجاه الطويل الأجل نحو البطالة أو التضخم.

***1-2-* إعادة توزيع الدخل**: إن قوى السوق القائمة على الملكية الخاصة تعمل على توزيع الدخول بصورة تنحرف بعيداً عن عدالة التوزيع. وأن هذه الصورة من التوزيع ذات آثار واضحة في التقلبات الإقتصادية، بحجة أن بعض الإقتصاديين يُرجع الأزمات الإقتصادية إلى نقص الطلب الكلي الفعال المترتب على هذا التوزيع، وتستخدم السياسة المالية وسائلها المتعددة المتمثلة بالإنفاق والضرائب لتقليل هذا التفاوت.

فالفكر المالي التقليدي كان يحد من إستخدام الأدوات المالية لتحقيق أغراضا مالية، لأن المالية العامة في هذا الفكر ينحصر واجبها في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة. دون أن يتطلب ذلك منه ثقة في تلقائية التوازن الإقتصادي والإجتماعي، من أن تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع الدخل الوطني. ولذلك فقد تمثل هذا الفكر التقليدي في نطاق العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية القائمة، فيما يعرف ***(بالحياد المالي)***. وينصرف

[1] – سوزي علي ناشد، **المالية العامة – النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص185.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2000. ص 148.

[3] – عامر عبود الدوري– **دور الضرائب في التنمية الإقتصادية في بلدان مجلس التعاون العربي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1992، ص62.

(الحياد المالي) بالمعنى التقليدي الذي سيطر على الفكر المالي أثناء القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين إلى عدم الإخلال بالأوضاع النسبية لأفراد المجتمع. وكذلك إبقاء العلاقات النسبية بين مختلف الدخول والثروات كما كانت قبل تدخل الأدوات المالية، ويتطلب تحقيق هذا المعنى للحياد المالي أحد الأمرين [1]:

1- أن تكون كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة محايدة، ولكل حالة محددة من الإنفاق الحكومي، يمكن إيجاد نظام ضرائب محايد، وكذلك فإن لأي نظام محدد من الضرائب يمكن أن يجد حالة محايدة من الإنفاق العام.

2- أن يقوم أحد هذين الجانبين بتعويض التغيرات النسبية التي أحدثها الجانب الآخر.

ولقد استند الكلاسيك في عدم عدالة توزيع الدخول إلى مبررات إقتصادية عديدة، منطلقين من فرضياتهم، ومنها أن الإدخار فضيلة وهو يتحول مباشرة إلى الاستثمار وبهذا يكونان الأساس في تكوين رأس المال، وأن الكميات المدخرة تساوي الكميات المستثمرة بفعل سعر الفائدة.

كما أنهم رأوا أن الاستخدام الكامل يتحقق بشكل طبيعي عند مستوى معين للدخل، إلا أن التحليل الكينزي أثبت العكس من التحليل الكلاسيكي، إذ أنه يرى أن القانون الذي جاء به (كينز) يشير إلى أن الأفراد يميلون إلى زيادة إستهلاكهم بزيادة دخلهم ولكن بنسبة أقل، ومن ثم فإن حجم الإدخار يزداد بصورة مطلقة وبصورة نسبية. أي أن الميل إلى الاستهلاك هو أقل من واحد.

إن هذا القانون ينطبق في اقتصاد كلي، لذا فأن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الإستهلاك ولكن بنسبة أقل وهذا ما يؤدي إلى إستقرار النظام الإقتصادي.

وأخيراً فإن الهدف الأساسي للسياسة المالية في البلدان المتقدمة هو الحفاظ على مستوى النشاط الإقتصادي، بقصد تحقيق الإستخدام الكامل وضمان الحفاظ على الإستثمار الخاص ونموه [2].

[1]- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008. ص33.

2- د. منيس اسعد عبد الملك- **ميزانية الدولة والسياسة المالية**، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بدون سنة طبع، ص126.

2- أهداف السياسة المالية في الإقتصاديات النامية:

قبل أن نتناول أهداف السياسة المالية في **البلدان النامية** [1]، لابد وأن نلقي نظرة على السمات الرئيسة المشتركة فيما بين هذه البلدان النامية، وأن مجموع سكانها أكثر من نصف سكان العالم. إلا انه توجد بين هذه البلدان سمات رئيسة مشتركة مع إختلاف في درجات هذه السمات من بلد لآخر. كما هو موضح في الشكل التالي. ومن هذه السمات المشتركة ما يأتي:

الشكل رقم (03): السمات المشتركة بين الدول النامية

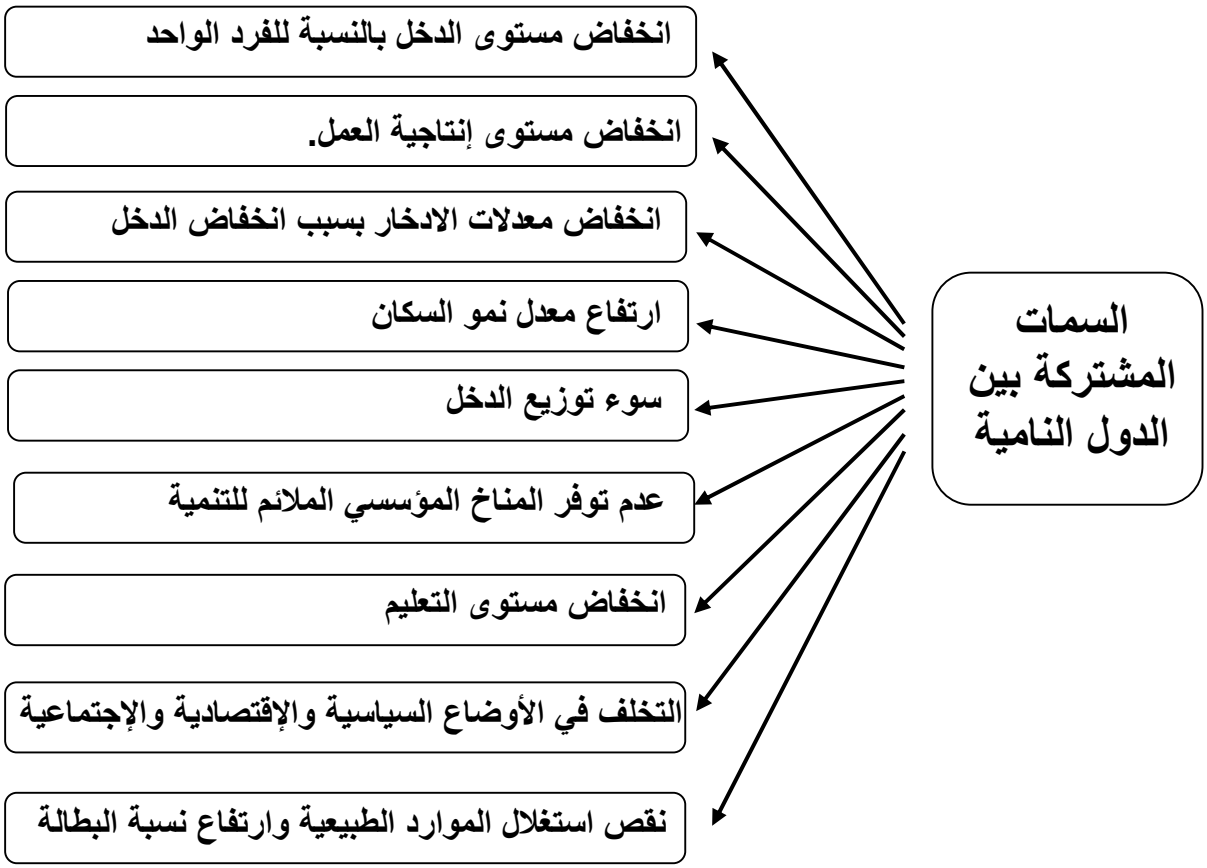

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاقتباسات كتاب: محمد العمادي، **التنمية الإقتصادية والتخطيط**، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1997 ص25-26.

ويمكن أن نفسر الشكل البياني أعلاه في النقاط التالية:

[1] – شاع تفضيل استعمال اصطلاح (**الاقطار النامية**) بدلاً من الاقطار المتخلفة في العقود الأخيرة بعد ان كانت تسمى بالاقطار المتأخرة أو التابعة، يلجأ بعض الكتاب الى تسميتها أحياناً بأقطار العالم الثالث, وللمزيد من الاطلاع أنظر: الدكتور محمد العمادي، **التنمية الإقتصادية والتخطيط**، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1997 ص25-26.

***2-1-* إنخفاض مستوى الدخل الوطني بالنسبة للفرد الواحد:** ويعد إنخفاض مستوى الدخل الوطني بالنسبة للفرد الواحد أكثر الأدلة الإحصائية أهمية، وذلك ناتج عن الإنخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي الذي يؤدي إلى إنخفاض الدخل الوطني، وإرتفاع الميل الحدي لإستهلاك السلع الضرورية وخاصة الغذائية، وقلة الإدخار، وإنخفاض نصيب الفرد من الإستثمار [1].

***2-2-* انخفاض مستوى إنتاجية العمل:** تعد هذه إحدى العقبات الرئيسة للتنمية، لأنها تضع حدوداً ضيقة ومطلقة بوجه التراكم الرأسمالي.

***2-3-* انخفاض معدلات الادخار بسبب انخفاض الدخل:** الأمر الذي يخلق فجوة كبيرة بين الادخار المتحقق والاستثمار المرغوب فيه، وهذا يقود بدوره إلى انخفاض التراكم الرأسمالي.

***2-4-* ارتفاع معدل نمو السكان:** إن هذه الحقيقة تتطلب ضرورة تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، ويفرض مثل هذا الواقع زيادة حجم الإنفاق مرة أخرى، مما يعزز من أهمية دور الدولة في النشاط الإقتصادي ومن ثم دور السياسة المالية نفسها.

***2-5-* سوء توزيع الدخل الوطني:** تتركز الثروات على نحو غير عادل تماماً في أيدي قلة معينة من السكان ترتيباً على طبيعة الملكية، الأمر الذي ينعكس على الدخول المتحققة وفقاً لطبيعة الملكية (مكفآت عناصر الإنتاج).

***2-6-* عدم توفر المناخ المؤسسي الملائم للتنمية:** ويتضمن هذا المؤشر ضعف القطاع الخاص على الإستثمار، إما لعدم توفر روح المبادرة، أو لتركز استثماراته في المشاريع ذات العائد السريع والمربح، أو بسبب ضعف وضيق الإطار المؤسسي الذي يهيئ مناخاً مناسباً للتنمية، ويعني ذلك ضعف الأسواق المالية، لذلك فان تعبئة الإدخارات (Mobilizing of savings) على ضالتها تبقى من دون قناة توجهها نحو الاستثمار.

***2-7-* إنخفاض مستوى التعليم:** تعاني الدول النامية من إنخفاض مستوى التعليم ونقص الإمكانيات، خاصة فيما يخص البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

[1] – بيير جالة، **نهب العالم الثالث**، ترجمة ومراجعة الدكتور يوسف ابو شقرا، وأديب اللجمي، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، 1989، ص12.

2-8- التركيب المشوه للتجارة الخارجية وإرتباط إقتصادياتها بالإقتصاديات الأجنبية عن طريق المبادلات التجارية[1].

2-9- **التخلف في الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية:** عدم الإستقرار في الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، تعتبر من العوامل الرئيسية التي تعاني منها الدول النامية، وهذا نظرا للمشاكل التي تتخبط فيها في جميع المجالات.

2-10- نقص إستغلال الموارد الطبيعية، وإرتفاع نسبة البطالة، وإنخفاض في مستوى الكفاءة الفنية والإدارية.

وهكذا وفي ضوء هذه السمات وغيرها الكثير تتحدد الأهداف المناطة بالسياسة المالية في البلدان النامية، وفي النطاق العام لهذه الأهداف ينبغي أن تعمل السياسة المالية في إطار حاجات التنمية الإقتصادية السريعة، وتكون أولوية التنمية هدفاً سابقاً للأهداف الأخرى، لأن هذا الهدف هو هدف جامع لأهداف أخرى متنوعة تمثلت بتخصيص الموارد، وبتخفيض معدل البطالة أو الحد منها، مع أن الإستقرار الإقتصادي هو هدف مهم من أهداف السياسة المالية، إلا أن هذه السياسة تتجه عادة إلى تعزيز تنمية الإنتاج بإستخدام وسائلها المختلفة لتحقيق الإدخار الإجباري، وتكوين رأس المال مثل تخصيص الموارد، وتحقيق النمو، والقضاء على البطالة والحد منها، مع إعطاء هدف الإستقرار أهمية ثانوية[2].

ويعني هذا أن البلد النامي سيكافح بغية توجيه غالبية إهتمامه نحو النمو، وخاصة إذا كان يعاني من معدل نمو مرتفع للسكان، بيد أنه لا يمكن أن يلغي إعتبارات الإستقرار، وينبثق هذا الإستثناء من أن عمليات التنمية تكون ذات نزعة تضخمية، لكون الدخول الإضافية توزع على أولئك الذين يدخلون العمل لأول مرة من دون أن تكون هناك سلع إستهلاكية إضافية لإشباع الطلب الجديد، ومن هنا يتحتم العمل على تحقيق الإستقرار المصاحب لعملية التنمية، ومن الحكمة هنا أن يلجأ البلد الذي يعاني من هذه الحالة إلى فرض ضرائب مرتفعة على الدخول المتاحة ، وتدابير مالية إنكماشية أخرى لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات وخطر التضخم الذي تصعب السيطرة عليه.

1 –الدكتور محمد مبارك محمد– **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية**، الدار الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص6.

2– محمود حسين الوادي، **مباديء المالية العامة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص234.

وعلى الرغم من وجود أهداف ثانوية للسياسة المالية تساعد على تحقيق أهداف السياسة المالية الرئيسة والمتمثلة بالإستخدام الكامل، واستقرار الأسعار، وترشيد الاستهلاك، وتطوير حجم الاستثمار، إلا أن تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية عموماً، والسياسة المالية خصوصاً في هذه الأقطار يتمثل بالهدفين الآتيين:

الهدف الأول: تحقيق التنمية الإقتصادية:

لقد تم تعريف التنمية الإقتصادية في الكتابات التقليدية على أنها عملية " **الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر مدة زمنية طويلة**" [1]. إلا أن تطور مفهوم التنمية عرفها على أنها عملية إحداث التغييرات البنوية في الإقتصاد وفي العلاقات الإقتصادية الدولية، فضلا عن الزيادة المستمرة في الدخل الفردي والتصاعد المستمر في الإنتاج الفردي والإجمالي [2].

وقد يعد البعض التنمية والنمو الإقتصادي مترادفين في المعنى، إلا انه يمكن إستنتاج أن النمو الإقتصادي هو جزء من التنمية الإقتصادية، لكون أن النمو يتضمن بصورة أساسية نمو الناتج الوطني من دون حصول تغييرات مهمة وأساسية في الجوانب الأخرى [3].

بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الناتج الوطني، عملية إحداث تغييرات مهمة في المجالات المختلفة الإقتصادية منها والإجتماعية والثقافية وحتى في المجالات التنظيمية والسياسية، على الرغم من تنوع تفاصيل هذه العملية بإختلاف البيئة والزمن، ويضيف إليها البعض شرطاً وهو أن يرافقها إرتفاع في مستوى المعيشة وبهذا تقترن التنمية بمشكلة التغلب على الفقر [4]. وعلى الرغم من أن الفقر في هذه البلدان ليس بالأمر الجديد عليها أثناء سعيها إلى تحقيق تنمية عاجلة وبمعدلات سريعة وعالية.

إلا أن من جملة العوامل التي تقود التنمية للنجاح هو توفير الموارد اللازمة لعملية التنمية. غير أن معظم الأقطار النامية ذات الدخل الوطني المنخفض، فهي تعاني من نقص كبير في رأس المال اللازم لتمويل عملية التنمية وضعف معدل

1 - J. Hick, Economic, Growth & Development, Oxford Economic, Papers, 1999. p.30.

2- سيمون كوزنتس- **النمو الإقتصادي الحديث**، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين/ منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون سنة طبع، ص19-18.

3 -J.hick , Economic , Ibid, 1999, P31 .

4- يسرى مهدي حسن، مصدر سابق، ص34.

الإدخار المحلي فيها. والإستخدام غير العقلاني للإدخارات المتاحة وبذلك يكون هدف السياسة المالية الأول هو تهيئة الموارد من مختلف المصادر وتوزيعها توزيعاً عقلانياً على الإنفاق والأولويات بغية تمويل برامج التنمية، لتعجيل عملية التنمية الإقتصادية ومن ثم تحقيق التطور الإقتصادي.

وإذا كان رأس المال المستثمر في عملية التنمية الإقتصادية ضخماً مقارنة بمعدلات الإدخار المحلية في تلك البلدان، فإن مردود عملية التنمية لا يعطي ثماره في مدة زمنية قصيرة، فعلى هذه البلدان تبني سياسة مالية أساسها الإعتماد على مصادر التمويل الداخلية مبنية على مدخرات المجتمع الحقيقية [1]، متجنبة فيها ظاهرة التضخم، ثم على التمويل الخارجي بغية تراكم رأس المال المغذي لعملية التنمية، غير أن التمويل الخارجي يتوقف على عدة عوامل، من بينها ثقة الأقطار المقرضة، ومتانة إقتصاد ذلك البلد، وإستقراره السياسي، والإقتصادي[2].

وتتوقف أيضا على شروط الإقراض، إلا انه يمكن حصر التمويل الخارجي في نطاق وحدود إمكانية البلد في النهوض بعملية التنمية الإقتصادية وتوجهها الوجهة السليمة، إذ يستطيع البلد النامي إستخدام أدوات السياسة المالية كالضرائب والإقتراض الحكومي، كأدوات ذات صفة توزيعية (*Alocative*) لتعزيز الإدخار أولا ولتوجيه الإستثمار بإتجاه الوجهة الملحة للتنمية ثانياً. أما الإدخارات فيمكن رفعها (أي زيادة معدلاتها) عن طريق الضرائب للحد من الإستهلاك، أو اللجوء إلى الإدخار الإجباري عن طريق التمويل بالتضخم، على الرغم من أن هذا السبيل غير مأمون العواقب لسبب رئيسي وهو قصور الطاقة الإنتاجية لهذه البلدان في مواجهة الطلب الجديد، مما يجعل من السيطرة على التضخم مسألة ليست سهلة. وفي مجال عدالة التوزيع فإن التضحية التي يقدمها المجتمع من أجل تكوين رأس المال هي الضريبة التي تعد أداة مناسبة لتعبئة الإدخارات الفردية والجماعية والتي سيتحملها الأفراد.

أما التمويل بالعجز الذي يأخذ الإقتراض من الجمهور جانباً منه فيعد وسيلة أخرى لتعبئة الإدخارات أولا، ولتخفيف الضغوط التضخمية ثانياً، لأنه يمكن أن يحد من السيولة، وترتبط بمسألة الدين الحكومي مسألة فنية وهي إدارة الدين في ظل الظروف الإقتصادية السائدة، وتعد الحكومة في هذا المجال الأقدر في إستثمار أموال الدين في المشاريع

[1] – عبد المنعم فوزي وآخرون– **المالية العامة والسياسة المالية** ، دار النهضة العربية, بيروت، 1994 ، ص47.

[2] – نفس المرجع السابق، ص43.

الكبرى الضرورية للتنمية، لكون أن القرض العام يكون منفذة الإنفاق الحكومي، والذي يمكن أن يسهم في توسيع الناتج الوطني الإجمالي عن طريق سبيلين هما:

أ- توفير القاعدة الإقتصادية الأساسية للتراكم الرأسمالي وهي ذات طبيعة إقتصادية.

ب- يعمل الإنفاق الحكومي على زيادة الطاقة الإنتاجية، سواء بتهيئة العون لإقامة الصناعات الجديدة أو تقديم أفضل الطرائق الزراعية، أو المباشرة الفعلية للإنتاج والتجارة وخاصة في المجالات التي لم يدخلها أحد بعد.

الهدف الثاني: إعادة توزيع الدخل الوطني:

حتى إلى غاية فترة السبعينيات من القرن الماضي ،كان هناك إعتقاد سائد أن التنمية الإقتصادية بمرور الزمن ستحل مشكلة التفاوت في التوزيع، وإستناداً إلى ذلك ذهب الأكاديميون وصانعوا القرار السياسي في البلدان النامية إلى تبني النظريات والإستراتيجيات المرتكزة على نمو الدخل وليس على توزيعه [1]. ولكن الوقائع تدحض هذه النظرة، فلم تحل مسألة التفاوت بل أنها إستمرت وإزدادت مع الإختلاف في الدرجة والمكان سواء في صيغتها النسبية أو المطلقة، وهكذا أخذ الإهتمام يتزايد بمسألة تقليل التفاوت في توزيع الدخول.

إن الواقع السلبي لتوزيع الدخول في البلدان النامية يتطلب إعادة توزيعه لجملة أهداف إجتماعية وإقتصادية. وتنصرف الأهداف الإجتماعية إلى أن التوزيع العادل للدخول يعد وسيلة من وسائل تحقيق الإستقرار الإجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة أولا. وتحقيق الإستقرار السياسي كإنعدام الإحتجاجات والإضرابات والمظاهرات وغيرها ثانياً. وتكمن الأهمية القصوى لإعادة توزيع الدخل في تعزيز الطلب الكلي الفعال عن طريق رفع الدخل لذوي الدخل المحدود المنخفض، ومن ثم رفع الميل الحدي للإستهلاك، وتشجيع الحافز على العمل والإنتاج، بما يعود في الإقتصاد ككل بفوائد توسعية عديدة.

إن السياسة الإقتصادية بصورة عامة والسياسة المالية بصورة خاصة تستطيع أن تلعب دوراً هاماً وبارزاً في إعادة توزيع الدخول بين الأفراد عن طريق أدواتها، والقيام بالوظائف التي من شأنها أن تقدم الخدمات العامة، وخاصة لذوي

[1]- م.تودارو، **التنمية الإقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص261.

الدخول المنخفضة كمشروعات تحسين الصحة، وبناء المساكن، ودعم الإنتاج الضروري، والتعليم المجاني، وإعانات المعوقين، وتيسير المواصلات، مما يجعل هوة التفاوت في توزيع الدخول تضيق، وكذلك فإن فرض الضرائب، على الرغم من ضعف الجهاز الضريبي فإن غايتها تمويل المشاريع ذات النفع العام، والتي من شأنها تقليل التفاوت أيضا كالضرائب التصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة والضرائب على التركات والهبات، ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات، وغيرها من الضرائب التي يمكن إستخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة تكييف توزيع الدخول الشخصية [1].

المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية و أهم عناصرها

لا يختلف إثنان علي أهمية الإعتماد على السياسة النقدية والمالية وذلك مهما كان النظام الإقتصادي المتبع. وقد كانت السياسة النقدية والمالية محل جدل منذ القرن *18*م، حول أيُ السياستين أفضل في تحقيق التنمية الإقتصادية والتوازن الإقتصادي، فظهرت مذاهب ومدارس منها ما تفضل السياسة النقدية و أخرى تفضل السياسة المالية.

ولقد إختلفت نظرة الفكر الإقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة، حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الإقتصادي وفعالية هذا التأثير.حيث نجدها ما قبل ***كينز*** في القرن التاسع عشر تنظر إلى أن النقود هي عنصر محايد، وبالتالي لا يؤثر على حركة النشاط الإقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار.

ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر ***الكينزي*** إثر أزمة *1929*، ومع ظهور الأفكار الكينزية بدأ الإهتمام أكثر بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الميزانية، وفي المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات (1951) أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الإقتصادية الكلية على يد ***" ميلتون فريدمان "*** الإقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية الحديثة، أي صعد من الخلاف بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، هذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الإقتصادي الأمريكي ***" والتر هيللر "***

1 عبد المنعم فوزي وآخرون– **المالية العامة والسياسة المالية** ، دار النهضة العربية, بيروت، 1994 ، ص224.

الذي ناد بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل مزج لكل من أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية حتى يتسنى التأثير على النشاط الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الإستقرار الإقتصادي العام، وللوقوف على ذلك نتناول مفهوم السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها.

تختلف التعاريف حول مفهوم السياسة النقدية وفق المدارس الإقتصادية المختلفة و لكن تتفق كلها حول أهم العناصر المكونة لهذه السياسة لذلك يمكن أن نتناول أهم التعاريف الشاملة كالآتي :

التعريف الأول: السياسة النقدية هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق إستقرار النقد و أداء وظائفها الإقتصادية والإجتماعية بصورة كاملة ومتزنة [2] .

التعريف الثاني : حسب الإقتصادي *Einzig* « *السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي* »[3].

وأيضا هي مجموعة من *الإجراءات السياسية، التي يكون مجالها عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها، و سرعة دورانها، و التأثير في حجم الإئتمان الممنوح و شروطه و النتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود*، إذن فسياسة البنك المركزي تعمل في هذا الإطار الذي يتضمن كمية النقود زيادة و نقصا، و تشجيع الإئتمان لزيادة خلق النقود أو العكس من خلال أدوات مشهورة يمارسها البنك المركزي.

و من خلال التعاريف نستنتج أهم المميزات المكونة للسياسة النقدية و هي :

1- رحيم حسين- **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي**, الطبعة الأولى, عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع, 1426-2006, ص175.

2- صالح مفتاح- **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص89.

1- أهم العناصر المكونة للسياسة النقدية هي :

- الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية.
- التأثير على المتغيرات النقدية وعلى سلوك الأعوان الإقتصاديين والقطاع المصرفي وغير المصرفي.
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

2- السياسة النقدية في مدارس الفكر الإقتصادي:

نظرا لأهمية السياسة النقدية و الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور و تمر بعدة مراحل و عقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، و يهمنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية و ذلك على النحو التالي:

***2-1-* المدرسة الكلاسيكية:** يري الإقتصاديون في المدرسة الكلاسيكية أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وقد إعتقدوا أن التوازن الإقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع إفتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الإقتصادي.

وتعبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر و في نفس الإتجاه في المستوى العام للأسعار، فأي تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني(المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للإقتصاد الوطني، وهذا مع إفتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود [1].

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقة و أسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات، و يتضح من

[1] - محمد مبارك محمد- **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية**، الدار الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص22.

كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الإقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار.

بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

***2-2-* المدرسة الكينزية:** إستمر الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من طرف الإقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929 -1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك الأزمة، ولقد وجه **كينز** إهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها، ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني، و طالب بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، واعتبر أن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على آثار الأزمة. حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الإستثمار والإدخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الإقتصادي العام.

ولهذا اقترح **كينز** بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة (أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام الأسعار)، والتمويل عن طريق التضخم [1].

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند **كينز** ليست بالمحايدة بل هي إيجابية، إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة

[1] - رحيم حسين- **نفس المرجع السابق**, ، ص 185.

التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الإقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الإقتصادية الكلية.

2-3- **المدرسة النقدية:** مدرسة شيكاغو بزعامة ***ميلتون فريدمان*** جاءت لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها ***النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة،*** والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الإقتصادي.

وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين ***(أصحاب المذهب النقدي)،*** ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الإقتصادية عموما .

ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الإقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة **انكماشية أو تضخمية،** وحسب إعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، ومن ثم تحقيق التوازن الإقتصادي، فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق عدم التوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الإقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الإقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام) .

ولقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.

وفي الأخير يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية لمختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة.

المطلب الثاني: الأهداف والأدوات الأساسية للسياسة النقدية.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الإقتصادية والإجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

1- الأهداف الأساسية للسياسة النقدية:

ففي الدول المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي، كذلك في مواجهة التقلبات الإقتصادية المختلفة، وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الإقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، ترتكز على خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.

ويتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هي كالآتي:

1-1- **تحقيق الإستقرار النقدي** : أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الإقتصادي، وبالتالي تفادي حدوث الأزمات النقدية والإقتصادية، مما يؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي، حيث أن تحقيق الإستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الإستقرار الإقتصادي.

1-2- **تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار**: تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والإئتمان والإستقرار في الأسعار، والنمو الإقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الإستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة، كما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة [1].

1-3 **– المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل** : وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الإستثمار والتشغيل في الإقتصاد الوطني.

1- دراوسي مسعود- **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص237.

1-4-* مكافحة التقلبات الدورية:** من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من تضخم و انكماش، والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الإقتصادي العام (***الإنتاج والتوظيف والدخل)، وبعبارة أخرى الحفاظ على الإستقرار النقدي وذلك من خلال التعادل بين الإدخار و الإستثمار.

***1-5-* المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة إرتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات .

ومن ناحية أخرى يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الإئتمانية داخل الإقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

***1-6-* تقوية وإستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية:** تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، ويقصد بالمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصير ، متوسطة وطويلة الأجل)، في كل من سوقي النقد والمال،وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقترضين والمقرضين بهدف تحقيق الربح [1].

***1-7-* تحقيق التنمية الإقتصادية:** تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والإقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه.

وتحقيق التنمية الإقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار- إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الإقتصادية والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا.

مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر، من خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية إتجاهين، جانب للاستثمار والآخر للإدخار .

- **الإدخار**: تجمع وتعبئة الإدخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة. ورفع مستوى الإدخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.
- **الإستثمار**: زيادة نسبة الإستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الوطني. وتوجيه الإستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي.

2- الأدوات الكمية و النوعية للسياسة النقدية:

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الإئتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الإقتصادية والمسموح بإستخدامها، بحكم قانون تلك الأدوات التي يمكن من

[1] - دراوسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص 238.

خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة، والتأثير في المسار الإقتصادي الوطني. وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

2-1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية: الهدف منها التأثير على حجم الإئتمان دون تمييز، وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الإحتياطي القانوني.

2-2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية: وهي تتميز بالأنشطة الإقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الإئتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الإئتمان لآخر. وهذه الأدوات كثيرة منها: (الإقناع الأدبي، الإعلام، الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع، الرقابة على شروط الرهن العقاري، تسقيف و تأطير القروض، التنظيم الإنتقائي للقروض، النسبة الدنيا للسيولة، فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم، إستعمال السياسة النقدية في حالة الإنكماش أو الركود بما فيها السياستين الإنكماشية والتوسعية).

3- مزايا و عيوب السياسة النقدية:

علي العموم، لكل سياسة إقتصادية عيوب ومزايا، وتتمثل العيوب في الآثار الضارة التي تنتج عن إتباع هذه السياسة أو الصعوبة في إنتهاجها وتنفيذها، أو البطء في جني نتائجها. أما المزايا في التطبيق وسرعة التأثير وقلة الآثار الضارة.

3-1- مزايا السياسة النقدية:

- وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ.
- سرعة حدوث ردود الأفعال، فلو تم المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة البديلة لها وهي المالية، نجد أن النقدية أفضل من ناحية الإجراءات، فيكفي أن يتم الإيعاز للبنك المركزي لإستخدام أدواته التي ذكرناها بعد البحث في المشكلة وإختيار الإجراء المناسب.

- السياسة النقدية ممكن تعديلها في أي وقت وليست مرتبطة بخطة، وقد تكون هي وسيلة الحل السريع لمشكلة ظهرت. بينما المالية للمدى الأبعد.
- في العديد من الدول النامية يقل تأثير السياسة النقدية وفاعليتها إلى حد كبير إما لتخلف النظام المصرفي، أو لعدم وجود أسواق مالية فيها، لذلك فان تلك الدول تعتمد على السياسة المالية بشكل أكبر وتزداد أهميتها في تلك الدول النامية وكذلك فاعليتها وقدرتها على التأثير.

3-2- عيوب السياسة النقدية :

السياسة النقدية تواجه صعوبات أيضا في الدول المتقدمة، حيث أنه أحيانا عندما يتم إتخاذ سياسة نقدية توسعية مثلاً وقت الركود بخفض سعر الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال التي كانت مستفيدة من معدلات الفائدة الموجودة في البلد، مما يتسبب بدوره لإحداث عجز في ميزان المدفوعات وهذا الأمر غير مستحب حدوثه، لذلك فإن إتخاذ سياسة معينة يكون له تأثير، وقد يسبب في مشكلات تحول دون تحقيق الأثر المطلوب منها أو الحد من فاعليتها وقدرتها على التأثير.

المطلب الثالث: السياسة المالية وأنواعها.

1- مفهوم السياسة المالية:

بعد أن تعرفنا إلى السياسة النقدية من حيث أهدافها ووسائلها وفعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي، سنحاول التعرف إلى السياسة المالية ومدى قدرتها على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وذلك باستخدامها لوسائلها الخاصة.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية ***"Fisc"*** و تعني حافظة النقود أو الخزانة [1]. و كانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز إستخدام هذا المصطلح على نطاق

1 – طارق لحاج– **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

واسع بنشر كتاب ***"السياسة المالية و دورات الأعمال"*** للبروفيسور *Alain. H. HANSEN* ، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد إستهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمَّ ركز الإقتصاديون جُل إهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، ولكن نظراً لأنَّ إختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين إتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً، فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

يقصد بالسياسة المالية ما تنتهجه الدولة لتخطيط نفقاتها وإيراداتها بهدف الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي، إذ تهتم السياسة المالية بالنشاط المالي للاقتصاد العام، فالسياسة المالية هي ***" دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق، ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة كالنهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتقليص التفاوت بين الدخول المنخفضة والدخول العالية "***[1].

ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية، نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

– فتعرف السياسة المالية بأنَّها ***"مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"***[2].

– بينما يعرفها البعض بأنَّها ***"سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل***

[1] ـ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي. مكتبة دار الثقافة للنشر، ط2، الاردن، 2000،ص.83.

2 – مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2007، ص231.

تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج الوطنيين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الإقتصادية"[1].

– هي ***"ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات"***[2].

و هناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي ***"تلك السياسات و الإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى"***[3].

و من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق على أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق إستخدام الإيرادات و النفقات العامة.

و مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف أي تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

2– أنواع السياسة المالية :

2–1– السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي: وهنا تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري.

1 – محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام– **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ن ص182.

2 – عبد العزيز فهمي هيكل– **موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية**، دار النهضة العربية، 1990، ص323.

3 – Philip . A. klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 2000, p176.

***2-2-* السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشي:** وهنا تقوم الدّولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الثالث: الاتجاهات التحليلية للمدارس الفكرية الإقتصادية المختلفة حول أدوات السياسة المالية.

اختلفت الاتجاهات التحليلية للمدارس الفكرية الإقتصادية والآراء خصوصا حول أدوات السياسة المالية، حيث تعتبر هذه الأدوات المحرك الرئيسي في الاقتصاد.

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية و أهدافها

***1* – أدوات السياسة المالية:**

تستخدم السياسة المالية ثلاث أدوات رئيسية، تتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة، وأرصدة الميزانية.

***1-1-* النفقات العامة:**

الإنفاق العام هو المرآة التي تعكس نشاط الدولة في واقع الحياة الإقتصادية، لذلك يعرف الإنفاق بأنَّه مجموع ما تدفعه الدّولة من نفقات من مختلف هيأتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة[1].

ومن خلال هذا التعريف نجد أنَّ النفقة تتكون من ثلاث عناصر، هي: المبلغ النقدي، الهيئة القائمة بعملية الإنفاق، والهدف المتمثل في إشباع حاجة عامة. حيث يمكن ان نقسم النفقات العامة إلى عدة أقسام حسب عدة معايير، فكل تقسيم يستند إلى معيار معين.

1- حياة بن اسماعين- **محاضرات في المالية العامة**. (غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2003/2002)، ص19.

1-1-1- وفقاً لمعيار الأثر المباشر على الإنتاج الوطني:

تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى:

أ- نفقات حقيقة: هي تلك التي تؤدّي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، لذلك فهي تعرف بالنّفقة المنتجة. وهي تتم مقابل خدمة مثل الخدمات الصحية [1].

ت- ***نفقات تحويلية***: وهي التي تستعمل من طرف الأفراد، فهي لا تؤدّي إلى استهلاك الدّولة للموارد العينية، بل تؤدّي إلى تحويل قوة شرائية من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ معنى ذلك أنَّ الإنفاق هنا يقوم به القطاع المستفيد من النفقات التحويلية. وتنقسم هذه النّفقات إلى: نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، ونفقات تحويلية مالية.

1-1-2- وفقا لمعيار إمكانية تغطية النفقة بالقرض أو الإصدار النقدي:

أ- النفقات العادية: هي تلك التي لا تؤدّي إلى زيادة الأموال ، بعبارة أخرى لا تدر دخلاً.

ب- النفقات غير العادية: هي تلك التي تدر دخلاً، والتي تؤدّي إلى زيادة الأموال المالية وزيادة الخدمات الشّخصية.

1-1-3- وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة :

أ- ***التقسيم الإداري***: وتقسّم النّفقات تبعاً للهيئات الإدارية التي تقوم بها بصرف النّظر عن أوجه النشاط لهذه الهيئة.

ب- ***التقسيم الوظيفي***: تقسم النّفقات العامّة تبعاً إلى الوظائف التي تقوم بها الدّولة.

1-2- الإيرادات العامة :

وتمثّل مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدّولة، سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها، أو أملاكها الذاتية أو مصادر خارجية؛ وذلك عن طريق القروض سواء كانت قروض داخلية أو خارجية، أو عن طريق الإصدار النقدي التضخّمي.

1- طارق لحاج- **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص185.

1-2-1- تقسيمات الإيرادات: تقسم الإيرادات إلى قسمين:

أ- ***الإيرادات العادية***: الضرائب، الرسوم، إيرادات أملاك الدولة.

ب- ***الإيرادات غير العادية***: وتتمثل في القروض العامة، الإصدار النقدي.

1-3- الموازنة العامة

هي جهاز مالي ينظّم مقدّما من الوسائل التي تستخدم للحصول على الإيراد العام، وتحقيق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة خلال فترة زمنية معينة، فالميزانية هي أداة لتوجيه الإمكانيات نحو تحقيق أهداف معينة نابعة من نشاط الدّولة. ولكي تؤدّي الدّولة دورها في حياة المجتمع خلال الفترة القادمة، والتي هي عادة سنة، يتعين عليها القيام بتقدير النّفقات اللازمة لقيامها بمختلف النشاطات، وتقدير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النّفقات، وهي على هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الإنفاق العام بتقديرات الإيراد العام بالنسبة للسنة المالية القادمة[1].

2- فعالية أدوات السياسة المالية:

***2-1-* الرقابة الضريبية**: تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من سياسات المالية العامة في التّحكّم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيّرات التي تستخدم معها سياسة الميزانية في الرّقابة على التضخّم والكساد؛ بحيث تشكّل سياسة الرّقابة الضّريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلّبات الإقتصادية، والسيطرة على حركات الضّغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني تحقيقاً للاستقرار والنمو المتوازن في الإقتصاديات النّامية[2].

ففي حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرّقابة الضّريبية بزيادة الإنفاق العام بخفض معدّلات الضريبة على الأرباح بهدف رفع معدّلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك بهدف رفع معدّلات الإنفاق الاستهلاكي، وذلك لترك الدّخول النّقدية بيد الأفراد لاستخدامها في تحفيز الطّلب الفعلي من الاستهلاك والاستثمار. ويحدث العكس في حالة جموح الإنفاق الخاص

1- بن سماعين حياة،نفس المرجع سابق.

2- غازي حسين عناية- **التضخم المالي**. (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000) ، ص.169.

وقد تقتضي ديناميكية الرّقابة الضّريبية في التخفيض من جموح الإنفاق العام ضرورة ربط السياسة الضريبية الموضوعة بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدّخل والإنفاق الوطني، لضمان تحقيق التعادل ما بين الإنفاق الكلي المتوقّع، وقيمة الناتج الكلي المتوقع بعيداً عن التضخّم والانكماش.

ويمكننا سرد بعض القيود التي تتعرض لها سياسة الرقابة الضريبية[1]:

- القيود الإحصائية.
- محدودية فعالية سياسة الرقابة الضريبية.
- ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء.
- عدم مرونة الرقابة الضريبية نسبيا .

***2-2-* الرقابة على الدين العام:** إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوّة الشّرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية. وغالباً ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسّندات للاكتتاب من قبل الجمهور، لوسائل الرقابة المالية الأخرى.

***2-3-* الرقابة على الإنفاق العام:** تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخّم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدّلاته آو تخفيضها حسب الأحوال الإقتصادية السّائدة، ونقصد هنا الإنفاق الحكومي المباشر.

سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية، للتحكّم في الضّغوط التضخّمية أو الانكماشية، ففي حالة الكساد يمكن الاعتماد على سياسة التّوسّع الإنفاقي للتأثير في حجم الإنفاق الخاص، وتعويض الانخفاض الطارئ في مستوياته باستحداث عجز في الميزانية يمول عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي، ويحدث العكس في حالة التضخم[2].

1- نفس المرجع السابق، ص ص.168.166.

2- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص.172.

3- أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد إتباع دور الدولة في النشاط الإقتصادي أن تعمل على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه، وتوحيد الأهداف والجهود وان لا تتعارض أو تتناقض، ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

3-1- **التوازن المالي**: ويقصد به ضرورة اتسام النّظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، إلى ذلك، وأيضاً استخدام قروض لأغراض إنتاجية[1].

3-2- **التوازن الإقتصادي**: بمعنى الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، وهذا يعني أنه يتعيّن على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصّة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك[2].

3-3- **التوازن الاجتماعي**: يعني أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، هذا يعني" ***العدالة الإجتماعية***" أي ينبغي على السياسة المالية ألا تقف عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب للعدالة [3].

3-4- **التوازن العام**: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. وتستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها: الضرائب، الإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات وغيرها[4] .

1- ساكر محمد العربي- **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**. (غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2006/2005)، ص.126.
2- عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص.42.
3- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص.127.
4- نفس المرجع السابق، ص.128.

إن تشابه الخطوط العريضة لأهداف المجتمعات النامية والمتقدمة قد يعني إمكانية استخدام نفس السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في كلا النوعين من المجتمعات فهناك اختلاف في الاديولوجيات ونظم الحكم والنظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والعادات والحضارة وهناك الاختلافات في مستويات التقدم الإقتصادي بكافة إبعاده [1].

4- مزايا وعيوب السياسة المالية

إن السياسة المالية كغيرها من السياسات الإقتصادية الأخرى، لها إيجابيات، كما أن لها سلبيات، وهو ما سنحاول عرضه في هذا المطلب.

4-1- مزايا السياسة المالية:

بغض النظر عما تتعرض له السياسات المالية من انتقادات إلا أن لها مزايا نوجزها فيما يلي:

- لها قدرة عالية في التحكم في الظّواهر التضخمية لما تتمتّع به أدواتها من تأثير مباشر.
- تحقيق الاستقرار والتوازن الإقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي ويوازنه مع حجم العمالة المحققة.
- السياسة المالية تباشر عملها من خلال الإنفاق الحكومي بالتحكّم في هيكله وحجمه، وكذلك من خلال الإنفاق الفردي الخاص بالأفراد والمشروعات؛
- لها دور هام في تحديد مستوى الرفاه الإقتصادي والاجتماعي في الدولة، وذلك من خلال تزويد المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة،
- تنويع مصادر الدّخل الوطني بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة، وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدّخل الوطني مثل ما هو الحال في الدول العربية النّفطية.

4-2- عيوب السياسة المالية: من بين عيوب السياسة المالية نذكر[2]:

1 – موسى رحماني- "**نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل ادوات السياسة المالية**" ".(الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية واقع وآفاق، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ديسمبر، 2005)، ص2.

2- مشمس نجاة- "**فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم"- دراسة حالة الجزائر- (1980-2004)**)، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2005/2004)، ص.112.

- **محدودية فعالية السياسة المالية:** ففي ظل الاقتصاد المفتوح تصطدم السياسة برد فعل مصادر من سعر الصرف يعاكس الأثر الذي كان مرجواً من السياسة المالية التوسعية، والذي يؤدّي إلى تسربات في الخارج، لأنّها تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الحساب الجاري، وانخفاض الطلب، ويحدث العكس في حالة السياسة الانكماشية.

المطلب الثاني: محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية.

نتناول في هذا المطلب محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية، وسوف نقيس فعالية السياسة النقدية والمالية على أساس مقدرتها على تحقيق تغييرات في المستوى التوازني للدخل. و عليه فإنه كلما كان التغير في المستوى التوازني للدخل أكبر بالنسبة إلى تغير معين في العرض الاسمي للنقود (المشتريات الحكومية أو الضرائب) كانت السياسة النقدية (المالية) أكثر فعالية.

و نتعرض بذلك إلى ثلاث محددات: مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، و مرونة الاستهلاك.

المحدد الأول: مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة:

تؤثر السياسة النقدية في الإقتصاد من خلال سعر الفائدة والإستثمار ، فإذا تزايد عرض النقود، فإن سعر الفائدة يتناقص ويتزايد الإستثمار ومن ثم يتزايد الدخل. فكلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كان الإنخفاض في سعر الفائدة أقل، وكانت زيادة الإستثمار والدخل أصغر ، وكنتيجة لذلك تكون فعالية السياسة النقدية قليلة. [1]

وعلى العكس من ذلك تكون فعالية السياسة المالية أعظمية كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر، فإذا زادت المشتريات الحكومية (أو انخفضت الضرائب) فإن كل من الدخل وسعر الفائدة يتزايدان، ومع

1. أبدجمان مايكل- **الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسة**-. ترجمة منصور إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص. 272

زيادة سعر الفائدة فإن الإستثمار يتناقص بما يلغي جزءا من الزيادة في المشتريات الحكومية، و كنتيجة لذلك فإن الدخل يعجز عن الزيادة بالقدر الذي يمكن أن يحدث لو أن مستوى الإستثمار بقي ثابتا. والشكل رقم (04) يبين أنه كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر ، كانت فعالية السياسة المالية أكبر، وفعالية السياسة النقدية أقل .

الشكل (04) : مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة .

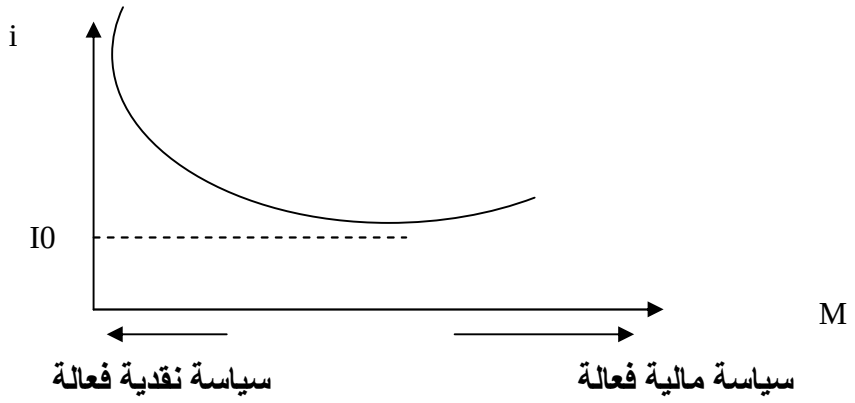

المصدر: ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الإقتصادية – التحليل الإقتصادي الكلي** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992، ص. 253 .

المحدد الثاني: مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة :

تعتبر مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة محددا للفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية ، فكلما زادت عدم مرونة دالة الإستثمار، كانت السياسة النقدية أقل فعالية و السياسة المالية أكثر فعالية .

وتعمل السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة والإستثمار، وتحدد مرونة الطلب على النقود إستجابة لسعر الفائدة للتغيرات في عرض النقود لقيمتها الحقيقية، بينما تحدد مرونة الإستثمار إستجابة الإستثمار للتغيرات في سعر الفائدة.

كما أنه يكون من المرغوب فيه من وجهة نظر السياسة النقدية أن ترتفع إستجابة الإستثمار للتغير في سعر الفائدة، حيث أن التغير النسبي الكبير في الإستثمار يولد تغيرا نسبيا أكبر في الدخل و الشكل (05) يبين ذلك :

الشكل (05): السياسة النقدية و مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة

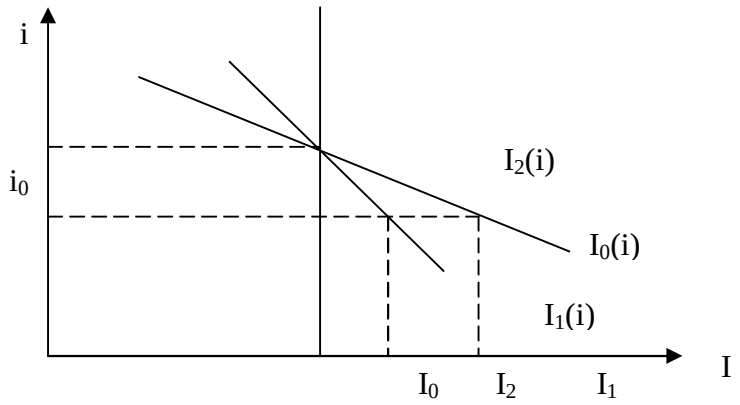

المصدر : مايكل ابدجمان – **الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسة**–. ترجمة منصور إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص276.

نفرض أن السلطات النقدية خفضت من سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 ، يترتب على ذلك زيادة الإستثمار من I_0 إلى I_1 و مع زيادة الإستثمار يتزايد الدخل .

لنفرض أن دالة الإستثمار المناسبة هي $I_1(i)$ بدلا من $I_0(i)$ فإذا إنخفض سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 فإن الإستثمار يتزايد من I_0 إلى I_2 حيث أن I_2 أقل من I_1 و مع الزيادة القليلة في الإستثمار ، تحدث زيادة مقابلة بسيطة في الدخل .

وبما أن دالة الإستثمار $I_1(i)$، أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة من دالة الإستثمار $I_0(i)$، فإن السياسة النقدية تكون أقل فعالية عندما يكون الإستثمار أقل إستجابة لسعر الفائدة. أي كلما قلت مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كلما كانت السياسة النقدية أقل فعالية.

وخلافا للسياسة النقدية فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية إذا كان الإستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، والزيادة في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة كل من سعر الفائدة، و الدخل. و بما أن سعر الفائدة يتزايد فإن الإستثمار يتناقص ويؤدي الإنخفاض في الإستثمار إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي جزئيا، ومن ثم تقل الزيادة في الدخل.

خلاصة القول: أنه كلما كانت دالة الإستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كانت السياسة النقدية أقل فعالية، والسياسة المالية أكبر فعالية.

المحدد الثالث: مرونة الاستهلاك :

إضافة للمحددين السابقين نجد محددا آخر لا يغير الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية بقوة يتمثل في الميل الحدي للاستهلاك. فإذا كان منحنى الإستهلاك مرن، تعاظمت كل من السياسة المالية والنقدية والعكس صحيح، إذا كان الميل الحدي للاستهلاك منخفضا (منحنى الاستهلاك غير مرن). فبالنسبة للسياسة النقدية، فأي تغير في الإستثمار سوف يؤدي إلى تغيير كبير في الدخل كلما كان الميل الحدي للإستهلاك أعظم (منحنى الاستهلاك مرن). أما السياسة المالية، فكل تغير في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تغير في الدخل، وهذا التغير يكون أكبر كلما كان الميل الحدي للإستهلاك أعظم (منحنى الاستهلاك مـرن) الشكل (06) يوضح ذلك [1]:

الشكل(06) : فعالية السياسة المالية والنقدية وفقا لمنحنى الإستهلاك

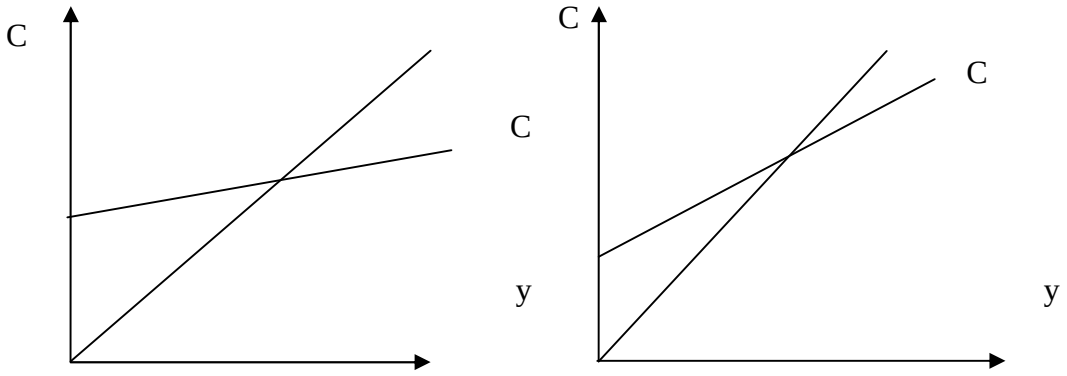

سياسة مالية و نقدية أكثر فعالية　　سياسة مالية و نقدية أقل فعالية

المصدر : مدوخ ماجدة، **" فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة– دراسة حالة الجزائر–"**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2004، ص81.

[1] – مدوخ ماجدة، **" فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة– دراسة حالة الجزائر–"**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2004، ص81.

مما سبق نستنتج أن الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية تتوقف على مختلف المرونات ، ولذلك فإنه من المهم أن نقدر هذه المرونات لتحديد مدى فعالية كل من السياستين.

وكنتيجة فإنه مثل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ومرونة الإستثمار لسعر الفائدة، فإن مرونة الإستهلاك تعتبر محددا للفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية. وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن ندمج ما بين السياستين المالية والنقدية .

المطلب الثالث: دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS–LM

يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع بين أدواتهما من أجل التأثير على الطلب الكلي، ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى : عندما تعمل السياستين (المالية والنقدية) في إتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الإنتاج دون تغير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم إنتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم إنتقال منحنى LM إلى اليمين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (07)، فقد أدى تغير المزيج من السياستين معا إلى إنخفاض أسعار الفائدة (إرتفاع مستوى الإستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت .

الشكل رقم (07) : أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة

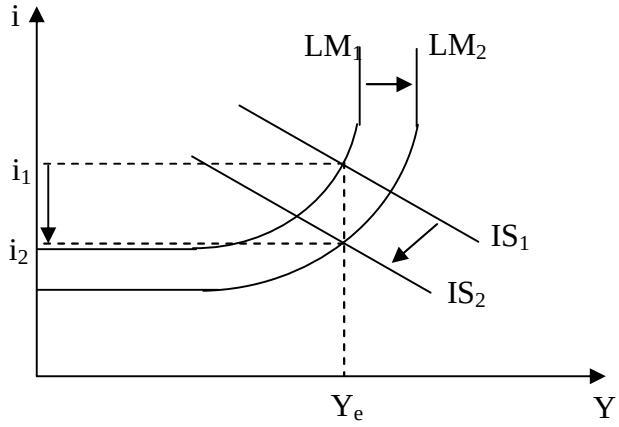

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**. مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 202.

الحالة الثانية : عندما تعملان بنفس الإتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوي الدخل التوازني دون تغيير مستوى سعر الفائدة، في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل رقم (08)، فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي إنتقال LM إلى اليمين، وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنتقال IS إلى اليمين .

الشكل رقم (08) : أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل

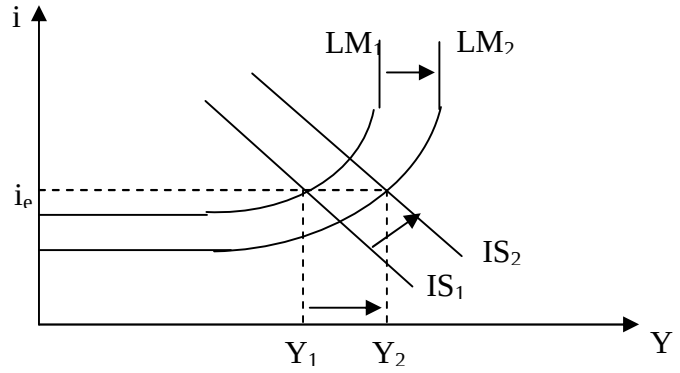

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **نفس المرجع السابق**، ص 203.

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنبا إلى جنب من أجل إعادة حالة الإستقرار للوضع الإقتصادي، فمثلا في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق إستخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب، و إنما على السلطات المالية العمل على إنتهاج سياسة مالية إنكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح. وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب إتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الإختلالات.

يؤدي إستخدام أدوات السياستين بالإتجاه المعاكس بعضها لبعض إلى حالة عدم اليقين حول النتائج المتوقعة، خاصة أن مقدار التغير في كل من هذه الأدوات يعتمد على حالة الإقتصاد السائدة قبل إستخدام هذه السياسات.

فإذا فرضنا زيادة في الضرائب مع إتباع سياسة نقدية، مستوى بطالة منخفض، وأسعار فائدة مرتفعة. في مثل هذه الحالة فإن الإقتصاد يعمل عند الجزء العمودي من منحنى LM عندما أخذ باستخدام المزيج من أدوات السياستين المالية والنقدية.

وبمجرد فرض زيادة في الضريبة (مؤقتة) كان لينقل منحنى IS نحو الأسفل قليلا، في حين أن الأخذ بالسياسة النقدية التوسعية تسبب في تحويل منحنى LM إلى جهة اليمين بمسافة كبيرة. ونتيجة لذلك انتقال منحنى طلب الإقتصاد إلى جهة اليمين متسببا في رفع مستوى الإنتاج ومعدل التضخم وتخفيض أكبر في مستوى البطالة، وبهذا ففي الوقت الذي يمكن إستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بإتجاه معاكس من أجل تغيير تركيبة الدخل، فإن مقدار التغيير في الأدوات يجب أن يعتمد على حالة الإقتصاد قبل الشروع في هذا المزيج من السياستين.

1– علاقة السياسة المالية والنقدية بالسياسة الإقتصادية

تكمن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والسياسة الإقتصادية في الإرتباط الوثيق بين النشاط المالي والنقدي والنشاط الإقتصادي، ومن خلال الأهداف الموحدة للسياسات، كما يكمن الإرتباط أيضا في قدرة السياسة المالية والنقدية على تقديم الحلول للمشاكل الإقتصادية الخاصة بالبطالة وإنخفاض قيمة العملة، التضخم وغيرها، وبالتالي تحقيق نوعا من الإستقرار والنمو الإقتصاديين وذلك بتوفر الظروف الإقتصادية الملائمة.

وبإعتبار أن سياسة سعر الصرف من أهم قنوات إنتقال أثر إجراءات السلطة النقدية والحكومية إلى الأهداف النهائية لها، وعليه فإن التغير في سعر الصرف يؤثر على الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك على الإستثمار الخارجي وتدفقات رأس المال في الإقتصاد المحلي والخارجي. ومن هنا نجد العديد من دول العالم وخاصة البلدان النامية تولي أهمية خاصة لسعر الصرف ضمن سياستها المالية والنقدية في البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتها وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

وتعمل قناة الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الإقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يؤدي إلى دخول رأس المال الأجنبي وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية.

ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة الوطنية وهذا يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وبالتالي التأثير على مستويات الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد المحلي. كما أن لهذه النتائج آثار على السياسة المالية، حيث عند زيادة قيمة العملة الوطنية ترتفع أسعار المنتوجات المستوردة الوسيطية، وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي وهو ما يدفع إلى رفع الأساس الذي تحسب وفقه الضريبة على القيمة المضافة. إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدي هذا إلى انخفاض الواردات وبالتالي إنخفاض القيمة المحصلة من الضريبة على التجارة الخارجية.

وعليه فإن إتباع سياسة نقدية إنكماشية من طرف الدولة يمكن أن يكون لها آثار غير مرغوبة على النمو، خاصة إذا لم تكن مصحوبة بسياسات أخرى كالسياسة المالية لمعالجة تلك الإختلالات.

وتسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

***1-1-* مقاومة التضخم**: بحيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لإنخفاض تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات، بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط. و بهذا تحقق عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة العالمية.

***1-2-* تخصيص الموارد**: يؤدي سعر *الصرف الحقيقي*[1]* الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (المصدرة)، وهذا ما يعمل على التقليل من عملية الإستيراد، ويتم إحلال الواردات بسلع منتجة محليا. كما يؤثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي إنخفاضها إلى زيادة إستخدام عنصري العمل و رأس المال في قطاع التصدير و في الصناعات المنافسة للإستيراد.

* يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة.

1-3-* توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية[1]. فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تخفض فيه القدرة الشرائية للعمال.أما في حالة انخفاض ***سعر الصرف الاسمي** (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن هذا يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور، في حين تنخفض ربحية الشركات.

***1-4-* تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي إعتماد سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. ولتنفيذ سياسة سعر الصرف وتحقيق أهدافها تلجأ السلطات النقدية إلى تعديل توازن ميزان المدفوعات، بحيث تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام سعر صرف ثابت. أما في ظل نظام سعر الصرف عائم فتعمل على التأثير في تحسين أو تدهور قيمة العملة.

وتستخدم سياسة تخفيض العملة لتشجيع الصادرات، وترافق هذه العملة عادة برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي. ونجاح هذه السياسات يستلزم توفر شروط تتمثل فيما يلي:

- ضرورة إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على السلع المصدرة من نسبة التخفيض.
- يجب أن يتسم العرض المحلي للسلع المصدرة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي بالجهاز الإنتاجي إلى الإرتفاع في الإستجابة لزيادة الطلب الناجم عن إرتفاع الصادرات.
- إستقرار الأسعار المحلية وعدم إرتفاعها بعد التخفيض.
- مطابقة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية العالمية.

2- نقاط الإلتقاء بين السياستين النقدية والمالية:

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية، إلا أنه توجد نقاط إلتقاء بينهما وهي:

** هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بعضها لبعض.

1. – قدى عبد المجيد– **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.، ص. 133.

النقطة الأولى: وتتعلق بالقرض العام، أي عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته، ويعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدولة، وكل هذه الإعتبارات تحددها السياسة المالية إما شكل القرض أي شكل سنداته، من حيث الأجل القصير أم الطويل، وسعر الفائدة وفئاته، فتتعلق بالسياسة النقدية [1].

أما النقطة الثانية: فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي وحجمه وطريقة سداده فهذه الإعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، وبواسطة عقد القروض العامة لإمتصاص السيولة الفائظة للإقتصاد.

كما يمكن في نفس الوقت الإعتماد على الأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية، لتضييق فرص الإئتمان المتاح للأفراد، والمؤسسات، عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة للمقترضين، بتم هذا في حالة التضخم.

أما في حالة الانكماش فيمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتنشيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق، كما تطالب النظرية الكينزية بإحداث عجز في ميزانية الدولة، ويتم ذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي، كما يمكن في نفس الاتجاه استخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم.

وفي هذه العلاقات ونقاط الإلتقاء، تدعو الضرورة الملحة إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في كل الظروف الإقتصادية، بحيث أن السياسة المالية من إختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارة المالية أو الاقتصاد، أما السياسة النقدية فهي من إختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، وبالتالي فإنه لتحقيق الهدف المنشود للدولة تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين هاتين الهيئتين، ويكون إتجاه السياسة النقدية في نفس إتجاه

1– صالح مفتاح، مداخلة بعنوان **السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الإقتصادية والحكم الراشد, جامعة بسكرة, 2003، ص 8.

السياسة المالية، وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

كما أن التنسيق أو المزج بين السياستين النقدية والمالية لا يفرض إستخدام كافة أدوات كل سياسة، بل أن الأمر يتم وفقا للظروف الإقتصادية التي تعيشها كل دولة، وتتفاوت نسبة التنسيق والمزج حسب كل نظام إقتصادي ودرجة تطوره ونوعية الأزمة التي يعاني منها ودرجة تفاعله في المحيط الدولي ...

من خلال ما سبق، توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية، بهدف التحكم في عرض النقود بما يحقق الإستقرار النقدي، ولتحقيق الأهداف يتطلب الإعتماد على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية.

أما السياسة المالية فتتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب بأنواعها وتحصيلها كإيرادات للخزينة، ويتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد خاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الإجتماعي، والتي تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار، والإستهلاك، وتوظيف الموارد الإنتاجية، وعدالة توزيع الدخل.

وتعتبر السياستان النقدية والمالية، بمثابة الآليات التي يتم إستخدامهما في ضبط وتوازن السياسة الإقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل، وأدوات، وأهداف كل سياسة على حدا، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف، وأدوات هاتين السياستين، أو بين وسائل وأهداف كل سياسة على حدا.

خـــاتمة الفصـل

سعت العديد من الدول خاصة البلدان النامية إلى توفير الظروف الملائمة لتنسيق عمل السياستين من خلال إنتهاج هذه الأخيرة لنظام إقتصادي حر، والعمل على إصلاح أنظمتها النقدية والمالية، وهذا من خلال برامج الإصلاح المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات، والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية، بهدف التحكم في عرض النقود بما يحقق الإستقرار النقدي، ولتحقيق الأهداف يتطلب الإعتماد على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية.

اما السياسة المالية، وتتمثل في الدور الذي تلعبه الحكومة، وتظهر صورها في فرض الضرائب بأنواعها وتحصيلها كإيرادات للخزينة، ويتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد خاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الإجتماعي، والتي تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار، والإستهلاك، وتوظيف الموارد الإنتاجية، وعدالة توزيع الدخل.

ونستنتج أن كلتا السياستين مهمتين في النشاط الإقتصادي، سواء من خلال عمل كل سياسة على حدا، أو من خلال التنسيق بينهما بإعتبارهما أحد وأهم مكونات السياسة الإقتصادية.

الفصـــــل الثـــــاني

تحليل نظري للنفقـــات الحكـــــوميـــــة.

مقدمـة الفصـل

تعتبر الحكومات هي المسئولة عن الحالة الإقتصادية، فالعمالة والقضاء علي البطالة واستقرار الأسعار ومستوي الأجور واستمرار نمو الاقتصاد الوطني، أصبحت من الأهداف الرئيسية للحكومات. وتعتمد الحكومات في نظرتها المستقبلية للاقتصاد على التخطيط كوسيلة للوصول إلي الأهداف المرجوة. ولكي تستطيع الحكومات تحقيق أهدافها فإن أدواتها التي تستخدمها هي الضرائب بأنواعها المختلفة، والإنفاق الحكومي ومجالاته.

ولكثرة الحديث على السياسات الإقتصادية بما فيها السياسة المالية و السياسة النقدية و الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه السياسات في الدورة الإقتصادية للبلاد إخترنا هذا الموضوع ، فإنها تدخل في كل الأحاديث والمحاورات الإقتصادية . و على هذا الأساس ، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على ماهية وعموميات حول النفقات الحكومية من تعاريف ومفاهيم والخصوصيات من منظور المدارس الإقتصادية المختلفة. وأما المبحث الثاني فنتناول فيه ضوابط النفقات الحكومية و أهم العوامل المؤثرة فيها مشيرينا إلى اسباب تزايدها وتفسيراتها في ظل النظريات الإقتصادية بما في ذلك الاثار التي يمكن ان تحدثها النفقات الحكومية على الاقتصاد. وأما المبحث الأخير فسنتعرض فيه إلى قياسات الانفاق الحكومي (مضاعف الانفاق الحكومي والمعجل واثر الازاحة)، حيث سندرس فيه مضاعف الانفاق الحكومي في ظل اقتصاد مفتوح حسب نموذج "ميندل – فليمينغ" في نظامي سعر صرف (مرن وثابت)، إلى أن نختمه باعطاء الاهداف المرجوة من النفقات الحكومية بما فيها (الإقتصادية والإجتماعية).

المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات الحكومية

إن الإعتماد على النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية بصورة خاصة وكأحدى أدوات الإقتصاد العام بصورة عامة، قد مر بمراحل متطورة بحسب وظائف الدولة. ولقد أظهرت هذه التطورات الأهمية المتزايدة لهذه الأداة.

فعندما كان مبدأ الدولة الحارسة هو السائد أثناء مدة سيادة وجهة النظر الكلاسيكية كانت تدعو إلى تقليص النفقات العامة إلى الحد الأدنى، وذلك لتقليص دور الدولة والحد من نشاطها الإقتصادي ولترك القوى الذاتية تعمل في الإقتصاد والتي لا بد أن تقوده إلى التوازن. ووضع الكلاسيك حدوداً للنفقات العامة لكونها نفقات تبذيرية وغير منتجة، إضافة إلى دورها السلبي في مزاحمة الأفراد بتحويل مدخراتهم إلى مجالات ليست بذات جدوى.

ومع التطور الإقتصادي بدأت الدولة تخرج عن مبدأ الحياد المالي وصارت مسؤولة عن التوازن الإقتصادي والإجتماعي، ويعود ذلك أيضاً إلى الأزمات الإقتصادية والإجتماعية التي جرت في الإقتصاد العالمي وخاصة أزمة الكساد العظيم، والتي أوجبت تدخل الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة [1]. إن هذا التطور الحاصل والذي حد من الأفكار الكلاسيكية كان على يد صاحب فكرة المالية الوظيفية (Functional Finance)الأستاذ ليرنر(A.P.Lerner) والذي ألغى مبدأ أساسياً من مبادئ الكلاسيك، وهو حيادية أدوات السياسة المالية، كحيادية الإنفاق والضريبة، وأكد على ضرورة إستخدام الدين العام كأداة من أدوات السياسة المالية [2].

وعند الإنتقال إلى الفكر المالي الحديث، نجد أن (ميردال Myrdal ولينداللLindal)[3] قد وجدا في الإنفاق العام أداة لترسيخ النمو بقدر ماهو مطلوب، بيد أنهما أكدا على ضرورة تجنب الإجراءات المالية التي سارعت من تواتر مشكلات الكساد وهي ما طبقت في حقبة الثلاثينات على شكل ضرائب تصاعدية.

إن إستخدام أية سياسة إقتصادية الغرض منه هو معرفة الآثار التي تحدثها في الإقتصاد. لذلك نرى أن السياسة المالية تباشر عملها عن طريق الإنفاق العام بالتحكم في هيكل الإقتصاد وحجمه، إذ تتكرس سياسة الإنفاق العام في

[1] – خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص155.

[2] – محمود حسين الوادي، **مباديء المالية العامة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص10.

[3] – هما اقتصاديان سويديان معروفان.

أوقات الكساد والبطالة لإيجاد فائضاً في الطلب الكلي الفعال، وذلك عن طريق رفع معدلات النفقات العامة بصورة مباشرة عن طريق الزيادة الكمية في الإنفاق العام، أو بصورة غير مباشرة وذلك بتخفيض الضرائب في الإنفاق الإستهلاكي وتخفيض الضرائب في الأرباح لتشجيع الإستثمار، أما في حالة التضخم فيتطلب من السياسة المالية تخفيض نفقاتها أو بصورة غير مباشرة عن طريق رفع معدلات الضرائب في الإستهلاك لمحاولة إنقاص الإنفاق الإستهلاكي، وأيضا رفع معدلات الضريبة في الأرباح لتخفيض الإنفاق الإستثماري.

المطلب الأول: مفهوم النفقات الحكومية من منظور المدارس الإقتصادية.

لقد أثارت التطورات الإقتصادية إهتمام المفكرين بدراسة طبيعة النفقات العامة وتحليلها وتقسيمها وخاصة المعايير الإقتصادية وغير الإقتصادية التي تحكم عملية إختيارها، والآثار الإقتصادية والإجتماعية الناشئة عن ذلك ، وهكذا تجاوزت دراسة النفقات العامة الحدود الكمية التي كانت تدرس في إطارها، وقد أصبحت بالإضافة إلى ذلك تبحث في النواحي النوعية والكيفية وآثارها وعملية إستخدامها في مجال المالية العامة لتحقيق الأهداف المرجوة.

1- الإنفاق الحكومي في ظل المدرسة الكلاسيكية:

لم يوجه الكلاسيك أهمية كبيرة لطبيعة الأنفاق الحكومي، وجعلوا دوره مقتصراً في ما تحتاجه الدولة للقيام بوظائفها التقليدية فقط والتي حددت بالدفاع والأمن والعدالة. وكان الهدف من ذلك هو ***"حماية الثورة الصناعية من أي تزايد في الضرائب ينتج عنه زيادة في الإنفاق الحكومي*** " [1]. وقد أنصب إهتمامهم على الطابع المالي للإنفاق الحكومي وطالبوا بتحديده وتقليله إلى أصغر حجم ممكن، وما قاله الإقتصادي ***(ليون ساي) (إن أحسن النفقات هي الأقل حجماً)***[2]، هو خير معبر عن هذا الموقف من النفقات الحكومية. لذلك فإن رؤية الكلاسيك للإنفاق الحكومي قد أتسمت بالحيادية المطلقة من دون أن يكون له دور في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، إذ اكتفوا بميزانية صغيرة متوازنة

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع،2002.، ص154.

[2]- فوزت فرحات، **المالية العامة (الاقتصاد المالي)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص203.

وإنصب إهتمامهم في مبلغ الإنفاق وليس بطبيعته أو آثاره إنطلاقاً من (***نظريتهم أن الإنفاق الحكومي هو إنفاق إستهلاكي يزاحم القطاع الخاص في الموارد، ويقوم بتحويلها من الأغراض الإستثمارية إلى الأغراض الإستهلاكية مما يزيد من العبء الضريبي على الأفراد***) [1].

وبذلك فإن دور الدولة لدى الكلاسيك قد صار على هامش الإقتصاد المحلي (أي في الحياد)، فهي تساهم بالقدر اللازم لرسم الحدود التي يعمل ضمنها الأفراد من دون أن تتدخل لتؤثر فيها. فكل توسع في سلطتها شرٌ ولا خير فيه [2].

[2].

وبذلك فأن (**الإنفاق الحكومي يكون في أضيق الحدود، لأن الدولة مدير سئ مسرف بعكس الفرد الذي يعد أكثر صلاحية منها في تأدية الخدمات والقيام بالإنتاج**) [3].

ويمثل الجدول التالي خلاصة لأهم الأفكار الواردة في بعض المدارس الإقتصادية:

الجدول رقم (01): يعبر عن آراء أهم رواد المدارس الكلاسيكية المختلفة.

(ليون ساي)	(**إن أحسن النفقات هي الأقل حجماً**) ، هو خير معبر عن هذا الموقف من النفقات الحكومية. لذلك فإن رؤية الكلاسيك للإنفاق الحكومي قد إتسمت بالحيادية المطلقة من دون أن يكون له دور في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، إذ إكتفوا بميزانية صغيرة متوازنة، وإنصب إهتمامهم في مبلغ الإنفاق وليس بطبيعته أو آثاره إنطلاقاً من (**نظريتهم أن الإنفاق الحكومي هو إنفاق إستهلاكي يزاحم القطاع الخاص في الموارد، ويقوم بتحويلها من الأغراض الإستثمارية إلى الأغراض الإستهلاكية مما يزيد من العبء الضريبي على الأفراد** [4]) .
ادم سميث1779	يعتبر آدم سميث الذي ألف كتابه " ثورة الأمم " سنة ***1779*** من أهم المفكرين الكلاسيك، الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، والإعتماد على آلية السوق (**اليد الخفية**)[5]، في إعادة التوازن، وكانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة، وبالتالي لم يقبل سميث فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الإقتصادي، بل أنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام

[1] – سوزي علي ناشد، **المالية العامة – النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.، ص47.

[2] – سوزي علي ناشد، نفس المرجع السابق، ص48.

[3] – عبد المنعم فوزي وآخرون– **المالية العامة والسياسة المالية** ، دار النهضة العربية, بيروت، 1994 ، ص45 .

[4] – سوزي علي ناشد، نفس المرجع السابق، ص47.

[5] – **اليد الخفية: أستعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث, ومفاده أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.**

	أي لأغراض غير منتجة.
ديفيد ريكاردو DAVID Ricardo (1772–1823)	أثرت آراء آدم سميث على الإقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال ديفيد ريكاردو ***(1823-1772) DAVID Ricardo*** الذي كان موافقا لآدم سميث، بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة، ويعتقد ريكاردو كذلك أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الإقتصادي وإنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام [1].
جون بابتيست ساي Jean–Baptist Say (1767–1832)	يرى جون بابتيست ساي ***"Jean-Baptiste Say" (1767-1832)*** أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الإستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة، ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام وإعتبره عملا ضروريا لتوفير رأس المال وإستخدامه في الصناعة والتجارة، ولعل عبارته الشهيرة " **إن أفضل النفقات أقلها حجما، وإن أقل الضرائب أحسنها** " خير ما يعبر عن وجهة رأي الكلاسيك إتجاه الإنفاق العام [2].
جون ستوار ميل John Stuart Mill (1806–1873)	وتأكيدا لحكم جون بابتيست ساي جاء رأي " جون ستوار ميل ***John Stuart Mill (1806-1873)*** " عندما حد من تدخل الدولة للصالح العام، وذلك في المجالات التي لا يقبل عليها الأفراد، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها ***'آدم سميث'*** للنشاط العام بصفة أساسية إلا أنه كان مقتنعا بجدوى تدخل الدولة في المجالات التي ليس للقطاع الخاص إقبال عليها.

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الاقتباسات المنوه عنها في الإيحالات.

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق الحكومي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- تقييد حجم الإنفاق الحكومي، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.
- حياد الإنفاق الحكومي بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الإقتصادي والإجتماعي، نظرا لإعتقاد المفكرين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى إختلال في التوازن العام.

[1] Takuo Dome : **THE POLITICAL ECONOMY OF PUBLIC FINANCE IN BRITAIN** 1767-1873; Rotiedge Taylor and Francis Group, London, 2004, pp.41-118.

اطلع عليه من الموقع يوم 2013/10/01 http://www.amazon.com/Political-Economy-1767-1873-Routledge-Economics

[2] – سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة ناشرون وموزعون، العراق، 2011، ص9.

- أولوية النفقات في التقدير: ينفي الكلاسيكيون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الإقتصاد المحلي، وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة سابقا.
- الإهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، (**تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتموين فائض** [1]، وبالتالي أكد الكلاسيكيون على ضرورة توازن الميزانية، أي المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الإقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للإستهلاك، وهذا سوف يؤدي إلى التضخم.

خلاصة القول، إن **الفكر الكلاسيكي لم يعطي أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العام**، إنطلاقا من فكرة أن تحقيق الإستقرار والإزدهار الإقتصاديين إنما يتحققان بصورة عفوية وطبيعية بدون تدخل الدولة.

2- الإنفاق الحكومي في ظل المدرسة الكينزية:

بسبب الأزمات الدورية التي تعاقبت على الاقتصادات الرأسمالية بصورة عامة وأزمة الكساد الكبير عام ***(1933/1929)*** بصورة خاصة. وعجز النظام الطبيعي ومبدأ الحرية الإقتصادية للعودة بصورة تلقائية بالإقتصاد إلى فترة الإنتعاش[2]، كانت النتيجة ظهور نظرية (المالية المعوضة) والتي تمثل نتائج الفكر (الكينزي)، الذي نتج من خلال كتابه الشهير (**النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود**) الذي صدر عام ***1936***، وإصلاح التناقضات التي نشأت بين الفكر التقليدي الكلاسيكي للنظرية الإقتصادية والواقع الرأسمالي الذي كان يعاني من أزمة كبيرة كشفت عن الأخطاء التي أحاطت بمعظم مسلمات النظرية التقليدية الكلاسيكية، وأثبتت عدم ملائمته للواقع الجديد.

وقد بدأ (كينز) تحليله بالإنتقاد الشديد للمدرسة الكلاسيكية وعلى قانون ساي للأسواق(***العرض يخلق الطلب عليه***)، والذي يفترض أن الدخل الحاصل من عمليات الإنتاج لابد وأن يتفق عليه، إذ أكد (كينز) أنه ليس من الضروري أن ينفق كامل الدخل المتأتي من الإنتاج في الوقت نفسه [3]. وأن الطلب الكلي الفعال هو أن الذي يحدد حجم العرض

---

[1]- د. نواز عبد الرحمان الهيتي,د. عبد اللطيف الخشالي. **المدخل الحديث في المالية العامة**, الطبعة الاولى, دار المناهج, عمان, 2005, ص18.

[2]- حمدية شاكر مسلم، (**العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والأنفاق الحكومي**)، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2001، ص4.

[3]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص205.

الكلي، وبالتالي حجم الدخل المحلي والتشغيل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ومقابلته بمصادر تمويلية غير إعتيادية كالقروض، كما أن إحداث عجز متعمد في الموازنة يتيح للسياسة المالية أن تلعب دوراً فاعلاً في رفع الطلب الكلي الفعال وتحفيزه، ولذلك دعا (كينز) إلى ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم ضرورة إستبعاد الحرية الإقتصادية [1].

لذلك فإن التحليل الكينزي قد إتخذ منحنى توسعياً بإستخدام السياسة المالية، بحيث تستهدف زيادة الإنفاق بشقيه الإستثماري والإستهلاكي، حتى وإن إستدعى الأمر اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز لمعالجة التقلبات الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وقد وجد الكينزيون أن " **تزايد الإنفاق الحكومي هو الأداة الأساسية للسياسة الإقتصادية** " سواءا كان ذلك من وجهة نظر السياسة قصيرة الأجل، أو من وجهة نظر إيجاد الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل.

كما أيد الإقتصادي الأمريكي (***آلفين هانزن ALVIN HANSEN***) في كتابه ***" السياسات المالية والدورات الإقتصادية "*** تحليلات كينز للمشكلات الإقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة، من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

والشكل البياني الموالي يوضح دور الإنفاق العام في علاج أزمات الركود الإقتصادي:

الشكل البياني رقم (09): "نموذج تقاطع كينز" بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي.

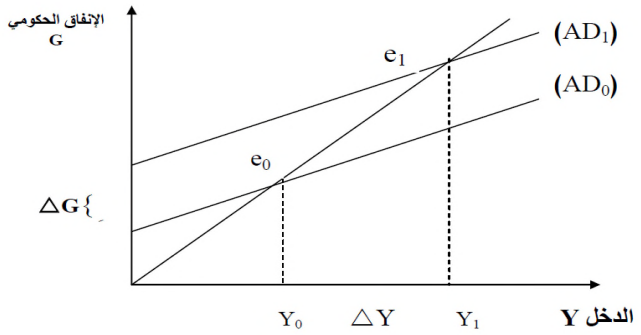

Source: MICHEL Dévoluy. **Theories macroéconomiques**. 2ème edition. Armand colin. PARIS. 1998.P52.

[1] – رمزي زكي ، **الأزمة الاقتصادية المالية الراهنة**، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص49-50.

يمثل الشكل البياني أعلاه أن الطلب الكلي يمثل مجموع الإنفاق الإستثماري (**AD**₀)، أما العرض الكلي يمثل بالخط **45°**، وتمثل نقطة التقاطع (e_1) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (**Y_0**)، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة إنكماشية (تقدر بالمسافة **ΔG**) فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى (**Y_1**) ، * ***وهو دخل العمالة الكاملة*** * .

كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي (**ΔY**) أكبر من الزيادة في الإنفاق الكلي (**ΔG**) ويرجع ذلك إلى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

وحسب التحليل الكينزي فإن الإنفاق العام بشقيه الإستهلاكي والإستثماري يلعب دور كبير في تكوين الطلب العام والذي بدوره يؤثر على الإنتاج ومنه على مستوى الإستخدام. والشكل البياني التالي يوضح دور الإنفاق الحكومي أكثر:

الشكل البياني رقم (10): توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي.

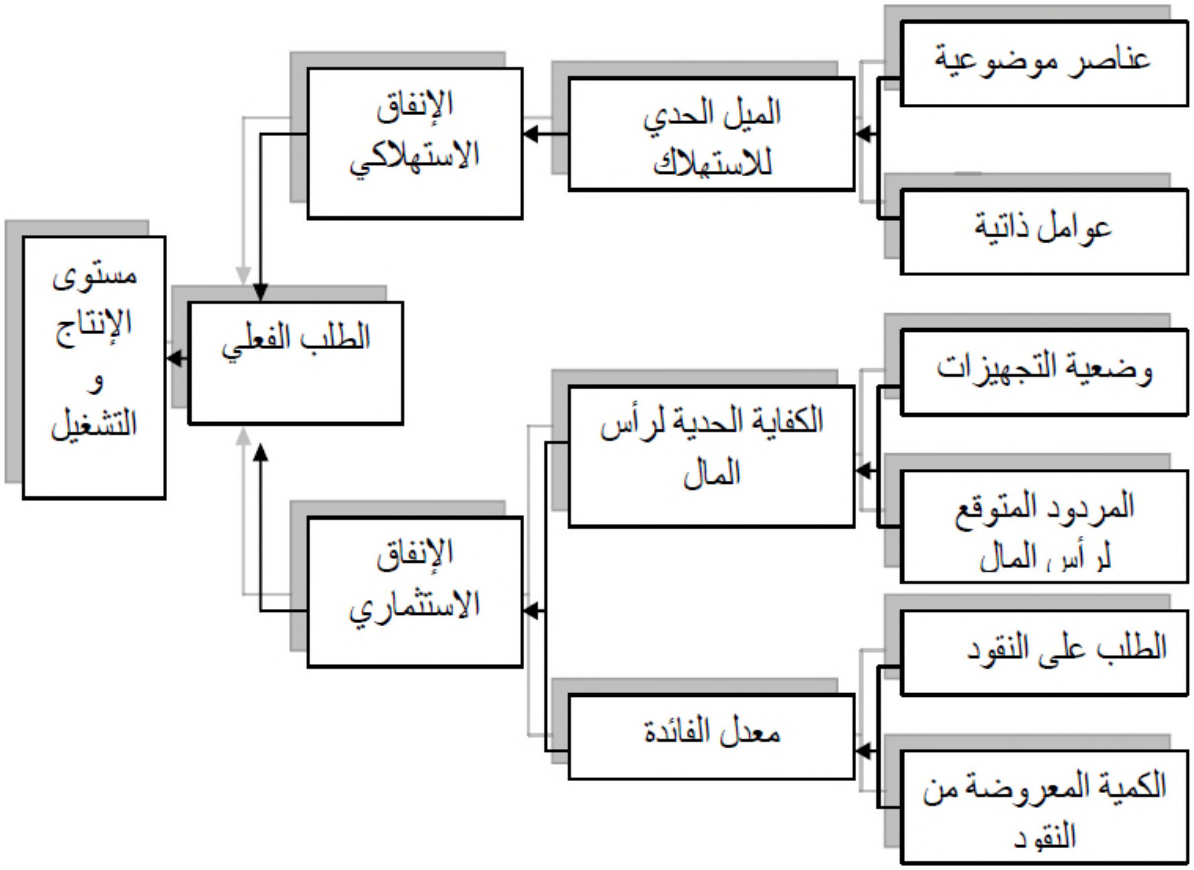

المصدر: فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، الجزائر، 1999، ص87.

3- الإنفاق الحكومي في ظل المدرسة الكلاسيكية الحديثة

إن التغيرات التي حدثت في الإقتصادات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية والأزمات التي أخذت تتفاعل في تلك الإقتصادات، أدى إلى بروز البطالة مرة أخرى مرافقة لظاهرتين هما: التضخم، والركود في آن واحد، وهو ما يطلق عليه (**بالتضخم الركودي**) وعجز الأفكار الكينزية عن إيجاد مخرجاً أو معالجة لتلك الأزمة. كان ذلك حافزاً لظهور النظرية الكلاسيكية الحديثة (***New Classic Theory***) فقد إنتقد أصحاب هذه النظرية التحليل الكينزي بسبب التساهل الكبير له تجاه الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة. و إنتقدوا كذلك السياسة التدخلية ودعوا إلى ترك الإقتصاد يحقق التوازن بصورة تلقائية وإلى إنسحاب الدولة لتمارس مهامها التقليدية، وتقليص تدخلها في النشاط الإقتصادي [1]، وذلك إعتقاداً منهم بأن الخروج من الأزمات لا يكون إلا بالعودة إلى قوى السوق وإنتهاج سياسات تؤدي إلى تنشيط ناحية العرض، مع ما يقتضيه من وضع حد للتدخل في النشاط الإقتصادي، وإلغاء الدور الذي كانت تلعبه كمضخات رافعة للطلب الكلي الفعال وتجريدها من أدائها الرئيس في هذا المجال. ويرى الكلاسيك الجدد أن البرنامج الكينزي لإنماء الإنفاق الحكومي المرتبط بنمو الضرائب يُعد تقييداً للحرية الفردية وإعتداء على مصالح الإحتكار.

4- الإنفاق الحكومي في ظل مدرسة الفكر النقدي:

لقد تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة إقتصادية لم يعرفها من قبل، تمثلت في تعايش التضخم والركود جنبا إلى جنب، ونحو التضخم إلى أزمة حقيقية مستعصية الحل، فعجز الفكر بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها. وبذلك قامت المدرسة النقدية على نقد الفكر الكينزي بقيادة ميلتون فريدمان (***Miloton Fridman***) الذي أعاد إحياء النظرية الكمية التقليدية، وإستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للحكومات للخروج من الأزمة، ومن أهم أفكار المدرسة النقدية:

- الحرية الإقتصاديةالمطلقة، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع.

[1] – غازي حسين عناية, **التضخم المالي**, الطبعة الأولى, إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة, 2000، ص88.

- الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الإقتصادي، وتعود إلى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية.
- المدرسة الكينزية ركزت على السياسة المالية وليس كمية النقود والسياسة النقدية.
- الإهتمام بالعرض لإعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد، لأن العرض يعني زيادة معدلات الإستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.

وعليه كان للمدرسة النقدية رأي معارض لإستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الإنفاق العام في حل الأزمة، بإعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم، وذلك من خلال الإنتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

- إن الإعتماد على السياسة الإنفاقية لا يؤدي إلى حل المشكلات الإقتصادية.
- إعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظريا وآليا إلى زيادة الإدخار الخاص، مما يمكن من رفع مستوى الإستثمار الإنتاجي.
- على خلاف كينز رأو أنه بالإمكان إستخدام سعر الفائدة (بالإرتفاع أو بالإنخفاض) لتقليص أو تشجيع الإئتمان حسب الظروف.

5- الإنفاق الحكومي في ظل مدرسة إقتصاديات جانب العرض:

إنتقد إقتصاديو جانب العرض الأفكار الكينزية لإهتمامها بجانب الطلب الكلي الفعال من دون جانب العرض[1]، وتنطلق فلسفتهم في زيادة العرض الكلي الأنسب لضمان كفاءة الأداء الإقتصادي، وتلتقي أفكار هؤلاء مع ما جاء به الكلاسيك والنقوديون الحديثون، وكما يطالب أصحاب هذه المدرسة بضرورة تنحي الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي وذلك عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي، وتقوم فلسفتهم على الربط بين زيادة الإنفاق الحكومي ونمو عرض النقد، ومن ثم تقييد دور القطاع الحكومي يحد من نمو عرض النقد، كما يرى أصحاب هذه المدرسة ضرورة

[1]- جورج باكلي، سوميت ديساي، **علم الاقتصاد**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص398.

تحسين الإنتاج وزيادة العرض الكلي عن طريق خفض الضرائب، وترك الإقتصاد يمارس تلقائيته وتعزيز مكانة القطاع الخاص [1].

ويتضح من ذلك أن إقتصاديي جانب العرض ركزوا في تغيير السياسة المالية والنقدية للسيطرة على الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وعرض النقد.

6- الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الإسلامي:

يعرف الإنفاق الحكومي في الفكر الإقتصادي الإسلامي على أنه إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة [2]، ومنه **قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفقُوا في سَبيل الله وَلَا تُلْقُوا بأَيْديكُمْ إلَى التهْلُكَة﴾ *(سورة البقرة، الاية 195)***، وأن يتم هذا الإنفاق في جميع أشكاله وصوره وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

كما حرص الفكر الإسلامي على ضرورة العدل في الإنفاق العام بين الناس لأنه من أسباب العمارة في الأرض، حيث شاع إستخدام كلمة العمارة دلالة على التنمية وفي ذلك **قال تعالى: ﴿ هُوَ اَنْشَأَكُمْ منَ الأَرْض وَاسْتَعْمَرَكُمْ فيهَا﴾ *(سورة هود، الآية 61)***، وفي هذه الآية طلب للعمارة في قوله تعالى ***(وَاسْتَعْمَرَكُمْ)*** وهو طلب مطلق من الله تعالى، ومن ثم يكون على سبيل الوجوب.

وخلاصة القول، نقول ان الفكر الإسلامي وضع قواعد وضوابط مؤخوذة من الشريعة الإسلامية تحدد طرق إنفاق المال العام، التي تساهم في رفع مستوى أفراد المجتمع من جميع النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني: ماهية النفقات الحكومية.

تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الإقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إعتمادات تخصص كل

[1] – مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات**، دار المريخ للنشر، الرياض ، ترجمة محمد ابراهيم منصور،1999. ص342.

[2] – هشام مصطفى الجمل, **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر** – دراسة تطبيقية – الطبعة الاولى, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, 2006, ص189.

منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد ، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن ،كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها ، وتتحدد أنواعها ، وتقسيماتها والقواعد التي تحكمها وتبرز الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عليها.

1- تعريف النفقات الحكومية:

للنفقات الحكومية تعريفات مختلفة وهذا حسب الآراء والمدارس والمعطيات المختلفة للإقتصاديين والمحللين الماليين، ولكن يتفق الكل على معنى واحد وهو أن:

1-1- النفقات الحكومية هي "***كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة***"[1].

1-2- النفقات الحكومية هي "***مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة***"[2].

1-3- النفقات الحكومية هي "***كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة***"[3].

1-4- النفقات الحكومية هي المبالغ "***المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية***" أو أنها "***مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة***"، وأيضا هي "***إستخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة***"[4].

من الملاحظ من هذه التعريفات المتنوعة أن كل الإقتصاديين يتفقون على مفهوم واحد وهو أن النفقة العامة هي ***مبلغ نقدي*** أولا وثانيا أنها ***تصدرها هيئة أو سلطة عامة*** وثالثا أنها موجهة لإشباع ***أو تلبية حاجة عامة.***

ويوضح الشكل الموالي أهم عناصر أو الأركان التي ترتكز عليها النفقات العامة بصفة عامة.

[1] – فلح حسين خلف, **المالية العامة**, الطبعة الأولى, عالم الكتاب الحديث, جدار للكتاب العلمي, الأردن, 2008, ص (89).

[2] – حسن مصطفى حسين, **المالية العامة**, ديوان المطبوعات الجامعية, طبعة2001, ص11.

[3] – حامد عبد المجيد دراز, **مبادئ المالية العامة**, الإسكندرية,2000, ص378.

[4] – محمد عباس محرزي, **اقتصاديات المالية العامة**, ديوان المطبوعات الجامعية, 2003, ص65.

الشكل رقم (11): أركان النفقات العامة

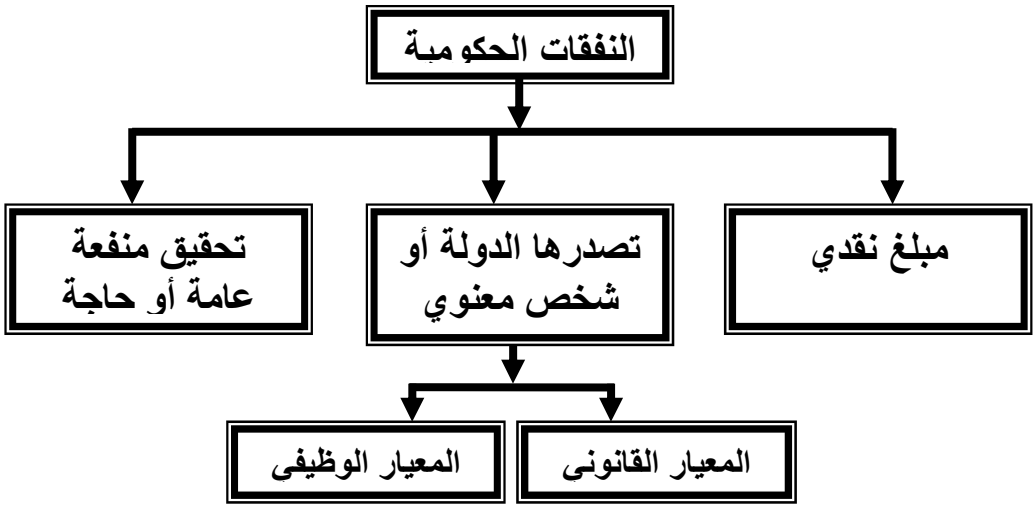

المصدر: من إعداد الطالب واستنتاجا من التعريفات السابقة الذكر.

يتضح من هذا الشكل أن للنفقات الحكومية ثلاث أركان وهي: أنها مبلغ نقدي، أما الركن الثاني أن النفقات الحكومية تصدر من طرف الدولة أو شخص معنوي، وأخيرا الركن الثالث أن النفقة الحكومية الغرض منها تحقيق منفعة عامة، وسنقوم بشرح كل ركن من الأركان السالفة الذكر على حدا:

الركن الأول: النفقة الحكومية مبلغ نقدي: تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات، وخدمات، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولى تنفيذها ، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت إقتصادية ، إجتماعية أو غيرها [1].

والصفة النقدية للإنفاق العام هي بخلاف ما كان يتبع قديما من إستعمال المواطنين وإلزامهم بأداء الخدمات مقابل شيء معنوي أو مادي، كأن تمنحهم الدولة جزءا من الأملاك العامة أو بعض الإمتيازات الشرفية، إلا أن هذا الوضع قد إختفى بعد إنتهاء مرحلة (**إقتصاد المقايضة**)[2]**، وقد أدى التطور إلى إنتقال النظام الإقتصادي إلى الإقتصاد النقدي،

[1] – سوزي عدلي ناشد– **المالية العامة**, الطبعة الاولى, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان, 2006, ص 27.

**– نظام اقتصاد المقايضة كان سائدا قبل ظهور النقود ويعتمد على التبادل العيني للسلع, اي مبادلة سلعة بسلعة اخرى لها نفس المنفعة ونفس القيمة المادية.

وأصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات وأداة للتبادل، وأصبح الإنفاق العام والإغيراد العام في الشكل الغالب يتم بشكل نقدي.

ويعد الإنفاق النقدي أفضل من أية صور أخرى للإنفاق للأسباب التالية: إن إستخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، وتجنيبها بصعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني والذي يبرز فيه مشكل التقدير وتحديد الإحتياجات، كما أن الإنفاق النقدي يحسن من إستخدام وتوجيه النفقات العامة بناءا على الضوابط والقواعد التي تحقق المصلحة العامة.

إن الإنفاق العام في شكله النقدي أدى إلى تحجيمه من جهة ، ومن جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات إقتصاد السوق، والخروج عن آليات إقتصاد التخطيط، أين تدخل الدولة من خلال تحديد نمط إستهلاك الأسر والأفراد بتقديمها لنفقات عينية محددة لهم.

الركن الثاني: النفقة الحكومية تصدرها الدولة أو شخص معنوي:

إن صدور النفقة الحكومية من الذمة المالية للدولة وهو ثاني ركن من أكان النفقات الحكومية، أي صدورها يكون من طرف شخص معنوي عام ***(يخضع للقانون العام)*** [1]، سواء كانت هيئات عامة قومية، أو محلية، أو مؤسسة عامة.

لايعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام [2] ، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات، والفدراليات في الدول الإتحادية والفدرالية .

وعلى هذا الأساس، لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبعيين، والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة أي التي يصدرها الأفراد، أو الهيئات، أو المؤسسات الخاصة (الخاضعة للقانون الخاص)،كأن يقوم شخص أو مؤسسة خاصة بتقديم خدمة ذات منفعة عامة، مثل توفير الكهرباء والماء الصالح

[1] – المرسي سيد حجازي, **مبادئ المالية العامة**, الدار الجامعية, بيروت 2002, ص.319.

[2] – محمد عباس محرزي, مرجع سابق الذكر, ص 29 .

للشرب أو شق الطرقات (مثل: المؤسسات الخيرية)، فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص، والأموال خرجت من الذمة المالية لشخص خاص، وبالتالي لا يعد إنفاقا حكوميا [1].

وعلى هذا الأساس أصبح هذا الإختلاف موضع نقاش في الفكر المالي ولدى الماليين المعاصرين، وعليه إستوجب الإعتماد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، أول معيار هو ***المعيار القانوني*** (أي الجهة التي يصدر عنها الإنفاق الحكومي)، أما المعيار الثاني وهو ***المعيار الوضيفي أو الموضوعي*** (أي الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة)[2]:

1- **المعيار القانوني للنفقات الحكومية:** حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام الممثلين في: الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة، إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم ،فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة بإعتماده على القوانين والقرارات الإدارية، بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص، وبالتالي فنقطة الإرتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق .

2- **المعيار الوظيفي أو الموضوعي للنفقات الحكومية:** ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها [3]، إذ أن التطورات العديدة في كافة الدول وبغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخذ بمفهوم معاصر لدور الدولة، إذ إتسعت الحاجات العامة وتطور مفهومها بدرجة إتسعت معها النشاطات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع.

وتحدد النفقات الحكومية طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبالتالي تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، أو أشخاص خاصين مفوضين من طرف الدولة، أما

[1] – سوزي علي ناشد, **المالية العامة**, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان ,2006 , ص29.

[2] – خالد شحادة الخطيب, د.احمد زهير شامية, **أسس المالية العامة**, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, 2007, ص56.

[3] – طارق الحاج, **المالية العامة**, دار صفاء للنشر والتوزيع, الاردن, 1999, ص 24.

النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة.

ولهذا يرى العديد من الكتاب ضرورة أخذ تعريف واسع للنفقة العامة، إذ يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام، أي يشمل النفقات التي تقوم الدولة، الهيئات العامة، والمؤسسات العامة، وإعتمادا على المعياريين السابقين معا، تعتبر النفقة العامة بأنها تلك النفقة التي تصدر من شخص أو من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام .

الركن الثالث: النفقة الحكومية تهدف إلى إشباع حاجة عامة أو منفعة عامة:

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقين حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى **تحقيق منفعة عامة**. أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة.

ويمكن تبرير هذا الركن في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة، فتتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو **تحقيق نفع عام** يتمثل في إشباع حاجة عامة، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات، أو بعض الأفراد، **فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة**، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل: إعانات الغذاء، والخدمات الصحية، والتعليمية،....إلخ.

كما قد يهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي مثل: الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة. فجميع هذه الأهداف وأخرى والتي يتقرر في نطاقها الإفاق العام يتم تحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع، وإذا إنتقلت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقهم لا يعد إنفاقا عاما.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية.

أدى تطوير دور الدولة المعاصرة التي تخلت عن سياستها الحيادية التقليدية، وإتبعت سياسة من شأنها التدخل للتأثير على جميع مظاهر الحياة الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية إلى تعدد أوجه نشاطها بما يتطلبه من إزدياد حجم نفقاتها وتنوعها، ولذلك إهتمت الدراسات الماليه الحديثة بتحليل طبيعة هذه النفقات العامة وتقسيمها بحسب موضع كل منها وآثاره ، إضافة إلى الإهتمام التقليدي بحجمها.

إن النفقات العامة في مفهومها التقليدي كانت ذات طبيعة واحدة، وذلك لوحدة أهدافها، التي تتحدد في تسيير الجهاز الإداري للدولة، الذي لم يكن له من عمل سوى تحقيق الوظائف الرئيسية للدولة، وهي الدفاع، والأمن، والعدالة وعدد محدود من الخدمات والمرافق العامة، لذا كان تقسيم النفقات العامة يتم على أساس تحديد نصيب كل الوزارات والإدارات العامة منها، ورغم إستمرار أهمية هذا التقسيم الإداري للنفقات العامة في مجال إعداد ميزانية الدولة، فإن سياسة التدخل التي تنتهجها الدولة الحديثة عن طريق نشاطها المالي، وهو نشاط ذو طبيعة إقتصادية يشكل وبقية أوجه النشاط الإقتصادي وحدة متكاملة يؤثر عليها ويتأثر بها، إضافة إلى خضوعه لأساليب التحليل الإقتصادي قد أدت إلى تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات سواء على مستوى الكتابات الإقتصادية، والمالية، أو على المستوى التطبيقي الذي تظهره الموازنات العامة للدولة، إلا أن هذه التقسيمات مجملها النظري و التطبيقي تستند إلى معيارين أساسيين [1]:

1- المعيار الإقتصادي:

حسب هذا المعيار تصنف النفقات الحكومية إلى عدة معايير أهمها:

- معيار طبيعة النفقات الحكومية.
- معيار دورية النفقات الحكومية.
- معيار الغرض من النفقات الحكومية.

سنوضح من خلال الشكل الموالي تصنيف النفقات الحكومية حسب المعيار الإقتصادي:

[1] – سعيد عبد العزيز عثمان, **المالية العامة**, الدار الجامعية للنشر, بيروت, 2008, ص469.

شكل رقم (12): تقسيم النفقات الحكومية وفقا للمعيار الإقتصادي

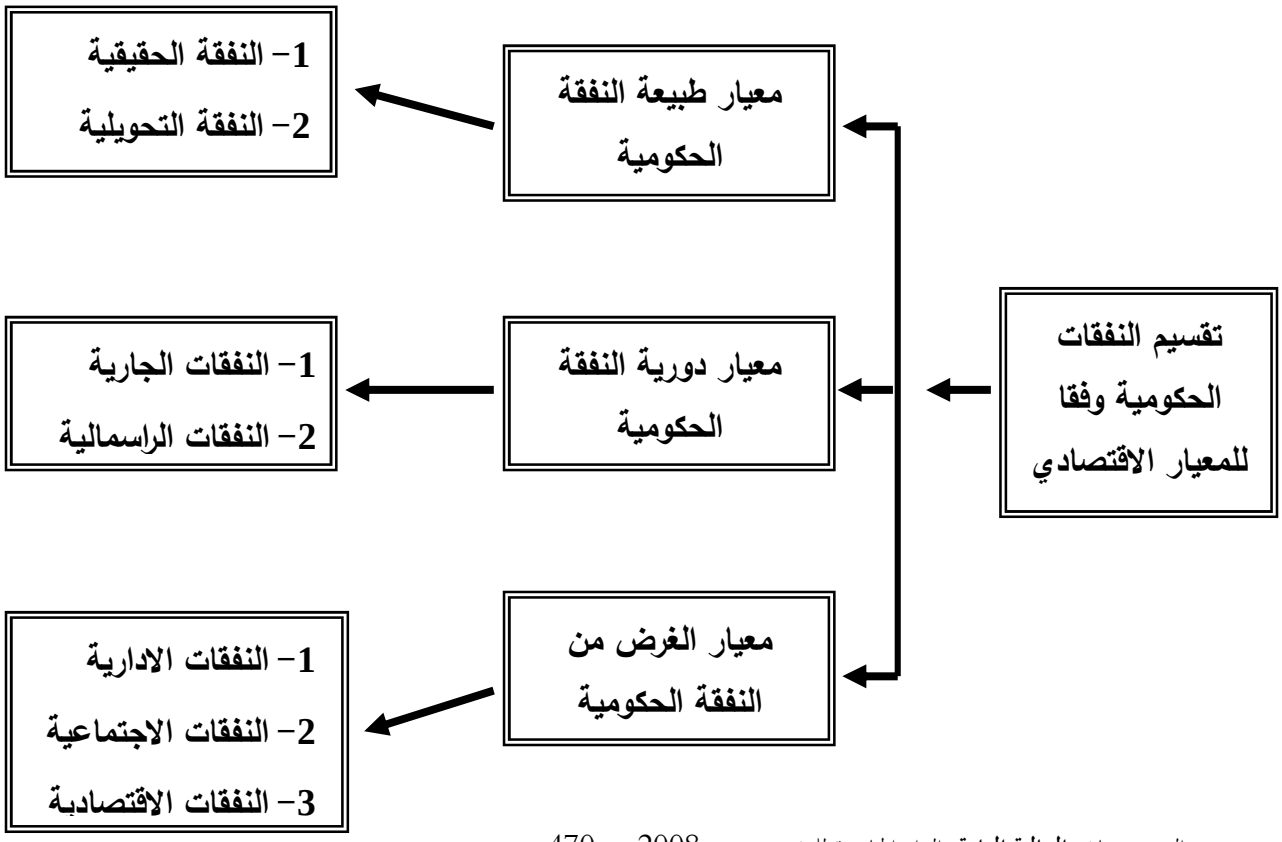

المصدر: د. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص470.

1-1- معيار طبيعة النفقات الحكومية.

***1-1-1-* النفقة الحقيقية:** تشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية (رأس المال، العمل، الأرض)، لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة من أمن، ودفاع، وعدالة، وكذلك إقامة المشاريع الإسثمارية، ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام كإنشاء الطرق، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات.....الخ كل هذه تعتبر نفقات حقيقية [1].

***1-1-2-* النفقة التحويلية:** هذه المجموعة من النفقات تتمثل في النفقات الحكومية أحادية الإتجاه، حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الإقتصاد المحلي. القطاع المنزلي، وقطاع العالم الخارجي [2]. وذلك بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، وبناءا على ذلك فإنها لا تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الوطني،

[1] – د. سعيد عبد العزيز عثمان, **المالية العامة**, الدار الجامعية للنشر, بيروت, 2008, ص470.

[2] - خالد شحادة الخطيب, د.احمد زهير شامية, **أسس المالية العامة**, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, 2007, ص63.

بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل.

وبصفة عامة إستنادا على الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أشكال:

- **نفقات تحويلية إقتصادية:** مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية.
- **نفقات تحويلية إجتماعية:** مثل إعانات البطالة، وإعانات معاشات التقاعد....
- **نفقات تحويلية مالية:** مثل فوائد الدين العام.

1-2- معيار دورية النفقات الحكومية:

1-2-1- النفقات الحكومية الجارية: وتشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإجتماعي، أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات، أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار ويطلق عليها إسم ***"النفقة العادية"***، وتشمل بنود الرواتب، والأجور، ومصروفات الصيانة، وفواتير المياه والكهرباء، وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.

1-2-2- النفقات الحكومية الرأسمالية: ترتبط هذه النفقات بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي ومنها الإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الإستثنائية والتي تتطلبها الإحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية ،ونفقات إصلاح الأضرار، ونفقات مكافحة البطالة، ونفقات الإنعاش الإقتصادي، ويطلق على هذا الصنف من النفقات الحكومية إسم النفقات ***"الغير عادية"*** [1].

1-3- معيار غرض النفقات الحكومية:

يمكن تصنيف النفقات الحكومية حسب هذا المعيار إلى ثلاثة مجموعات وهي كالتآلي:

[1] – د. سعيد عبد العزيز عثمان, نفس المرجع السابق، ص471.

1-3-1- النفقات الحكومية الإدارية: والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية، وتشمل هذه النفقات المرتبات، والأجور، ومصارف التمثيل الدبلوماسي، وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.

1-3-2- النفقات الحكومية الإجتماعية: يغلب على هذه النفقات الحكومية الطابع الإجتماعي، حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، وإستنادا إلى ذلك فإن غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات إجتماعية مثل إعانات الفقراء، وإعانات الرعاية الصحية، والإعانات الخاصة بالتعليم،.....إلخ.

1-3-3- النفقات الحكومية الإقتصادية: وهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الإقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج، أو تحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد، وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد المحلي من خلال زيادة المتاح من إستثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الإستثمارات في القطاع العام [1].

2- المعيار الوضعي أو العملي:

يقصد بتصنيف النفقات الحكومية وفق المعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة، ومن بين أهم تلك التصنيفات نذكر ما يلي :

- التقسيم الإداري للنفقات الحكومية.
- التقسيم النوعي للنفقات الحكومية.
- التقسيم الوظيفي للنفقات الحكومية.

سنوضح من خلال الشكل الموالي تصنيف النفقات الحكومية حسب المعيار الوضعي أو العملي:

[1] - خالد شحادة الخطيب, د.احمد زهير شامية, **مرجع سابق الذكر**, ص57.

شكل رقم (13): تقسيم النفقات الحكومية وفقا للمعيار الوضعي أو العملي.

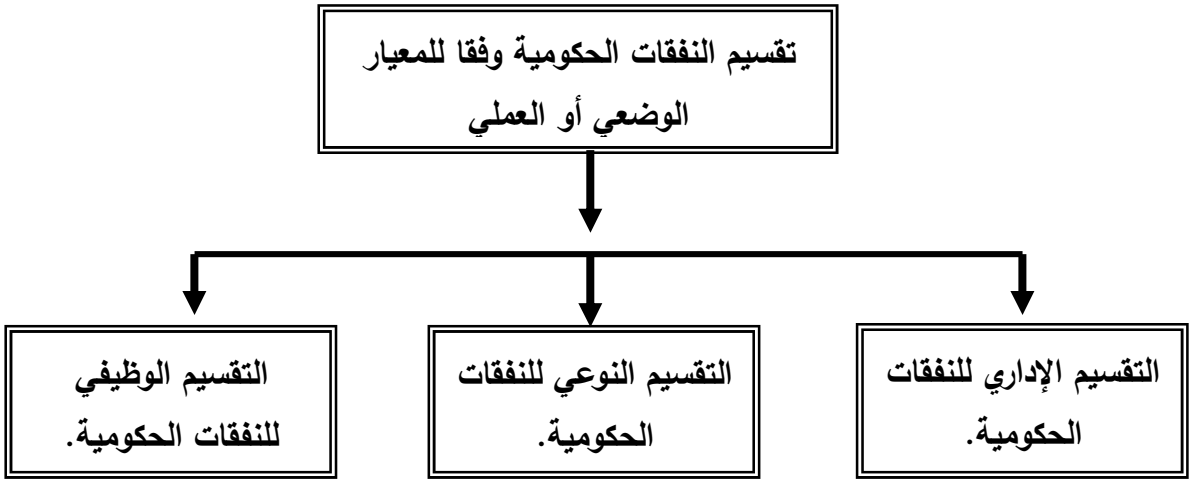

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معلومات من كتاب الدكتور. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص470.

2-1- التقسيم الإداري للنفقات الحكومية: تصنف النفقات الحكومية وفق هذا التصنيف في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب، حيث يخصص كل باب لجهة إدارية، أو وزارة معينة، فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب معين، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية يخصص لها باب خاص بها، ووزارة التعليم العالي باب محدد بها .... وهكذا دواليك، وكل باب خاص بوزارة معينة ينقسم إلى فروع إنفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.

2-2- التقسيم النوعي للنفقات الحكومية: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات الحكومية المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق الحكومي، فمثلا يمكن تقسيم النفقات الحكومية لأي وحدة حكومية نوعيا إلى ثلاث وحدات إنفاقية وهي [1]:

- نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتبات.
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية.
- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها إسم النفقات الرأسمالية.

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص470

2-3- التقسيم الوظيفي للنفقات الحكومية:

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات الحكومية إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة فالأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، وعادة تقسم وظائف الدولة إلى الوظيفة السيادية، ووظيفة الخدمات العامة (كوظيفة الصحة والتعليم والسكن....)، ووظيفة الأمن والدفاع،.....الخ.

ويتم توزيع النفقات الحكومية على هذه الوظائف بغض النظر على الجهات الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف، فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من طرف أكثر من جهة، فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من قبل وزارة الصحة، ووزارة التربية، والتعليم (الصحة المدرسية)، ووزارة الدفاع (تأدية خدمات صحية لأفراد الجيش) وهكذا.

المبحث الثاني: ضوابط النفقات الحكومية وأسباب تزايدها.

إن للنفقات الحكومية عوامل تؤثر في ضوابطها كاالفلسفة السياسية للنظام الإقتصادي، ومستوى النشاط الإقتصادي وحركة الدورة الإقتصادية، وكذا المقدرة المالية للدولة، كل هذه العوامل هي من مسببات تزايد النفقات الحكومية، وسنتناول في هذا المبحث كل هذه النقاط وسنفصل فيها كل على حدا.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ضوابط النفقات الحكومية

يخضع تحديد النفقات الحكومية لمجموعة من الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة، بالإضافة إلى عوامل تساهم في تحديد حجم الإنفاق المراد صرفه في الفترة المقبلة. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم ضوابط الإنفاق العام في النقطة الأولى والعوامل المؤثرة فيه في النقطة الثانية.

1- ضوابط الإنفاق العام :

إن قيام الدولة ومختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها إحترام وإلتزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الإنفاق محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة ، وهذه الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف هذه النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع، بتوخي الإقتصاد في هذه النفقات، مع إحكام الرقابة أثناء الإنفاق.

1-1- ضابط المنفعة : يقصد بهذا المصطلح (ضابط المنفعة)، هو أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له[1].

وهناك إتجاهات متعددة إهتمت بقياس المنفعة العامة في الإنفاق العام نورد منها مايلي [2]:

1-1-1- الإتجاه الشخصي : من خلال هذا الإتجاه يتم بقياس المنفعة التي يدرها الإنفاق العام من خلال إجراء عملية مقارنة بين الناتج الإجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة، والناتج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص، ولكن يلاقي هذا الإتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة .

1-1-2- الإتجاه الموضوعي : ووفق هذا الإتجاه الذي يقوم على أساس وملاحظة نسبة النمو في الدخل المحلي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد نسبة النفقات العامة، فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة. والعكس إذا تزايدت النفقات العامة ليس له أثر على النمو الإقتصادي، فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه وليس له نفع على المجتمع.

1-2- ضابط الإقتصاد في النفقات العامة : يعد ضابط الإقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا لابد منه، ويقصد به إلتزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على

[1] - سوزي عدلي ناشد, مرجع سبق ذكره, ص51.

[2] - نواز عبد الرحمان الهيتي, مرجع سبق ذكره. ص40.

عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة، ويقف وراءها رأي عام يبقى ساهرا على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري كفء ويتحلى بروح المسؤولية.

وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط إستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة [1].

غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لايعني الحد أو القليل منها، ولكنه يقصد به حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير ، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة ، فالتبذير يؤدي إلى ضياع الأموال العمومية في أوجه غير مجدية، وهذا متفشي خاصة في الدول المتخلفة، مما يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الحكومة وبالتالي يؤدي بهم إلى التهرب من دفع الضرائب .

***1-3-* ضمانات التحقق من إستمرار المنفعة والإقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وأحكام الرقابة على النفقات العامة)**: حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والإقتصاد في النفقات العامة، يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى .

من جهة أخرى، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ ثلاثة أشكال وهي [2]:

***1-3-1-* الرقابة الإدارية**: تتم هذه الرقابة من طرف الرؤساء على مرؤوسيهم، وكذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماته من خلال إجراء عمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال، وتكون هذه الرقابة سابقة لتنفيذ النفقات.

[1] – سوزي عدلي ناشد, مرجع شبق ذكره, ص53.

[2] – عادل احمد حشيش, **اساسيات المالية العامة– مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام** – دار النهضة العربية للطباعة والنشر, 1992, لبنان, ص85.

***1-3-2-* الرقابة التشريعية (البرلمانية):**

والتي يتولها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة، وإيفاد لجان المراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء على عمليات الإنجاز .

***1-3-3-* الرقابة المحاسبية (المستقلة) : ت**

تولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة متخصصة، وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ماتنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة، والتأكيد على ضرورة إحترام قواعد التنفيذ، ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية، بحيث يقدم تقرير سنوي حول الوضعية ويوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخافة.

***2-* العوامل المؤثرة في الإنفاق العام** : تعود أهمية النفقات العامة بإعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي يقوم به في الميادين المختلفة، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الإقتصادي والاجتماعي ، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

وهناك اعتقاد يقول أنه " **لايجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال [5-25]**" إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية [1].

وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول موضحة من خلال الشكل البياني التالي:

[1] – عبد المجيد قدي, **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية وتقيمية**, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ص183.

الشكل رقم (14): العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.

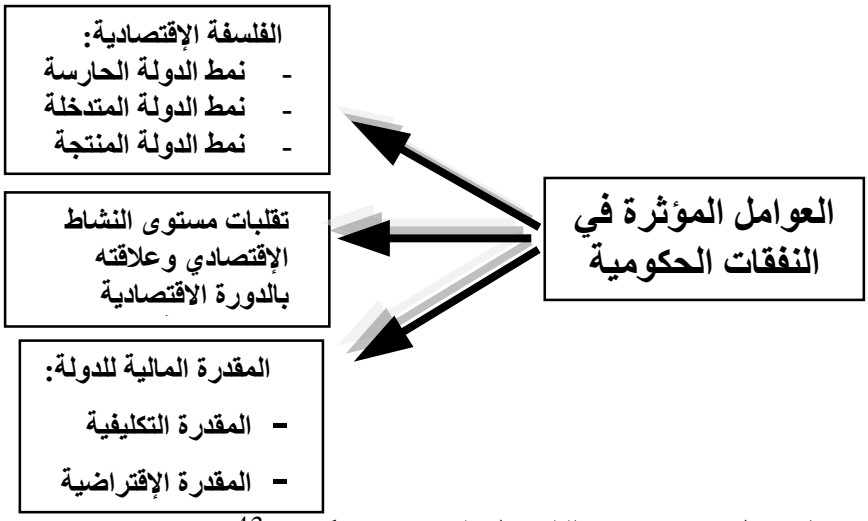

المصدر: د. نواز عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص43.

***2-1-* الفلسفة السياسية للنظام الإقتصادي** : إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الإقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الإقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الإشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).

فكما فصلنا في المبحث الأول، فإنه في ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر الوظائف الأساسية للدولة (***الأمن، الدفاع، العدالة***) فإن حدود الإنفاق العام سوف تقتصر على تلك الوظائف.

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة التي تؤمن بضرورة إستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى التشغيل الكامل، والإستقرار والتوازن الإقتصاديين، وبالتالي يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة.

وفيما يتعلق بالدولة المنتجة التي ترتكز على مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فان حصة النفقات العامة تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

***2-2-* تقلبات مستوى النشاط الإقتصادي وحركة الدورة الإقتصادية:** يتعرض الإقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الإقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط

الإقتصادي، يختلف الإقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

الشكل رقم (15): مسار الدورة الإقتصادية.

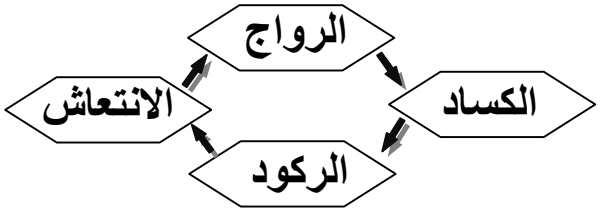

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المذكورة أعلاه.

من خلال حركة الدورة الإقتصادية وتباين مستوى النشاط الإقتصادي بين فترات الرواج، والكساد، وكذلك بين الركود، والانتعاش له تأثير في رسم حدود النفقات العامة، ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة من درجة إستجابة لتقلبات مستوى النشاط الإقتصادي والذي يوصف بـ **"حساسية النفقات العامة "**.

حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام كما يلي:

***2-2-1-* حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة** : يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الجاري على الإدارة العامة مسارا مشابها لمسار مستوى النشاط الإقتصادي، أي أنه عندما يرتفع مستوى النشاط الإقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والإنتعاش، فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح .

***2-2-2-* حساسية الإنفاق الاجتماعي**: يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الاجتماعي إتجاها معاكسا لمسار النشاط الإقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الإقتصادي إلى حالة الإنتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الإجتماعي، أما في حالة هبوط مستوى النشاط وصولا إلى حالة الكساد، فإن الحكومة تجد نفسها ملزمة بزيادة الإنفاق الإجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة، وفقر إجتماعي عن طريق الإعانات .

***2-2-3-* حساسية الإنفاق الإقتصادي:** في الوقت الحالي وفي ظل الدور المهم للدولة في الحياة الإقتصادية، فإن الإنفاق الإقتصادي يأخذ شكلا عكسيا للحالة الإقتصادية، فيزيد هذا الإنفاق لمواجهة مظاهر حالة الكساد، والعكس في حالة الإنتعاش يقل فتتخذ إجراءات انكماشية [1].

***2-3-* المقدرة المالية للدولة** : تعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام خلال الفترة المقبلة .

وتشكل المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية)، وقدرة الدولة على الإقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية للدولة، كما هو موضح في الشكل البياني الموالي [2]:

***2-3-1-* المقدرة التكليفية** : نقصد بالمقدرة التكليفية للإقتصاد المحلي قدرة الإقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد، أو المقدرة الإنتاجية المحلية (المستوى الكلي)، أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي، (المستوى الجزئي)، ويتوقف على مستوى الدخل وطرق إستخدامه.

***2-3-2-* المقدرة الافتراضية للدولة** : وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية، والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموما فإن قدرة الدولة على الإقتراض تزداد مع إستطاعات تعبئة الإدخار وعلى مدى إرتفاع نسبة الإستثمار.

[1] – محمد الصغير بعلي, د.يسرى ابو العلى, **المالية العامة**, دار العلوم للنشر والتوزيع, الجزائر, 2003, ص27.

[2] – ناصر مراد, **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**, دار هومة للنشر, 2003, ص147.

الشكل رقم (16): المقدرة المالية للدولة

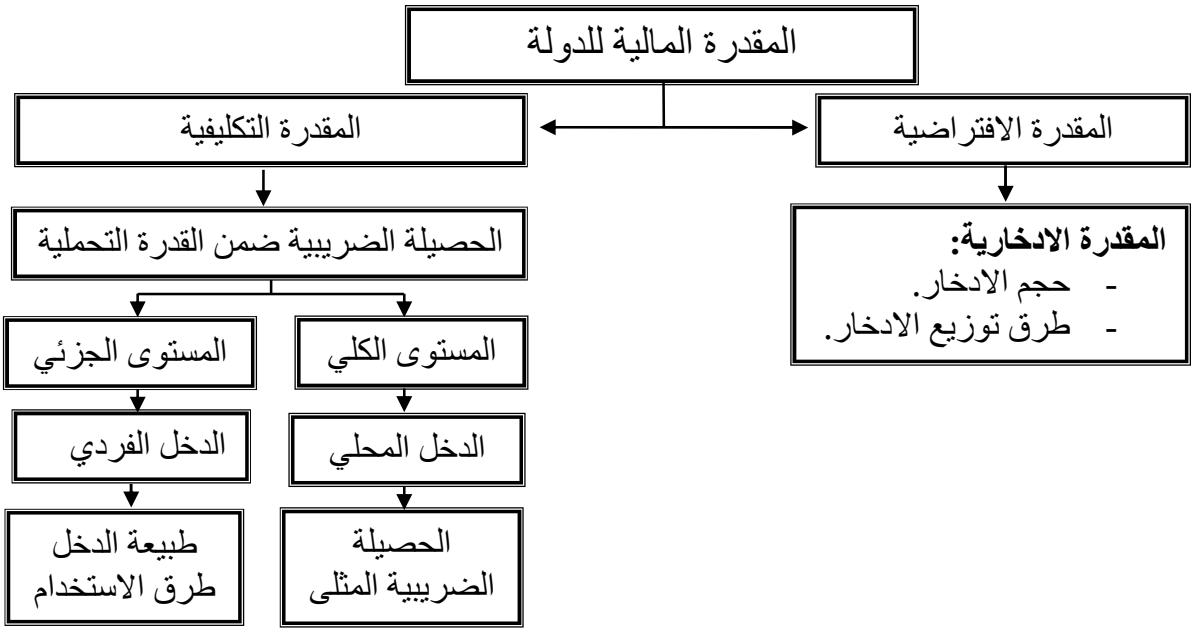

المصدر: د.نواز عبد الرحمان الهيتي، د.منعبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص47.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات الحكومية وتفسيراتها في ظل النظريات الإقتصادية.

1- أسباب تزايد النفقات الحكومية:

بإعتبار أن تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر الإقتصادية التي إسترعت إنتباه الإقتصاديين، من خلال التفسيرات المتعددة لهذه الظاهرة التي سبق وأن تطرقنا إليها. حاول هؤلاء الإقتصاديين من خلال نظرياتهم الوقوف على أسباب هذه الظاهرة سواء كانت أسباب حقيقة أو ظاهرية. وسنتناول فيما يلي شرح هذه الأسباب على التوالي :

***1-1*- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات الحكومية** : المقصود بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن زيادة حجم أو عدد الحاجات العامة، بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف الحكومية بنسبة معينة، أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات، ويمكن إجمال هذه الأسباب الحقيقية في ما يلي :

***1-1-1*- الأسباب الإقتصادية**: إن أهم الأسباب الإقتصادية الداعية إلى زيادة النفقات العامة، زيادة الدخل المحلي وزيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وكذلك تصاعد موجة التنافس الدولي.

فبالنسبة لزيادة الدخل المحلي لدولة ما، يشجعها على زيادة نفقاتها بغية تحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع، وكذلك التوسع في إقامة المشاريع وزيادة المرافق الحكومية الإقتصادية و الاجتماعية والغرض من ذلك مسايرة التنمية في البلد.

وكذلك فإن للدولة دور كبير في تزايد الإنفاق الحكومي فحالات الكساد التي تصيب إقتصاديات الدول تساهم بدرجة كبيرة في تزايد الإنفاق الحكومي للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى حد المقبول (العمالة الكاملة). ولعل هذا النمط ظهر جليا من خلال الأزمة الإقتصادية العالمية سنة ***1929***، حيث عرفت بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية زيادة نفقاتها العامة بشكل ملحوظ من خلال خطط مواجهة موجات الكساد، حيث يكون إما بتوزيع الإعانات أو بالقيام بالإستثمارات الحكومية من أجل رفع الطلب الفعلي وبالتالي تحقيق التوازن الإقتصادي.

كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الإقتصادي عاملا كبيرا وراء تزايد النفقات الحكومية، وذلك من خلال تقديم مختلف الحكومات الإعانات المساعدة للمشروعات العامة والخاصة لتشجعها على تحسين القدرة التصديرية ورفع الجودة النوعية للسلع المصدرة، وذلك من أجل مواجهة سياسة ***الإغراق*** [1]، والمنافسة الشرسة، وذلك وفق عدة أشكال وصيغ.

1-1-2- **الأسباب الإجتماعية**: تعد الأسباب الإجتماعية عاملا مهما في تزايد النفقات العامة، حيث ومع تطور الدولة الذي تعدى إلى ضمان التوازن الإجتماعي وإقامة العدالة الاجتماعية، كذلك تقديم مختلف الخدمات التعليمية والصحية والسكنية،.....إلخ.

ولاشك أن النفقات الحكومية وخاصة الإجتماعية منها لها دور كبير من جهة ضمان تماسك المجتمع وحشد الثقة في الدولة، ومن جهة أخرى لها فائدة اقتصادية من خلال رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية والتقليل من ***فجوة الفقر***[2]، و لذلك من دور كبير في رفع الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

[1] – **الإغراق**: هناك تعريفات لمعنى الإغراق, غير أن المادة الثانية من اتفاقية الإغراق في الجات 1994 تكتفي بتعريف الإغراق على انه **بيع سلعة في شوق دولية أخرى بأقل من قيمتها الطبيعية أي الحقيقية**, على أساس أن السلعة يجب أن لا تباع في سوق الدولة المستوردة بأقل من سعر السلعة المماثلة, إذا كانت مخصصة للاستهلاك في الدولة المصدرة, أي اقل من سعر مثيلاتها في هذه الدولة.

[2] – يقصد **بفجوة الفقر** مستوى النفقات الواجب تحويلها إلى الفقراء حتى تصل دخولهم إلى حد الفقر.

***1-1-3-* الأسباب السياسية:** نظرا لتطور الفكر السياسي وماصاحب ذلك من ضرورة مواكبة هذا الإتجاه بزيادة الإعتمادات المالية للتكفل بالسير الحسن للمخططات السياسية، ومن أهم هذه الأسباب التي ساهمت في زيادة النفقات الحكومية مايلي: . **تنامي الوعي السياسي**.

. **نشاط العمل الدبلوماسي**.

. **التعاون والتضامن الدولي**.

***1-1-4-* الأسباب العسكرية:** تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الإستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي وراء تزايد النفقات الحكومية، ومع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على إقتناء الأسلحة لمواجهة أي الأخطار.

***1-2-* الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات الحكومية:**

أما في ما يتعلق بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات الحكومية دون إنعكاس ذلك على زيادة الحاجات العامة من سلع وخدمات التي يستفيد منها الأفراد، وبالتالي هي لا تدعو أن تكون مجرد زيادة رقمية فقط ويمكن حصر تلك الأسباب الظاهرية فيما يلي:

***1-2-1-* تدهور قيمة النقود:** إن تدهور قيمة النقود ينتج عنه إرتفاع في الأسعار ويؤدي إلى زيادة حجم النفقات الحكومية الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات والسلع العامة المقدمة للأفراد، ويعبر عن ذلك بمعدل التضخم. ويقصد بالتضخم تلك الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الإستهلاك التي لا يستجيب لها العرض، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار وهذا ما يضعف القوة الشرائية للنقود، أي أن تدفع الدولة وحدات نقدية أكبر للحصول على السلع والخدمات العامة، بخلاف ما كانت تدفعه في وقت سابق.

ولإجراء دراسة مقارنة للنفقات الحكومية خلال فترات متباينة للتعرف فلى الزيادة الحقيقية لهذه النفقات يتطلب إستبعاد التغيرات في القوة الشرائية للنقود وذلك بإستخدام العلاقة التالية [1]:

$$\frac{\text{النفقات الحكومية بالأسعار الثابتة}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \frac{\text{النفقات الحكومية بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times 100$$

***1-2-2-* إختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** إن لإختلاف طرق المحاسبة الحكومية دور في تزايد النفقات الحكومية وهذه الزيادة تكون ظاهرية وليست حقيقية، ومثال على ذلك الإنتقال من طريقة إعتماد الميزانية الصافية إلى إعتماد طريقة الميزانية الإجمالية، حيث في السابق كان يتم إعداد الحسابات العامة يخضع لمبدأ الميزانية الصافية، أي يتم إجراء مقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة التي تم تحصيلها وإدراج المبلغ الصافي. أما في الحاضر فبدأ إستعمال طريقة الميزانية الإجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات الحكومية دون مناقصة بينهما وبين الإيرادات الحكومية، ويرجع بعض الإقتصاديين هذا التحول لإضفاء الشفافية على المعاملات المالية للدولة بإظهار كل النفقات الحكومية في الميزانية الحكومية.

***1-2-3-* اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان** : إن لإتساع إقليم الدولة نتيجة إتحاد أو إنضمام أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي دور في تزايد النفقات الحكومية، وتعتبر هذه الزيادة ظاهرية وليست حقيقية نظرا لإنشاء ميزانية موحدة بين الأقاليم المتحدة .

كما أن تزايد عدد السكان من القضايا التي تؤرق بال الحكومات في العالم، وما لذلك من تداعيات على مالية الدولة وخاصة نفقاتها الحكومية، حيث أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الحكومية (التعليم، الصحة، السكن، المياه، الكهرباء، النقل.....)، بالإضافة إلى ضرورة تكفل الدولة بفئات مختلفة من المجتمع كالبطالين والمعوزين والفقراء والعجزة، وكل هذا كان وراء إرتفاع وتيرة النفقات الحكومية على غالبية دول العالم.

[1] - محمود حامد محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الجديد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013، ص88.

2- النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات الحكومية:

لقد عجزت نظريات الرفاهية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق العام، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص، حيث أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للنفقات الحكومية، وعلاقته بمكونات الإقتصاد المحلي ونموه، ففي معظم نظريات النمو الإقتصادي أهملت الإنفاق الحكومي، وأسقطته من حسابها كلية، إما بدمجه مع الإنفاق الخاص الإستهلاكي، أو بإعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الإقتصادي.

وإذا كانت النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الإقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد النفقات الحكومية، فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة إيجابية في هذا المجال، ومن أهمها دراسة الإقتصادي الألماني« ***ADOLPHE Wagner*** » من مدرسة لندن للاقتصاد سنة ***1961***، بالإضافة إلى دراسات أخرى تقدمت بتحليلات مختلفة للظاهرة، وفيما يلي سنتدقم بشرح لدراسة هذه النظريات [1]:

2-1- قانون فاقنر ***Loi de Adolphe Wagner*** (***1892***): إهتم الإقتصادي ***Adolphe Wagner*** بتفسير ظاهرة تزايد النفقات الحكومية خلال القرن ***19***، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الإقتصادي والمالي بـ ***"قانون فاقنر" (loi de wagner)***، ووفقا لهذا القانون يوجد إتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم النفقات الحكومية في الدول الصناعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي .

وبالتالي أوضح « ***A. Wangner*** » أن تطور النفقات الحكومية هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للدول، ويتلخص هذا القانون في أنه ***"إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الإقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى إتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي"*** [2]، ويفسر ذلك إستنادا إلى عوامل اقتصادية بحتة فمن وجهة نظره أن النمو

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، قسم الاقتصاد للنشر ، الإسكندرية، 2005، ص59.

[2] - خالد شحادة الخطيب, أحمد زهير شامية, **أسس المالية العامة**, 2008, مرجع سابق, ص76.

الإقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الإقتصادية وزيادة إرتباطها ببعضها، الأمر الذي ترتب عنه زيادة تدخل الدولة ويمكن توضيح قانون « ***Wagner*** » من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (17): قانون « Wagner » لتفسير ظاهرة تزايد النفقات الحكومية

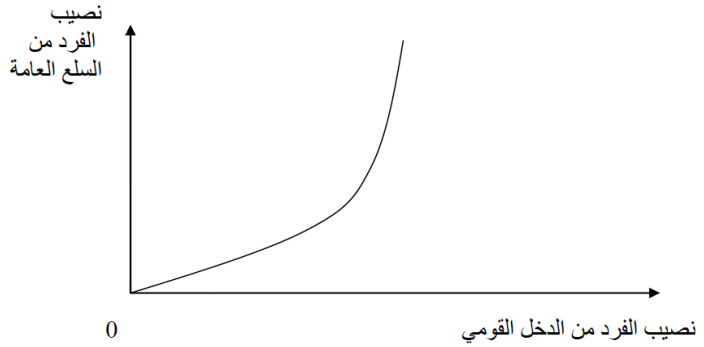

المصدر: أولاد العيد سعد، **دراسة اقتصادية للهيكل بين النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة** –حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص22.

ونوضح أن: نصيب الفرد من السلع العامة= النفقات العامة " **G**"

عدد السكان

نصيب الفرد من الدخل المحلي= الناتج الكلي الخام "**PNB**"

عدد السكان

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون ***Wagner*** فتأخذ الشكل التالي [1]:

$$G/Y = F\,(Y/N)$$

حيث: **G** يمثل الانفاق العام. **Y** يمثل الدخل المحلي. **N** يمثل عدد السكان.

مع $\Delta Y/\Delta G > 0$ أو ان مرونة النفقات الحكومية بالنسبة للدخل المحلي أكبر من الواحد.

ويتضح أن هناك وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق إلى الدخل **G/Y** وحصة الفرد من الدخل المحلي **Y/N**. وقد فرق ***Wagner*** في هذا الخصوص بين **ثلاث** وظائف للدولة:

[1] – عبد المجيد قدي, **مرجع سبق ذكره**, ص16.

- **الوظيفة التقليدية:** والمتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة، وقد أرجع تزايد النفقات الحكومية في ذلك إلى إتجاه الدولة إلى مركزية الإدارة من ناحية، وإلى التوسع في إستخدام الآلات وتعقد الحياة الإقتصادية من ناحية أخرى.
- **الوظيفة الإنتاجية:** فمع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من شركات المساهمة، تتزايد النفقات الحكومية نتيجة الوظيفة الإنتاجية.
- **الوظيفة الإجتماعية:** إن تزايد النفقات الحكومية راجع إلى الرغبة الملحة في القضاء على الإحتكارات التي تؤدي إلى عدم الإستقرار الإقتصادي، والإجتماعي، وعدم إستفادة كل الفئات من نتائج النمو الإقتصادي.

2-2-* الانتقادات الموجهة لقانون *Wagner : لقد وجهت لهذا القانون عدة إنقادات من أهمها:

- إظهار علاقة سببية رئيسية بين العوامل الإقتصادية وزيادة النفقات الحكومية، ولكن هناك عوامل عديدة تؤثر في النفقات الحكومية منها السياسية والإجتماعية مثلا.
- لقد أوضحت دراسات متؤخرة – وإن لم تسلم هي الأخرى من الإنتقادات – من خلال تحليل لبعض الإحصائيات لدول معينة، أن معدلات الزيادة في النفقات الحكومية تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة، وتزداد تلك المعدلات خلال إرتفاع مستوى المعيشة ولكنها تنخفض بعد مستوى معين.

جاءت بعد ذلك دراسة ***Peacock and Wiseman*** – التي سنتعرض لها فيما بعد – ونفت التزايد المستمر في النفقات الحكومية وإنما خلال الأزمات والحروب فقط.

2-3-* أطروحة بيكوك و ويزمان « *Thèse de peacock & Wiseman* »**: لقد أوضح كل من « ***Alin Peacock & Jai Weseman» الأستاذان في مدرسة لندن للإقتصاد في دراسة لهما سنة ***1961***، حول تطور النفقات الحكومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام ***PIB*** في المملكة المتحدة خلال الفترة ما بين ***1890-1955***، والتي إزدادت بصفة كبيرة خلال الأزمة الإقتصادية لسنة ***1929***، وخلصا إلى أن النمو الإقتصادي ليس هو العامل الوحيد لإرتفاع النفقات الحكومية، وإنما هناك عوامل أخرى، حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم النفقات الحكومية تتم في غالبيتها في فترة الأزمات والحروب وتزيد وفق وتيرة مفاجئة وكبيرة.

كما اشار ***Peacock & Wiseman*** إلى أن للحروب والأزمات تأثير على الإنفاق الحكومي، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق، وحسبهما فإن مستوى الإنفاق الحكومي يبقى في ذلك المستوى المرتفع بعد الأزمات والحروب ولا ينزل إلى المستوى الذي كان فيه قبل، وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق الحكومي ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه ***"أثر الإستبدال"*** « ***Effet de déplacement*** »، وفي تفسيرهما لعدم هبوط الإنفاق الحكومي لمستواه قبل الأزمات والحروب، هو أن هناك ظاهرة الرفع إنطلاقا من وجود مستوى معين للأعباء الضريبية المقبولة من طرف المكلفين في الظروف العادية، بحيث أن هذا المستوى يتصف بالثبات في أوقات السلم، لكن في أوقات الأزمات والحروب يزيد العبء على المكلفين لمواجهة آثار الحروب، ولكن هذا العبء لا ينخفض بعد الحرب نظرا لزيادة الإنفاق لمواجهة الرغبات الجماعية الجديدة المتولدة عن الحرب [1].

كما أن هذه الزيادة في النفقات الحكومية تكون على شكل رجات عنيفة ومفاجئة أو شبه متدرجة، ويمكن توضيح أطروحة بيكوك و وإيزمان من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (18): أثر الإستبدال عند Peacock & Wiseman وتطور النفقات الحكومية خلال الفترة الطويلة.

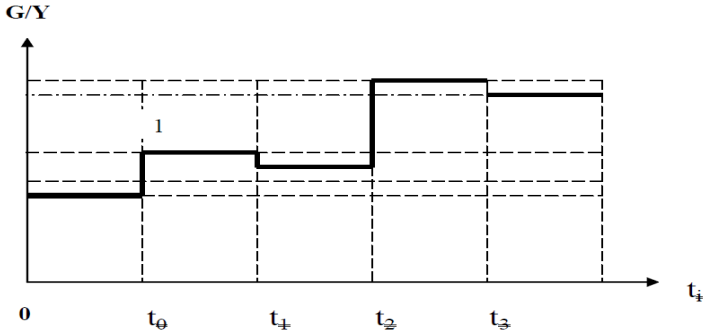

Source : Gervasio SEMEDO، **Economie des finances publiques**، Ellipes edition، Marketing S.Q. Paris، 2001، p246.

حيث أن: t_i الزمن.

G/Y حصة النفقات الحكومية G في الدخل الوطني Y .

[1] - Maurice Mullard, **The politics of public expenditure** second edition, Routledge, London, 2005, p49.

شوهد من الموقع يوم 2013/10/01 على الرابط التلي /

http://www.amazon.com/Politics-Public-Expenditure-Maurice-Mullard/dp/0415102227#reader_0415102227

(t_0،0) فترة عدم حدوث الأزمة t_0 = بداية الأزمة بارتفاع G/Y إلى النقطة 1.

(t_1،t_0) استقرار قيمةG/Y مع انخفاض طفيف عند t_1.

(t_2،t_1) أزمة جديدة عند t_2 وتشهد ارتفاع آخر للقيمة G/Y.

(t_3،t_2) فترة استقرار وثبات للقيمة G/Y .

من خلال الشكل البياني يلاحظ أن الهزات وحالات التوتر الإقتصادي التي تشهدها المجتمعات خلال فترات زمنية معينة *(t_0،t_1، t_2، t_3)* تكشف من جهة عن بروز إحتياجات الإنفاق الحكومي لمواجهة معوقات هذه الأزمات والحروب، ومن جهة أخرى تكشف عن بروز إحتجاجات حكومية جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات (نفقات إعادة البناء والتأهيل ،الإعانات ،التعويضات .....إلخ).

كما برزت دراسات مماثلة في هذا الشأن مثل دراسة الإقتصادي الأمريكي (**S.P Gupta**) التي أجراها على كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإستنتج أن هذا الأثر لايعود بالضرورة إلى الحروب وإنما يعود أيضا إلى الأزمات الإقتصادية مثل أزمة الكساد الكبير لسنة 1929.

المطلب الثالث: أهم الآثار الإقتصادية للنفقات العامة.

لقد أصبح من الواضح أن النفقات العامة في أي دولة متعددة ومتنوعة، وهي بذلك لا تشكل كلا متجانسا، وقد أدى التطور في مختلف الدول إلى التوسع في النفقات العامة بصورة مضطردة، وإلى تنوعها وتغير هيكلها، ولم تعد أهمية النفقات العامة تبدو من جراء تطورها وزيادتها بإضطراد فحسب، بل أن النفقات العامة تشكل نسبة مرتفعة من الدخل المحلي في المجتمع، وتزداد أهميتها أكثر فأكثر، لأنها أصبحت إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والمالية.

فالتوسع في النفقات الحكومية بمختلف أنواعها ***"ينتج آثارا متعددة في مختلف الميادين، فالنفقات الحكومية تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، بالإضافة إلى التأثير في مختلف المتغيرات الإقتصادية وهي الدخل المحلي ومكوناته، وهي الإستهلاك، والإدخار، والإستثمار، وإلى التأثير في المستوى العام للأسعار وفي توزيع الدخل المحلي، وبالتالي في التوازن الإقتصادي العام"***[1]، وعلى الرغم من تعدد وتنوع آثار النفقات الحكومية في مختلف المجالات والميادين، فإننا سنقصر دراستنا على الآثار الإقتصادية للنفقات العامة وحدها.

***1-* أثر النفقات العامة في الناتج المحلي وعناصره:**

تؤثر النفقات العامة في الناتج المحلي عن طريق تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك لأن النفقات التي تقوم بها الدولة تشكل جزءا **"مهما"** من هذا الطلب، وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي وأثرها عليه، أي مقدار النفقات العامة ونوعها من ناحية، وعلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع في إنتاج السلع والخدمات وعلى درجة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتحققة في البلد من ناحية أخرى، ومن أجل الوقوف على أثر النفقات العامة في الناتج المحلي لابد من دراسة أثر الأنواع الرئيسة لتلك النفقات في الناتج المحلي كما يلي:

***1-1-* أثر النفقات الاجتماعية في الناتج المحلي:** تأخذ هذه النفقات شكل نفقات تحويلية سواء كانت نقدية أم عينية بصورة سلع وخدمات، وفي كلتا الحالتين فإنها تؤثر في الإنتاج المحلي، فالنفقات التحويلية النقدية تتمثل في نقل جزء من القوة الشرائية من فئات ذوي الدخول المرتفعة إلى فئات ذوي الدخول المنخفضة في صورة إعانات البطالة، ومساعدات الضمان الإجتماعي، وغيرها. وبما أن الميل الحدي للإستهلاك للطبقات الفقيرة مرتفعاً، فإن زيادة دخول هؤلاء الأفراد سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية، وهذا يؤدي إلى تحفيز الإنتاج وزيادته.

***1-2-* أثر النفقات الإقتصادية في الناتج المحلي:** وتتمثل هذه النفقات في قيام الدولة بإنفاق جزء من أمواها لإنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع، أو بتنفيذ هذه النفقات في صورة إعانات إقتصادية إلى بعض

[1]- د. خالد الخطيب, د.احمد شامية, **أسس المالية العامة**, دار وائل للنشر, الطبعة الثانية, 2005, ص89.

المشروعات الخاصة لتحقيق هدف إقتصادي معين، كالحد من أثر إرتفاع أسعار بعض السلع، بقصد تمكين الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على هذه السلع بأسعار مناسبة، أو بقصد تعويض هذه المشاريع عما تفرضه عليها الدولة من إلتزامات لتأمين نشاطها الذي تقوم به لأن نشاطها يتعلق بخدمة عامة يحتاجها المجتمع، كما أن بعض الإعانات تستخدم لمساعدة مشروعات معينة على تجهيز نفسها من الآلات والمعدات اللازمة لإستمرار نشاطها الإنتاجي[1].

كما أن الإعانات التي تقدم لتشجيع عملية التصدير مثلاً، تعمل على تحسين الميزان التجاري وتنشط الإقتصاد بوجه عام، إذ تؤدي هذه الإعانات إلى جذب رؤوس أموال أخرى، ومنتجين آخرين للدخول في سوق إنتاج التصدير، وهذا يعود بالفائدة على الإقتصاد المحلي نتيجة للحصول على العملات الأجنبية التي يمكن أن يستخدم جزء منها لإستيراد الآلات، والمعدات اللازمة، لنمو مشروعات معينة، والذي يساهم في تقوية الإقتصاد وزيادة ناتجة المحلي.

1-3- **أثر النفقات العسكرية في الناتج المحلي:** مع أهمية النفقات العسكرية التي تعد لازمة في توفير المناخ الملائم لعملية الإنتاج وإستمرارها، فإنها تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في العديد من الدول، مما يتحتم على الدولة أن تكون حذرة قدر الإمكان تجاه ما تسببه نفقاتها العسكرية من آثار إقتصادية، بحيث تستفيد من الجوانب الإيجابية فيها وتقلص حجم الآثار السلبية منها.

ولقد إعتبر الفكر المالي التقليدي النفقات العسكرية ضمن النفقات الإستهلاكية، في حين يميل الفكر المالي الحديث إلى التمييز بين أنواع هذه النفقات، حيث يرى أن هناك ما يعتبر نافعاً وآخر ضاراً، بحسب ظروف الدولة التي فيها الإنفاق العسكري، وبوجه عام فإنه يميز بين نوعين من الآثار التي تصيب الناتج المحلي من جراء هذا الإنفاق، هما الآثار السلبية والآثار الإيجابية.

1-4- **أثر النفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج:** يمكن للدولة من خلال نفقاتها العامة أن تؤثر في نقل بعض عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى كما يلي:

[1] – محمد شاكر عصفور، **اصول الموازنة العامة**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص 147.

***1-4-1-* نقل بعض عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر:** تستطيع الدولة بواسطة النفقات العامة أن توجه الإنتاج في الإتجاه الذي تتحقق فيه مصلحة المجتمع، فإذا رأت الدولة أن من مصلحة المجتمع التوسع في إنتاج المنسوجات الشعبية مثلاً، والعمل على تقليل إنتاج المنسوجات الحريرية، فسيتم ذلك عن طريق منح إعانات مالية للمشاريع التي تقوم بإنتاج المنسوجات الشعبيةإ وفرض ضرائب على إنتاج المنسوجات الحريرية، وبذلك تتجه بعض عناصر الإنتاج إلى النشاط الذي شملته الدولة برعايتها، وذلك بإنتقالها من صناعة المنسوجات الحريرية إلى صناعة المنسوجات الشعبية نظرا " لضمان الربح فيها ".

***1-4-2-* نقل بعض عناصر الإنتاج من منطقة إلى أخرى:** تستطيع الدولة أن تعمل على إنتقال بعض عناصر الإنتاج من مكان إلى آخر، وذلك عن طريق زيادة حجم النفقات العامة المخصصة لخدمات التعليم، والصحة، والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو المناطق النائية، فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة سكان هذه المناطق، وبالتالي تزداد مقدرتهم على العمل وعلى الإدخار، فتصبح هذه المناطق قادرة على إجتذاب عناصر الإنتاج إليها، وذلك بإغراء أصحاب رؤوس الأموال بإستثمار أموالهم في هذه المناطق لتوفر إمكانات الربح فيها.

***2-* اثر النفقات على الإستهلاك المحلي:**

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الإستهلاك المحلي، تلك الزيادة في الطلب الإستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العامة آثارها في الإستهلاك المحلي عن طريقين:

أولهما شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الإستهلاكية.

وثانيهما قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للإستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات، أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات [1].

[1]- د.عادل العنبي – طلال كداوي, **اقتصاديات المالية العامة**, مرجع سابق, ص 202.

إن التوسع في النفقات الحكومية يؤدي عادة إلى تحسن مستوى دخول الأفراد العاملين، ومن ثم زيادة مقدرتهم على الإدخار وعلى شراء السلع الإستهلاكية والخدمات، مما يشجع المنتجين على إنتاج مزيد من السلع وتقديم المزيد من الخدمات، وهكذا يؤدي الإنفاق الأولي الذي باشرته الدولة إلى ظهور سلسة من الحلقات المتتالية من الإنفاق تفوق في مجموعها المبالغ التي قامت الدولة بإنفاقها.

وعندما تخصص الدولة جزءا من النفقات العامة بصورة ***"أجور ورواتب للعمال والموظفين الذين تم تشغيلهم"***، فإن جزءا من هذه الدخول التي حصل عليها هؤلاء العمال والموظفين تتجه نحو إشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة، أي تؤدي إلى زيادة الطلب، وهذا سيحفز على التوسع في الإنتاج وإلى تشغيل عمال أكثر، وهذا يؤدي إلى زيادة توزيع الدخول التي ستنفق جزءا منها على السلع والخدمات النهائية، والذي يقود إلى توسع أكبر في الإنتاج والتشغيل، ويؤدي هذا التوسع إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية أيضا وهكذا.

وفي كل مرة يتزايد الناتج المحلي ويستخدم عمال جدد أكثر، ويتجه الناتج نحو مستوى التشغيل الكامل ويسمى هذا ***بالمضاعف***، الذي هو عبارة عن معامل عددي يبين مقدار الزيادة في الدخل المحلي (الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة للزيادة في الإنفاق الإستثماري .[1]

المبحث الثالث: قياسات الإنفاق الحكومي والأهداف المرجوة منه.

إن للإنفاق الحكومي قياسات دقيقة تستخدم لحسابه، فإذا أخذنا إقتصاد مفتوح فإن مضاعف الإنفاق الحكومي حسب نموذج " ***ميندل – فليمينغ***" يكون ملائم لقياس النفقات، دون أن ننسى أثر الإزاحة الذي يستخدم كذالك في عملية الحساب، وللنفقات الحكومية التوسعية آثار تنجر عنها في ظل نظام سعر صرف مرن وثابت.

1 – محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008, ص122.

المطلب الأول: مضاعف الإنفاق الحكومي وأثر الإزاحة

ترتكز آلية المضاعف بشكل عام على جميع أوجه الطلب الكلي، ولا تقتصر فقط على الإنفاق الحكومي، وسنولي في دراستنا الأهمية لهذا الأخير بحكم أنه الجانب الرئيس في موضوع الدراسة.

1- مفهوم مضاعف الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإقتصادي الإنكليزي "**ريتسارد كاهن**" أول من أشار إلى فكرة المضاعف، وذلك في مقال له بعنوان ***"العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة"*** المنشور سنة ***1931***، إذ أكد فيه أن الوظائف الأولية هي الوظائف الناتجة عن الإستثمار الجديد، في حين أن الوظائف الثانوية هي التي تنتج عن إنفاق أولائك الموظفين الجدد، إذ أن كل عامل إضافي يوظف نتيجة إستثمار جديد يحصل على دخل يوجه جزء أكبر منه إلى الإستهلاك، ومن ثم فهو يساهم في توظيف عمال جدد وخلق دخول جديدة، ولخص ***"كاهن"*** هذه العملية المتسلسلة والتراكمية ما سماه "**مضاعف التوظيف**" والذي يسمح حسبه بقياس أثر الإستثمارات الجديدة على حجم التوظيف [1].

وإستنادا إلى ذلك بنى كينز تحليله حول المضاعف، والذي يعرف بأنه ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الإستهلاكي أساس عملية المضاعف [2]، ونتيجة لذلك فإن كينز يربط حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد والتي تؤثر على حجم إستهلاكهم.

ومن هذا المنطلق فإن الإنفاق الحكومي يشير إلى ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام، وحسب كينز فإن الميل الحدي للإستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل، وبالتالي كلما إرتفع الميل الحدي للإستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف، ويشير كينز إلى أن الإستهلاك هو دالة في الدخل الجاري المتاح، لكن وكما أشرنا سابقا فقد تعرضت الفكرة

---

[1] - Jean-José Quilès et autre: **Macroéconomie**: Cours, methods, exercices corrigés, 2ème edition, edition Bréal, .1999/09/30.P148. **شوهد من الموقع يوم 2013/07/01 على الرابط التلي /**
http://www.decitre.fr/livres/macroeconomie-9782842914486.html#table_of_content.pdf

[2] - Gregory Mankiw, Mark Taylor: **economics**, Thomson Learning edition, England, 2006, P721.
شوهد من الموقع يوم 2013/07/01 على الرابط التلي /
http://books.google.dz/books?id=C0me_egxxDcC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false.pdf

إلى إنتقادات من طرف كل من "فريدمان" و "مودجيلاني" اللذان أكدا على أن هناك فرق بين أثر الدخل الدائم، وأثر الدخل العابر، وأن الإستهلاك يبين على أساس الواقع الحالي والمستقبلي الذي يتوقع المستهلكون أن يكون عليه الدخل[1].

الشكل البياني رقم (19): أثر المضاعف على الطلب الكلي.

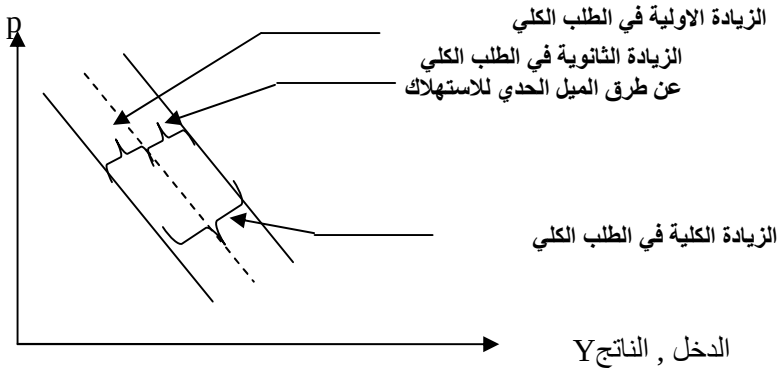

Source : jean-josé Quilés et autre. MACROECONOMIE- P722.

وينقسم مضاعف الإنفاق الحكومي، ومضاعف السياسة المالية بوجه عام إلى أربعة (04) أنواع [2]:

- مضاعف الأثر: $$m = \frac{\Delta y(t)}{\Delta y(t)}$$
- المضاعف عند الأفق N: $$m = \frac{\Delta y(t+n)}{\Delta G(t)}$$
- مضاعف الذروة: $$m = \max \frac{\Delta y(t+n)}{\Delta G(f)}$$
- المضاعف التراكمي: $$m = \sum_{J \to 0}^{N} \frac{\Delta y(t+J)}{\Delta G(t+J)}$$

2- التفاعل بين المضاعف والمعجل:

إن آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل تعود إلى الإقتصادي (***بول ساموبلسون***)، وذلك في مقال له سنة ***1939*** بعنوان ***"التفاعل بين تحليل المضاعف ومبدأ المعجل"*** [3]، حيث عمل ساموبلسون على الربط بين مفهوم المضاعف

[1] – عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2008، ص 128.

[2] - Antonio Spilimbergo and others: Fiscal multipliers, international monetary Found, position not, 2009, P2 (www.imf.org/external/bups/FT/spn/2009/spn0911.pdf) reviewed on 22/12/2009.

[3] – Ethan Ihzetzki and other : op-cit, P 02.

الجديد آنذاك نتيجة التحليل الكينزي مع المفهوم القديم للمعجل، فحسب ما جاء به كينز فإن ***"التغير في الإنفاق المستقل يؤدي إلى تغير المستوى التوازني للدخل، أما مبدأ المعجل فيشير إلى أن الإستثمار المشتق هو نتيجة التغير في الإستهلاك الناتج بدوره عن تغير في الدخل"*** [1] ، وبالتالي فإنه وحسب "***ساموبلسون***" فإن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى العديد من التقلبات في النشاط الإقتصادي.

2- 1- **التفاعل بين المضاعف والمعجل والدورات التجارية:** ساهم نموذج (المضاعف – المعجل) لساموبلسون في بروز نظريات الدورات التجارية الحديثة، حيث أشار ساموبلسون إلى وجود أربعة (04) أنواع للدورات التجارية في الإقتصاد نتيجة تقلبات الدخل، وذلك يكون تبعا لقيم كل من الميل الحدي للإستثمار، وتتمثل هذه الحالات الأربع للدورات التجارية كما نبينه في الجدول التالي [2]:

جدول رقم (02): الحالات الأربع للدورات التجارية حسب الإقتصادي ساموبلسون

التوازن المستقر الجديد	في هذه الحالة يشير ساموبلسون إلى أن الدخل يكون تابعا فقط لأثر المضاعف، وهذا مايؤدي إلى إنتقال الدخل إلى مستوى توازني جديد، وإذا لم يستمر تزايد الإنفاق الحكومي المؤدي إلى تزايد في الإستثمار المستقل، فإن الدخل يعاود الإنخفاض إلى مستواه التوازني السابق.
الدورات الخامدة	في هذه الحالة فإن الدخل يتقلب من خلال سلسلة دورات صغيرة حتى تختفي تماما، حيث يكون مستوى الدخل مرتفعا في الدورات الأولى ثم يبدأ إرتفاعه في الإنخفاض حتى يستقر تماما عند مستواه السابق.
الدورات غير الخامدة	في هذه الحالة فإن الدخل يتقلب من خلال سلسلة دورات بموجات واسعة في المراحل الأخيرة من تقلبات الدخل.
النمو المنفجر	حيث أنه وفي هذه الحالة ونتيجة لإرتفاع قيم كل من الميل الحدي للإستهلاك، وقيمة المضاعف الناتج عن آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل، فإن الدخل يرتفع بشكل متزايد كبير.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات من المراجع السابقة الذكر ***Frank westerhoff***: ص ص376 ،377.

[1] - Frank westerhoff: samuelson's multiplier-accelerator model revisted, applied economics letters, vol13, issue2, 2006, P89, (http://nts4.oec.uni-osnabrueck.de/auwi/Westerhoff/P26_AEL_FW_pdf), reviewed on 12/01/2011.

[2] - Frank westerhoff: samuelson's multiplier-accelerator model revisted, applied economics letters, vol13, issue2, 2006, , PP 376,377.

من خلال ما سبق يتبين لنا كيف أن التفاعل بين المضاعف، والمعجل يولد دورات تجارية في الإقتصاد.

***2-2-* حدود التفاعل بين المضاعف والمعجل**: هناك حدود لآلية التفاعل بين المضاعف والمعجل وذلك راجع إلى أن إستمرار الإرتفاع في الدخل والإستثمار له حدود من جهتين:

أولا: إن إرتفاع معدل نمو الإستهلاك ينخفض مع مرور الوقت، وذلك بسبب الميل الحدي للإدخار والضرائب التي تعتبر في مجملها تسربات تخرج عن دائرة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى إستقرار الإستهلاك وبالتالي إنعدام حافز من حوافز زيادة الإستثمار.

ثانيا: إن الإرتفاع الأولي في الإستثمار يؤدي إلى إلغاء نفسه، لأن نمو مخزون رأس المال مع مرور الوقت يؤدي إلى إنخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال بشكل يجعل من أي زيادة في الإستثمار غير مربحة، وهذا ما يحد من إستمرار التفاعل بين المضاعف والمعجل.

***2-3-* أهمية التفاعل بين المضاعف والمعجل**: إن آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل لها أهمية كبيرة من عدة نواحي:

- آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل تبرز التغير الحقيقي والإجمالي في الدخل بشكل تراكمي، على عكس لو نظر لزيادة الدخل على أنها نتيجة أثر المضاعف فقط.
- آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل تسمح بتفسير ظاهرة الدورات التجارية في الإقتصاد، والتي كما أشار إليها ساموبلسون تختلف تبعا لقيم الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإستثمار.
- آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل تعطي صورة دقيقة عن دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال نفقاتها الحكومية التي تساهم في زيادة الدخل، سواء كانت في شكل إستهلاك عام، أو إستهلاك خاص.

الشكل البياني رقم (20): الحالات الأربع للدورات التجارية حسب ساموبلسون.

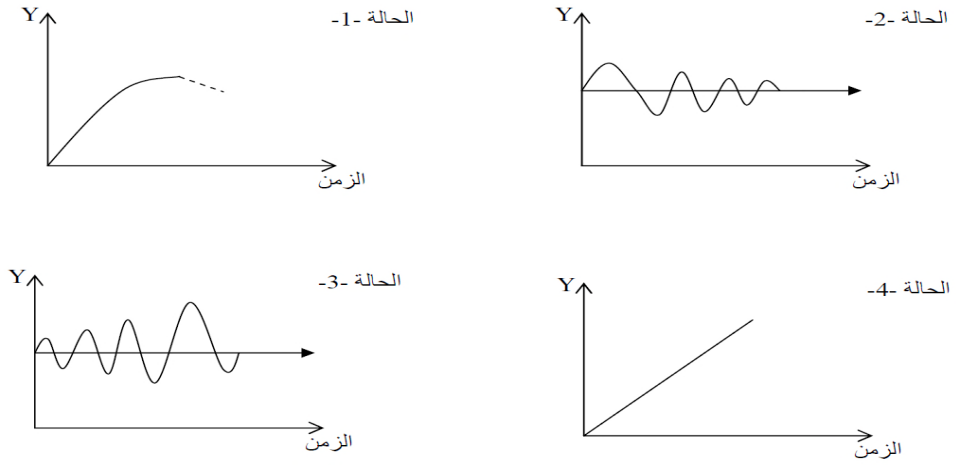

Source: T.R-Jain، A.S.Sandhu، **Macroeconomics**، vimla kumara publication، India: P377.

3- أثر الازاحة:

تصطدم فعالية السياسة المالية عموما وسياسة الإنفاق الحكومي بالخصوص في التاثير الإيجابي على حجم الناتج بالآثار السلبية التي تنتج عن ذلك التوسع المالي، والتي قد تفوق أحيانا الأثر الإيجابي لها على حجم الناتج والدخل في الإقتصاد، ويعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يرتكز عليه معارضوا السياسة المالية التوسعية في شكل زيادة الإنفاق الحكومي، حيث أنه يتعلق بنشاط القطاع الخاص الذي يعتبر أساسا النشاط الإقتصادي في كل دولة.

- **مفهوم اثر الإزاحة:** يقصد بأثر الإزاحة ***"إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي، والفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هو مشكلة ندرة الموارد، إذ أن إرتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة إرتفاع معدل الفائدة"***[1].

وحسب النظرية الكينزية فإن الزيادة في النفقات الحكومية قصد تحفيز الإقتصاد، تؤدي إلى الحد من البطالة وجعل المستهلكين يحسون بإرتفاع دخولهم، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة، ومن ثم ينخفض الإستثمار مشكلا ما يسمى ***بـ "أثر الإزاحة"***، فإذا مول هذا الإنفاق عن

[1] - Leanne Ussher: Do budget deficits raise interest rates? A survey of the empirical literature, new school for social research, working paper n°3, 1998, P3, reviewed on 12/08/2013 in (www.qc-econ-bba.org/RePEc/pdf/0005.pdf).

طريق الضرائب، فإن الإرتفاع في معدلات الفائدة سيكون منخفضا تماما كالإرتفاع القليل في حجم الناتج، أما إذا قوبل هذا الإنفاق بزيادة في عرض النقود فذلك لن يؤدي إلى أي تغير في معدلات الفائدة، أما إذا مول الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فإن ذلك سوف يؤدي إلى بروز نوعين من أثر الإزاحة [1]:

3-1-1- **أثر الإزاحة الحقيقي**: إذ أنه نتيجة لرفع الإنفاق الحكومي عن طريق الإقتراض بطرح سندات حكومية، فذلك سوف يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة وإنخفاض الإستثمار الخاص الحقيقي.

3-1-2- **أثر الإزاحة المالي**: نتيجة للجوء إلى الإقتراض بسندات حكومية لتمويل الإنفاق الحكومي، فإن عرض السندات الحكومية في السوق المالي يزداد ويرتفع معها معدلات الفائدة بشكل يزيح القطاع الخاص من السوق المالي، إذ أنه وتبعا لنظرية تفضيل السيولة فإن زيادة عرض السندات الحكومية مع ثبات المخزون النقدي يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير السائلة، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص سواء في السوق المالي أو القطاع الحقيقي.

المطلب الثاني: مضاعف الإنفاق الحكومي في ظل إقتصاد مفتوح.

أدى تزايد الإهتمام بالسياسة المالية وأدواتها خاصة مضاعف الإنفاق الحكومي، إلى التركيز على نموذج "IS-LM" كنموذج قاعدي على مستوى الإقتصاد الكلي لدراسة أثر أدوات السياسة المالية من خلال الية المضاعف، وبرزت عدة تطورات في هذا النموذج بشكل جعلته يعكس الواقع الإقتصادي أهمها نموذج "ميندل – فليمينغ" الذي يعبر عن الشكل التطور لمنحنى "IS – LM".

1- **مضاعف الإنفاق الحكومي حسب نموذج "ميندل – فليمينغ"**: يعتبر نموذج "ميندل – فليمينغ" نتيجة لأبحاث كل من الإقتصادي "**روبرت منديل**"[2] والإقتصادي "**ماركوس فليمينغ**" سنة 1962، وهو تطوير لنموذج "IS-LM"

[1] - Leanne Ussher: op-cit, P 04.

[2] - "**روبرت منديل**" : اقتصادي كندي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999.

الذي يعتبر نموذجا خاصا بإقتصاد مغلق لا توجد فيه حركة سلع وخدمات، ولا حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أثر تقلبات قيمة العملة على تحديد الدخل التوازني.

ويأخذ نموذج "منديل – فليمينغ" سعر الفائدة الدولي كأساس لحركة رؤوس الأموال بين الدول، ومن ثم فإن سعر الفائدة المحلي يؤثر على قيمة العملة من خلال وضعيته مقارنة مع سعر الفائدة الدولي.

الشكل البياني رقم (21): التوازن حسب نموذج منديل (منديل – فليمينغ)

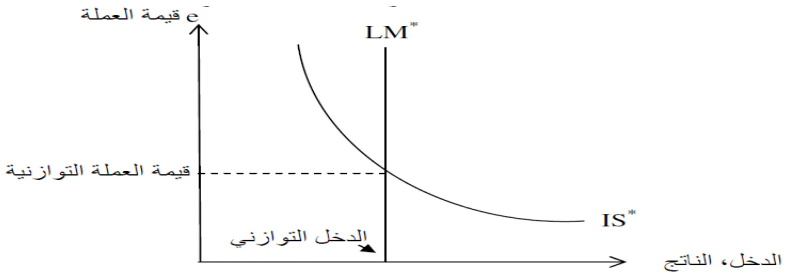

Source : Gregory Mankiw، Mark Taylor: **economics**، Thomson Learning edition، England، 2006، P375.

شوهد من الموقع يوم 2013/07/01 على الرابط التلي /

ttp://books.google.dz/books?id=C0me_egxxDcC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false P375.

***1-1-* أثر سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية في ظل نظام سعر صرف مرن:** إن أثر سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية في ظل إقتصاد صغير مفتوح يختلف عنه في ظل إقتصاد مغلق، كما رأينا من قبل في نموذج "IS – LM" ، إذ رأينا أن التوسع في الإنفاق الحكومي يرفع من الدخل، لكن في ظل نموذج صغير مفتوح ونظام سعر صرف مرن، فإن التوسع في الإنفاق الحكومي ليس له أي أثر على الدخل، أي أن مضاعف الإنفاق الحكومي تكون قيمته شبه منعدمة وذلك راجع إلى سببين رئيسيين [1]:

1-1-1- وجود أثر إزاحة ناتج عن إرتفاع سعر الفائدة المحلي، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الخاص.

1-1-2- الإرتفاع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إرتفاع في حجم الدخل بشكل أولي يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة المحلية بحكم زيادة الطلب على النقود، حيث تكون هذه الزيادة أعلى من سعر الفائدة الدولي، وهو ما

[1] – Gregory Mankiw، Mark Taylor: **economics**، Thomson Learning edition، England، 2006، P377.

شوهد من الموقع يوم 2013/07/01 على الرابط التلي /

http://books.google.dz/books?id=C0me_egxxDcC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false.pdf. P375.

يدفع إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية بشكل يرفع من قيمتها وهو ما يؤثر سلبا على الصادرات يقابله إنخفاض في الدخل.

الشكل البياني رقم (22): أثر زيادة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف مرن.

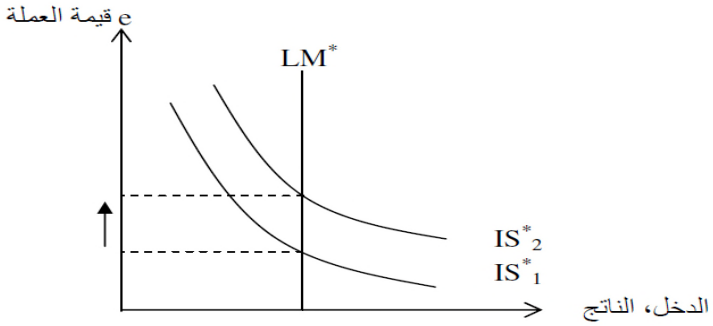

Source : Gregory Mankiw، Mark Taylor: op-cit، P377.

***1-2-* أثر الإنفاق الحكومي التوسعي في نظام سعر صرف ثابت:** إن زيادة الإنفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف ثابت يؤدي في بادئ الأمر إلى إنتقال منحنى (IS*) إلى اليمين وبالتالي زيادة حجم الناتج أو الدخل، ولكن ذلك يقابل بإرتفاع في قيمة العملة بسبب إرتفاع سعر الفائدة المحلي عن سعر الفائدة الدولي، لكن وبإتباع نظام سعر صرف ثابت فإن إرتفاع قيمة العملة المحلية يدفع بالبنك المركزي إلى التدخل في سوق الصرف عن طريق إحتياطاته من العملة المحلية والأجنبية، وذلك بزيادة عرض العملة المحلية وطلب العملة الأجنبية قصد الحفاظ على قيمة العملة ثابتة، وهذا ما يؤدي كما يبينه الشكل رقم (23) إلى إنزياح منحنى (LM*) إلى اليمين وهذا ما يساهم في النهاية في زيادة الدخل أو الناتج.

وخلاصة ما جاء به نموذج "منديل – فليمينغ" فإن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية، تكون أكثر فاعلية في ظل نظام سعر صرف ثابت أكثر منها في ظل نظام سعر صرف مرن.

الشكل البياني رقم (23): اثر زيادة الانفاق الحكومي في ظل نظام سعر صرف ثابت.

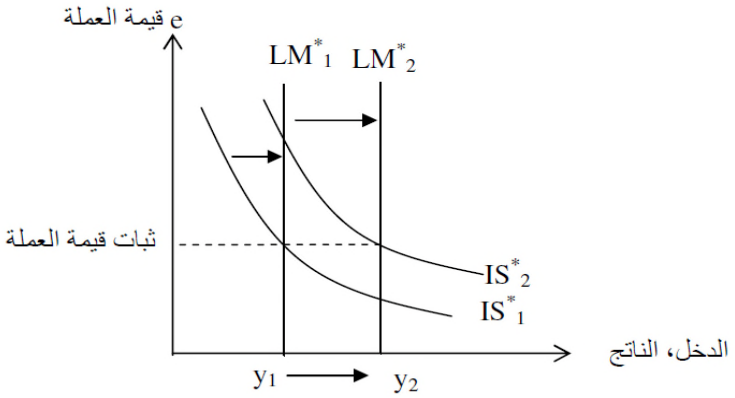

Source : Gregory Mankiw، Mark Taylor: op-cit، P384.

2- بيانات دولية حول مضاعف الإنفاق الحكومي:

في سنة 2008 وبداية 2009 أعلنت دول عديدة من أنحاء العالم عن تنفيذ برامج وخطط إنفاق حكومي، قصد تحفيز الإقتصاد وتحقيق الإنتعاش الإقتصادي من جراء الأزمة المالية العالمية التي بدأت أواخر سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت إلى أزمة إقتصادية شملت تقريبا معظم دول العالم، وكان أهمها وأكبرها قيمة *"برنامج إعادة الإستثمار الأمريكي"* الذي أقر سنة 2009 بقيمة 787 مليار دولار، كذلك *"مخطط الإنعاش الإقتصادي الأوروبي"* الذي أعلنته دول الإتحاد الأوروبي سنة 2009.

وقد أختلفت تقديرات وإتجاهات مضاعف الإنفاق الحكومي بالخصوص حول هاذين البرنامجين الضخمين، بإختلاف نماذج الإقتصاد الكلي المستعملة في ذلك، والتي تعكس بشكل كبير اختلاف الإفتراضات التي ينطلق منها كل نموذج، وأهم هذه النماذج ما تعلق منها بـ "الكنزيون" و "الكينزيون الجدد" الذين عملوا على تصحيح ما يرونه غير واقعي في التحليل الكينزي.

2-1- برنامج إعادة الإستثمار والإنعاش الأمريكي: جاء هذا البرنامج بقيمة *787* مليار دولار، بالخصوص لإعادة تحفيز الإقتصاد الأمريكي وخلق وظائف قصد الحد من إنتشار البطالة، بعد تداعيات أزمة الرهن العقاري من إفلاس للبنوك والمؤسسات المالية والعامة في الإقتصاد الحقيقي.

وفي إطار دراسة أثر هذا البرنامج على النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وحجم التوظيف هناك نموذجين رئيسيين:

2-1-1-* النموذج الكينزي "رومر – بيرنستاين" *2009: قام كل من *"كريستينا رومر"* و *"جارد بيرنستاين"* سنة 2009 بإعداد نموذج حول قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي لبرنامج إعادة الإستثمار والإنعاش الأمريكي، بناءا على نموذجين للإقتصاد الكلي الكمي لكل من مجلس الإحتياطي الفيديرالي ومؤسسة إستشراف خاصة، وهو نموذج كينزي يفترض ثبات الأسعار والأجور الإسمية ولا يأخذ بعين الإعتبار مراعاة المستهلكين والمنتجين على حد سواء لتطورات الأوضاع المالية المستقبلية نتيجة هذا التوسع في الإنفاق، وكذلك يفترض فيه ثبات معدلات الفائدة بتدخل الإحتياطي الفدرالي إلى إبقاءها ثابتة [1].

2-1-2-* النموذج النيوكينزي "سميتس–ووترز" 2009**: يعتبر هذا النموذج إمتدادا للتحليل النيوكينزي الذي ظهر مع مدرسة التوقعات الرشيدة، حيث يفترض فيه على خلاف النموذج الكينزي ***"رشادة المستهلكين والمنتجين في إتخاذ قراراتهم سواءا كانت إستهلاكية أو إنتاجية، وبالتالي فهو يعطي لتوقعات الأفراد وتغير تصرفاتهم على المستوى الجزئي أهمية كبيرة في تحديد فعالية سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي" [2] ، بحكم أن ذلك يعطي فهما حقيقيا لأثر هذه السياسة، ومن ثم تكون الإستجابة وفق ذلك الأثر.

2-2-* مخطط الإنعاش الإقتصادي الأوروبي**: هو عبارة عن مجموعة برامج تحفيزية للإقتصاد أعلنتها دول الإتحاد الأوروبي على مدار سنتي ***2009 و 2010، وذلك نتيجة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر سنة ***2007***، والتي أدت إلى وصول دول عديدة إلى حافة الإفلاس كاليونان

[1] - John Cogan and other: **New Keynesian verous old Keynesian government spending multipliers**, European central bank, working paper n°1090, 2009, P07.

http://ideas.repec.org/p/sip/dpaper/08-030.html/ **شوهد من الموقع يوم 01/ 09/2013 على الرابط التالي**

[2] - John Cogan and other: op-cit ,PP 9,10.

وإيسلندا، حيث يوضح لنا الجدول الموالي القيمة المالية لبرنامج كل دولة وحصة الإنفاق الحكومي منه، حيث تبرز ألمانيا صاحبة أكبر مخطط بقيمة **84.3** مليار أورو على مدار سنتي ***2009 و 2010***، يشكل الإنفاق الحكومي منها 31.6 مليار أورو أي ما نسبته 1.2% من إجمالي الناتج المحلي بألمانيا، ثم تأتي إسبانيا بقيمة إجمالية 45 مليار أورو منها 12.1 مليار أورو كإنفاق حكومي، ثم تليها فرنسا بمخطط قيمته الإجمالية 21 مليار أورو منها 20.3 كإنفاق حكومي[1].

ويشكل الإنفاق الحكومي من إجمالي هذه المخططات المعلنة في دول الإتحاد الأوروبي 73.6 مليار أورو من أصل 169.6 مليار أورو كقيمة لمخطط الإنعاش الإقتصادي الأوروبي على مدار سنتي ***2009 و 2010***.

وتختلف تقديرات أثر زيادة الإنفاق الحكومي في برامج التحفيز الإقتصادي بدول الاتحاد الأوروبي بإختلاف النماذج الإقتصادية التي تتبع فرضيات مختلفة تساهم في ظهور تقديرات متعددة، لكن هذه النماذج تصب في إتجاهين محددين وهما الإتجاه الكينزي، والإتجاه النيوكينزي وذلك كما يلي:

***2-2-1-* نموذج "سميتس-ووترز"**: يشير هذا النموذج إلى التحليل النيوكينزي الذي وبإفتراضه لرشادة الأفراد المستهلكين والمنتجين، وذلك بتوقعهم بأن الإرتفاع العابر في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى إرتفاع في الضرائب مستقبلا ومن ثم سوف يكون هناك خفض في الإستهلاك، فإن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي ستكون سالبة وفي أحسن الأحوال لن تتعدى الواحد *(1)* وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (24): أثر الإنفاق الحكومي في مخطط الإنعاش الإقتصادي الأوروبي حسب نموذج "سميتس-ووترز"

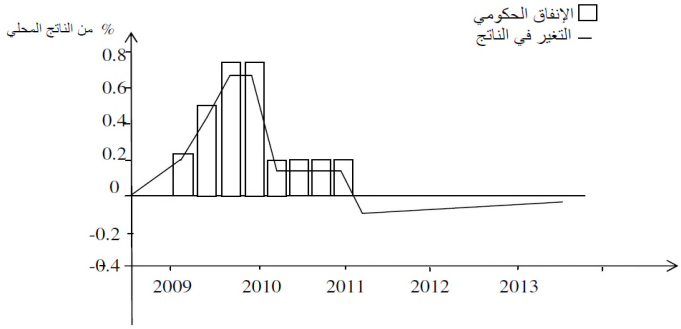

Source : John Cogan and other ،2013: **New Keynesian verous old Keynesian government spending multipliers**، European central bank، working paper n°1090، P10.

[1] - Tobias Cwil, volker Wieland, 2013 : Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area, university of freiburg, P5 ? (www.VWL.uni-freiburg.de/vortraege/papers/wieland_fiscal-EU.pdf). Reviewed on 17/07/2013.

وتبين لنا من الشكل السابق أن زيادة الإنفاق الحكومي مع بداية سنة ***2009*** يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، لكن ذلك لا يوافق التحليل الكينزي بأن *"الزيادة في الناتج المحلي تفوق الزيادة في الإنفاق الحكومي"*، حيث أنه وحسب نموذج *"سميتس – ووترز"* فإن أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يكون ضعيفا، وذلك بسبب أنه يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص بشكل أكبر من زيادة الناتج المحلي وذلك كما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (25): أثر الإزاحة في مخطط الإنعاش الإقتصادي الأوروبي حسب نموذج "سميتس–ووترز"

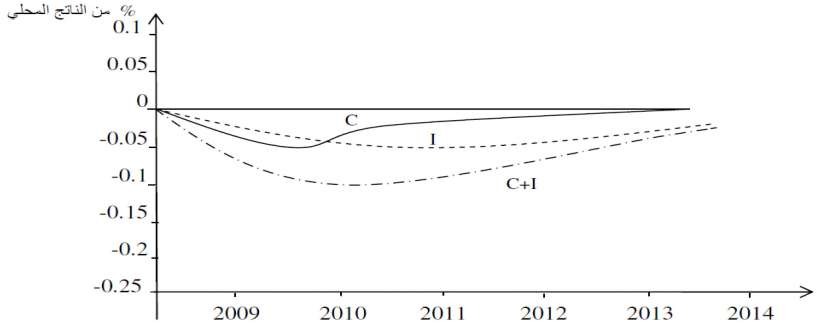

Source: Tobias Cwil، volker Wieland، 2013: **Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area**، university of freiburg، P07.

ومن خلال دراسة كل من برنامج إعادة الإستثمار والإنعاش الأمريكي ومخطط الإنعاش الأوروبي، تبين لنا أن أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يختلف بإختلاف الفرضيات التي تبنى عليها نماذج تقدير ذلك الأثر، وأهم نقطة في ذلك هي في أثر تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي على نظرة الأفراد لها، إذ يشير الكينزيون الجدد أن تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي ونظرا لرشادة الأفراد ونظرتهم المستقبلية للوضعية المالية، فإن ذلك يدفع بهم إلى الحد من الإستهلاك والإستثمار لتوقعهم إرتفاع الضرائب مستقبلا، في حين أن الكينزيون يرون أنه ونظرا لتمتع الأفراد بنظرة خلفية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تدفعهم للشعور بزيادة الثروة وهذا ما يدفعهم إلى زيادة الإستهلاك والإستثمار.

المطلب الثالث: الأهداف المرجوة من النفقات الحكومية

بإعتبار الإنفاق الحكومي سياسة إقتصادية فهو يشكل الأداة المفضلة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة المالية، وفي الغالب تسعى السياسات الإقتصادية إلى توفير الرفاه الإقتصادي لجميع فئات المجتمع، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق نمو مستمر للطاقات الإنتاجية، وتوزيع عادل للدخول.

وسياسة الإنفاق الحكومي تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الإجتماعية، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة إقتصادية لها أدواتها وأهدافها، ولهذا نحاول من خلال هذا المطلب إبراز اهم أهداف وأدوات سياسة النفقات الحكومية على النحو التالي:

1- فعالية النفقات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية:

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من أهم أدوات الدولة من خلال تدخلها في الإقتصاد، وأداة هامة وذات دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة، وقد جمعها **KALDOR** في اربعة (04) أهداف نهائية ضمن مايعرف بالمربع السحري لـ كالدور **Le carré magique de Kaldor** ، والتي تتمثل في تحقيق النمو الإقتصادي والتشغيل الكامل ***(محاربة البطالة)***، وضمان الإستقرار في المستوى العام للأسعار ***(محاربة التضخم)***، وكذلك التوازن الخارجي، وذلك وفق ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (26): أهداف السياسة الإقتصادية حسب الإقتصادي KALDOR

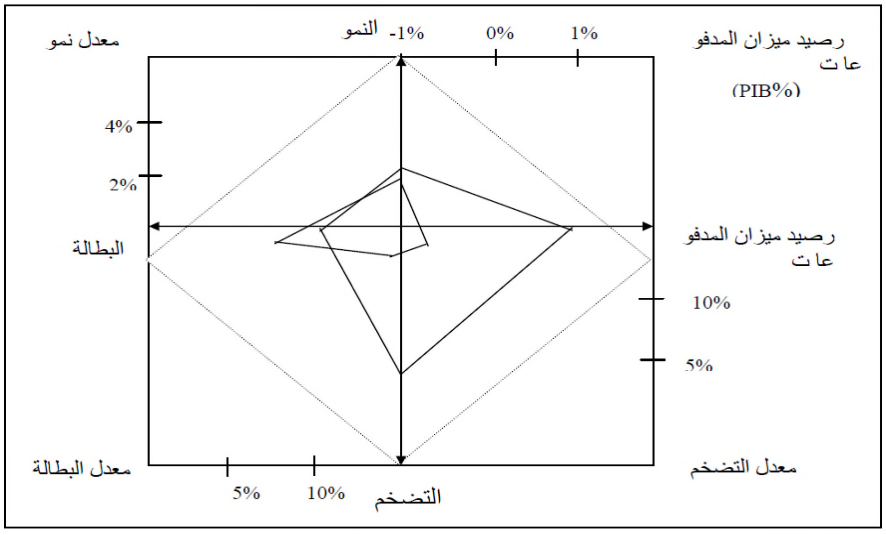

المصدر: عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف السياسة الإقتصادية**، اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، 2005/2004، ص206، نقلا عن:

-Jaque Muller et autre، **économie manuel d'application**، Paris: DUNOD، 3ème edition، 2002، P.188.

ووفق رأي (***KALDOR***) فإن إقتصاد أي دولة ما يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال تحقق الأهداف الأربعة.

1-1- **تحقيق النمو الإقتصادي**: لقد تطرقت عدة نظريات إلى دراسة النمو الإقتصادي ومسبباته، وبالتالي كان لكل منها رأي مخالف للآخر، فقد ركز الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الإستخدام الكامل، ومن ذلك آراء « **A.Smith** » بأن **العمل ورأس المال والموارد الطبيعة والتقدم التكنولوجي، والتغير في نمو الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها** [1].

ومن أبرز النماذج التي اعطت للدولة دور في النمو الإقتصادي نموذج بارو (***BARRO (1990)***)، الذي يبين أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي (***Croissance endogène***)، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإتاج الخاص، وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الإستثمار أكثر لتحقيق النمو.

كما بدأت بعض النماذج الإقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن أهم هذه النماذج [2]: **"نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة"** (The public goods Model of Productive)، **"ونموذج التكدس للخدمات الحكومية المنتجة "** (The Congestion model of Productive Government Services)، ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الإقتصادي هي علاقة غير خطية على النحو الموضح في الشكل الموالي، ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية.

[1] – مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات**, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, الاردن, 2007, ص62.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية, **اتجاهات حديثة في التنمية**, الدر الجامعية للنشر, مصر, 2003, ص150.

الشكل البياني رقم (27): العلاقة بين حجم الدولة والنمو.

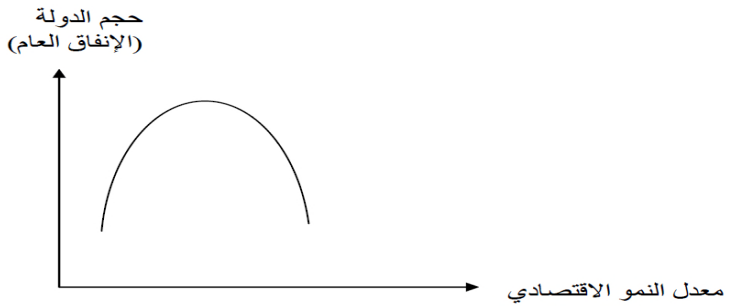

المصدر: مدحت القريشي،نفس المرجع السابق، ص150.

***1-2-* تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)**: بإعتبار أن التضخم هو بمثابة إتجاه مستمر في إرتفاع مستوى الأسعار في الأسواق، فإنه يهدد في آن واحد الإستقرار الإقتصادي والسياسي، لذا فالدولة تعمل على التاثير على الأسعار عن طريق الإنفاق الحكومي بغية تحقيق جملة من الأهداف، حيث يتم هذا التأثير عن طريق: إما دعم لبعض السلع واسعة الإستهلاك، أو عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإستثمار وإستبعاد (تخفيض) النفقات الغير المنتجة.

فإذا تم توجيه الإنفاق الحكومي إلى الدعم السلعي، فإن ثمن تلك السلع سوف يعرف إنتعاشا ملحوظا، يكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة كالإعانات، والشكل البياني الموالي يبين تاثير الدعم السلعي على توازن السوق.

الشكل البياني رقم (28): تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.

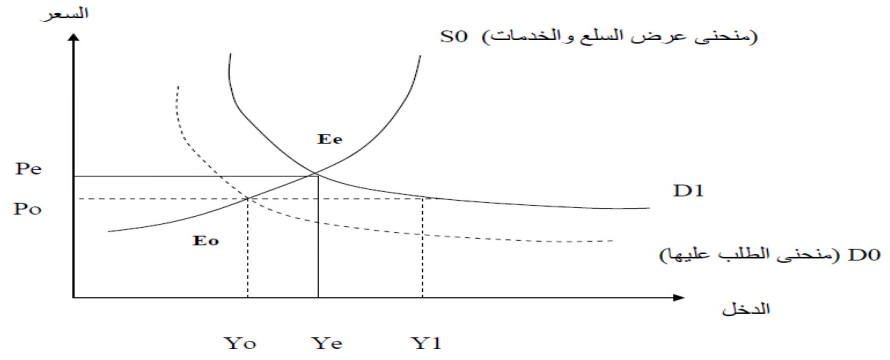

المصدر: فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص197.

من خلال الشكل البياني أعلاه وفي وضع التوازن E_0، وهي نقطة التقاطع بين منحنى الطلب D_0 ومنحنى العرض S_0. وأثناء قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية بدعم السلع واسعة الإستهلاك، فإن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيق Y/P ، وبالنظر إلى أن أسعار هذه السلع وبعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها والمتمثلة في تكلفة صنعها + المصاريف + الربح، فإن الطلب عليها يرتفع وهذا ما يساهم في إنتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويتحدد وضع توازني جديد عند التقاطع مع منحنى العرض. وبالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الإستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.

أما إذا تم توجيه الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإستثمار فإنه يؤدي إلى تغييرات في هيكل الأثمان، تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الإستهلاك، كالإستثمار في الطاقة الكهربائية، وكذلك الإستثمار في القطاع الفلاحي، والصناعي، فإنه يساهم في تقليل أثمان هذه المنتجات التي تعد ضرورية بالنسبة للمواطنين، بالإضافة إلى إستبعاد النفقات الغير المنتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق الحكومي، بإعتبار أن إرتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم.

***1-3-* تحقيق العمالة الكاملة (محاربة البطالة):** يعد هدف تحقيق العمالة الكاملة أحد أهم أهداف السياسة المالية، والنفقات الحكومية تعتبر أحد أهم أدواتها في هذا المجال.

فالعمالة الكاملة أو التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في "**الإستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي العمل، وراس المال، وبصيغة أخرى الإستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم إخضاع عوامل ووسائل الإنتاج هاته**" [1].

ولقد حدد كينز أسباب البطالة وإقترح حلولا لعلاجها، وإنتهى إلى رفض الإعتقاد السائد في الفكر التقليدي من ***أن العرض هو الذي يخلق الطلب***، وأن الحل الوحيد لعلاج مشكل البطالة هو زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة إنخفاض الطلب، وبالتالي زيادة الإنتاج وإرتفاع مستوى العمالة،

[1]- GENEREUX.J: **Politiques économiques** – edition Seuil – Paris – 1996 – P05.

وحسب نظرية التعادل الريكاردي (Ricardienne Equivalence) التي أعاد طرحها Barro-R سنة (1974)، فإن الإنفاق الحكومي لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزاحمة (Crowding-out) للإنفاق الخاص، وعليه يرى كل من n-Alesti وآخرون سنة (2002)، أنه كلما إزداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب وإستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع العام، وهذا سينتج تغييرات هيكلية في سوق العمل، ومع ظهور نظرية النمو الداخلي النشاة (Endogenouse Growth) ظهرت رأية جديدة لدور النفقات الحكومية، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس مال خاص، من جهة أخرى نفقات الإستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وبالتالي إرتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل.

كما بينت عدة دراسات وأبحاث كل من D.A.Aschauer1989&A.H.Mannuell -1992 & Abrams 1999 بالدور الإيجابي لنفقات الإستثمار في التقليل من إرتفاع معدلات البطالة [1].

1-4- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات): يعتبر ميزان المدفوعات أحد المتغيرات الإقتصادية لأي بلد، ووسيلة لتسوية المعاملات الخارجية، فهو عبارة عن سجل للمعاملات الإقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة [2] . حيث يدرج في مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الإلتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة

[1] – شيبي عبد الرحيم, شكوري محمد, مداخلة حول **البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**, في اطار المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) القاهرة مصر, ص9.

[2] – Pabentantoine, **Balance des payment et politique économique**, nothan, France, 1996, P5.

السياسات الإقتصادية المناسبة، بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الإقتصادية والمالية للدولة، وكمرآة توضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبية السلعية للصادرات والواردات[1].

ويرى الكثير من الإقتصاديين أن سياسة الإنفاق الحكومي لها دور كبير في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

أولا– زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي، بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الإستثمار.

ثانيا– تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الإستيراد) عن طريق تحقيق الإكتفاء الذاتي.

ثالثا– ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي، والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

كما أن النفقات الإستثمارية والمتعلقة بالمنشات القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الإستثمار العمومي، الخاص أو الأجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات حكومية غير مباشرة من أجل التحفيز على الإستثمار، وبالتالي دفع عجلة التصدير. بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج، تساهم بدرجة كبيرة في توازن ميزان المدفوعات.

2– الأهداف الإجتماعية:

تلعب سياسة الإنفاق الحكومي دور كبير في تحقيق الأهداف الإجتماعية نظرا لأهميتها ومساهمتها بشكل غير مبارشر في زيادة الإنتاج وبالتالي النمو الإقتصادي، فالنفقات التي تصرف على الصحة والتعليم تساهم في رفع المستوى الصحي والتعليمي لأفراد المجتمع وحثهم على العمل والإنتاج.

كما أن النفقات الإجتماعية الموجهة لفئات معينة بغية تحسين مستواها المعيشي في صورة إعانات نقدية مباشرة كمنح البطالة والشيخوخة، أو بصفة غير مباشرة من خلال صياغة العديد من البرامج الحكومية التي تهدف إلى تدعيم أسعار العديد من السلع الواسعة الإستهلاك والخدمات الضرورية كالتعليم والصحة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية

[1] – د. عبد المجيد قدي, مرجع سبق ذكره, ص41.

والإنفاق الشخصي أي ارتفاع الطلب الكلي، مما يساهم هذا النوع من الدعم في زيادة الإنتاج والدخل المحلي ليس فقط بمقدار الإنفاق الحكومي بل بصورة مضاعفة.

والهدف الإسمى من وراء هذه الأنواع المتعددة من النفقات هو إعادة توزيع الدخل، أي تغيير حالة توزيع الدخل من حالة اللاعدالة إلى حالة العدالة، فذلك يسمح بالتقارب ما بين فئات المجتمع المتباعدة ويحدث نوعا من العدالة الإجتماعية فيما بينها.

خـــاتمة الفصـــل

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإزدياد وظائفها لتشمل الجانب الإجتماعي إلى إزدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسية المالية في أي نظام إقتصادي كان ، فوجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الإقتصادي فقط وإنما يبررها الجانب الإجتماعي الذي شمله دور الدولة، حيث أن إخفاق آلية السوق في تسيير النشاط الإقتصادي إنطلاقا من فكرة " ***اليد الخفية*** " وتعدد الآثار الخارجية السلبية لنشاط القطاع الخاص أدى إلى ضرورة تدخل الدولة قصد التخصيص الأمثل للموارد والمساهمة في النشاط الإقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الإقتصادي .

و قصد تحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة من سياسة الإنفاق العام فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لاحصر لها، إذ يكون الهدف منها زيادة على تطوير الجانب الاجتماعي من صحة وتعليم وتحسين الوضعية الإقتصادية وتحسين متغيرات الإقتصاد الكلي وذلك بإستهداف الرفع من معدلات النمو الإقتصادي التي إن تحققت فإن ذلك يعني تحسن باقي المؤشرات من عمالة وإنتاج واستثمار .

إضافة إلى ذلك فإن للنفقات الحكومية أثر مباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية، من بينها الواردات التي تتاثر بشكل كبير من خلال زيادة أو نقصان النفقات الحكومية، وسنفصل ذلك في الفصل الموالي.

الفصـــــل الثـــــالث

تحليــل إتجاهــات النفقــات الحكـومية والـواردات فـي الجزائــر خـــلال الفتـــرة (1990 – 2012)

مقدمــة الفصــل

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الإقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص من خلال النفقات العامة في دعم الإنتعاش الإقتصادي.

وفي هذا الصدد فقد شرعت الجزائر ومنذ سنة ***2001*** ونتيجة للإنفراج المالي الذي تحقق بفعل إرتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في إتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من المخططات الإقتصادية الثلاث، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالخصوص في الجانبين الإقتصادي والاجتماعي.

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، سنتطرق في المبحث الأول إلى تحليل تطور النفقات الحكومية في الجزائر ***1990 – 2014***، من خلال تحليل البرامج الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر ، أي برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (المخطط الثلاثي ***2001–2004***)، و البرنامج المكمل لدعم النمو الإقتصاديPCSC (المخطط الخماسي الأول ***2005 – 2009***)، و برنامج إرساء النمو الإقتصادي ***PCCE*** أو البرنامج الخماسي الثاني***2009 – 2014***، مع تحليل بعد المعطيات وإظهار قراءات لتطور الأحداث الاقتصادية، أما المبحث الثاني فسنتحدث فيه عن مكانة الإنفاق الحكومي من المتغيرات الإقتصادية الكلية ، أي النمو الإقتصادي والناتج المحلي الخام ***PIB***، و تحاليل حول تطور معدل النمو الاقتصادي كمتغير من متغيرات الدراسة، والمبحث الأخير سنتطرق فيه إلى تحليل إتجاهات الواردات في الجزائر ، وأيضا أثر العائدات النفطية على النفقات الحكومية،مع إبراز مكانة الجباية البترولية في الإيرادات ، والدور الذي تلعبه في تمويل الخزينة العمومية للدولة الجزائرية.

المبحث الأول: تحليل تطور النفقات الحكومية في الجزائر 1990 – 2014.

مرت الجزائر بأوضاع إقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات من القرن أل 20 ،و التي تعتبر نتاج إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، وهذه المساعدة جاءت في شكل برامج مقيدة بشروط إستمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينيات، أين عرفت الجزائر بعدها نوعا من التحسن في المؤشرات الإقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، ويعزى ذلك بالأساس إلى الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري وما صاحبه من زيادة في مداخيل الدولة، والتي أدت إلى تحول في السياسة الإقتصادية في الجزائر إلى سياية إنفاق عام توسعية بالأساس.

وقد تباينت وضعية المؤشرات الإقتصادية قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، فبين مؤشرات التوازن الداخلي ومؤشرات التوازن الخارجي كان هناك نوع من التناقض، إذ شهدت مؤشرات التوازن الخارجي بداية تحسن ملحوض بفعل إرتفاع سعر النفط الجزائري تماشيا مع برامج صندوق النقد الدولي، قابلها تواجد مؤشرات التوازن الداخلي بداية تحسن ملحوظ بفعل إرتفاع سعر النفط الجزائري.

ولقد وضعت الجزائر منذ مباشرة الإصلاحات الإقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الإقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الإقتصادي إلى المستويات الجيدة، في ظل سياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الإقتصادية والإجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ إنهيار أسعار النفط وإختلال التوازنات الإقتصادية العامة للبلاد[1].

ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000 – 2004، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2005 – 2009، وجاءت معظم هذه الخطط الإقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات، والقطاع الزراعي،

1- بلعزوز بن علي– **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، بن عكنون ،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ،2004، ص06 .

والقطاع السياحي، والخدماتي، وقطاع البناء والأشغال العمومية، والقطاع الصناعي والحرفي، ولتحقيق ذلك تم تخصيص العديد من الموارد.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE (المخطط الثلاثي 2001– 2004):

شهد الإقتصاد الجزائري إنعاشا إقتصاديا مع مطلع سنوات 2000، ضمن برنامج سمي ببرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، حيث خصص له غلاف مالي قدر بمبلغ 525 مليار دينار(حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، ليصبح في نهاية البرنامج حوالي 1216مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار)، وهذا بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا وإضافة مشاريع جديدة.

ويعتبر برنامج الإنعاش الإقتصادي (Programme de Relance économique) برنامج مهم، جاء لإعطاء دفع جديد للإقتصاد، ويعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الإستثمارات العمومية الكبرى، بعد التجربة المريرة التي مرت بها البلاد خلال فترة التعديل الهيكلي، فهو برنامج تم بعثه بعد أن تحسنت المؤشرات الإقتصادية، سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو إحتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم، وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط[1].

وكانت المخصصات المالية موجهة في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية، حيث وزعت حسب الأنشطة كما يلي:

[1]- مرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص22.

الجدول رقم (03): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي.

الوحدة: المبالغ بالمليار دج

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الإقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	**47**	**65**	**113**	**210**	**90**
النسب المئوية	**8.95**	**12.38**	**21.53**	**40**	**17.14**

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية رقم 126، ص11.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج كما يلي:

- تحسين أداء مستوى النمو.
- القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين.
- تدعيم البنية التحتية.
- تحسين وترقية منافسة المؤسسات.
- محاربة البطالة.

ويكون تحقيق تلك الأهداف عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الإقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي، الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد وخصوصا عن طريق الإنفاق العام، الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الإقتصادي وخلق مناصب شغل [1].
- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنطلاقا من كونها منشات منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب عمل.

[1] – وذلك من خلال مضاعف الإنفاق العام.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الإقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان، بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

1- مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي:

تمحور مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي فترة (2001–2004) بالأساس على تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004

الوحدة: مليار دج

السنـوات / القطاعـات	2001	2002	2003	2004	المجموع دج	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	***205.4***	***185.9***	***113.9***	***20.5***	***525.0***	***100***

المصدر: وزارة المالية الجزائر. إحصائيات إقتصادية 2005. www.MF.dz.1236html.26.pdf

ومن خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إستحوذا على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1%، لتليه التنمية المحلية والبشرية بـ 204.2 مليار دج مانسبته 38.8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4%، ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية.

ولقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004

الوحدة = مشروع

القطـــاعـــات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312 مشروع
السكن، العمران والاشغال العمومية	4316 مشروع
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369 مشروع
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296 مشروع
اشغال المنفعة العمومية والهياكل الادارية	982 مشروع
اتصالات وصناعة	623 مشروع
صحة وبيئة ونقل	653 مشروع
حماية اجتماعية	223 مشروع
طاقة ودراسات ميدانية	200 مشروع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر، 2005. www.ONS.dz/html/125490025.569.pdf

من الملاحظ أن لقطاع الري والفلاحة والصيد البحري، حصة الأسد من البرنامج، ثم يليه قطاع السكن والأشغال العمومية، وهذا راجع إلى السياسة التي إنتهجتها الجزائر في هذه الفترة، للتقليل من الضغط الموجود في كلا القطاعين، والشكل البياني التالي يوضح التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004.

***2*– الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:**

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، أين كانت في حالة عجز مالي، حيث أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير.

وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات، حيث وزعت على ثلاثة جوانب رئيسية (تجهيزات الهياكل بقيمة: 142.9 مليار دج، تنمية المناطق الريفية بقيمة: 32 مليار دج، السكن والعمران بقيمة: 35.6 مليار دج)، وخصصت أكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل، كما وجه جزء

من المخصصات إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي وأثرها السلبي على القطاع الفلاحي[1].

كما أن قطاع السكن أخذ هو الأخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الإقتصادي، والجدول التالي يبين مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

الجدول رقم (06): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

الوحدة: مليار دج.

السنـوات / القطاعـات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تجهيزات الهياكل	**60.5**	**53**	**29.4**	/	**142.9**
تنمية المناطق الريفية	**13.1**	**13.2**	**5.7**	/	**32**
السكن والعمران	**27.1**	**4.0**	**2.5**	**2.0**	**35.6**
المجموع	***100.7***	***70.2***	***37.6***	***2.0***	***210.5***

المصدر: النشرة الإحصائية لوزارة المالية الجزائرية، 2005. www.mf.dz.html/ jsdmfag.2369488.kg25.pdf

حيث أنه من أهداف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية هو توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و102800 منصب عمل دائم، وذلك من إجمالي 850000 منصب عمل هدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001 – 2004 [2].

2-1- **التنمية المحلية والبشرية:** إن ترابط الجانب الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الإقتصادي، بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي، تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الإجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء

[1]- بلعزوز بن علي- **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، مرجع سبق ذكره، ص06 .

[2] – International monetary fund report n° 06. 2001. Page 20. www.imf.com

برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

أولا– برنامج التمنية المحلية: هدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي الحفاظ على التوازنات الجهوية.

ثانيا– برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية: هدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من إرتفاع معدلات البطالة، وإرتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية.

ثالثا– برنامج تنمية الموارد البشرية: هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج، هدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع.

2–2– الفلاحة والصيد البحري: إندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما هدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري وإستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد، وتوفير المخازن والمعدات الضرورية، بحكم الإمتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر على طول 1200 كلم، ورصد لهذا البرنامج ماقيمته 65.4 مليار دج.

***3–* دعم الإصلاحات:**

إن كل ما سطرته الدولة الجزائرية من مشاريع وبرامج ضبط مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، كان يقتضي بحكم التطورات الإقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة إقتصاد السوق، وإرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الإستثمار، الإنتاج، والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية، ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة، وقد شملت هذه الإصلاحات: الإدارة

الضريبية والمالية، ووضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وتهيئة المناطق الصناعية، وقد قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 45 مليار دج[1].

المطلب الثاني: البرنامج المكمل لدعم النمو الإقتصادي PCSC (المخطط الخماسي الأول 2005 – 2009)

بعد إنتهاء فترة مخطط الإنعاش الإقتصادي في أواخر سنة 2004، رصدت الجزائر مبالغ مالية لتمويل البرنامج المكمل لدعم النمو الإقتصادي الذي قدرت المبالغ الأولية المخصصة له بـ 8705 مليار دينار(أي حوالي55 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، وقد جاء هذا المخطط ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الإقتصادي، وقد خصص هذا المبلغ الضخم لإعادة إنعاش الاقتصاد، خلال الفترة ما بين 2005 – 2009، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والإستراتيجية، كقطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم قدر بـ 600 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن، بالإضافة إلى قطاع النقل هو الآخر إستفاد من مبلغ 7000 مليار دج لعصرنة هذا القطاع[2].

1- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا فعالا لدفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر والقيمة المالية التي رصدت له، والتي بلغت في شكله الأصلي 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبيقية من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

[1]- النشرة الإحصائية لوزارة المالية الجزائرية، فرع التنمية المحلية، عين على المخطط الخماسي،2005 .

[2]- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،2010، ص01.

الجدول رقم (07): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005 – 2009

الوحدة: مليار دج

البرنامج السنوات	مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	--	--	--	--	1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	227	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	229
2009		260			160	420	1327
المجموع	**1071**	**5394**	**432**	**668**	**1140**	**8705**	**8705**

المصدر: البنك المركزي الجزائري، إحصائيات اقتصادية، 2009، ص2 . www.bca.dz.kjidcm.236.pdf

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة إستغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبالغ	النسب المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشئات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،2010، ص2.

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الإقتصادي، وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

1-1- تحسين ظروف معيشة السكان:

- إحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال إنعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الإقتصادي [1].

الجدول رقم (09): توزيع المخصص المالي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ
السكنات	55.0
الجامعة	141.0
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58.5
الصحة العمومية	85.0
تزويد السكان بالمياه	127.0
الشباب والرياضة	60.0
الثقافة	16.0
إيصال الغاز والكهرباء للبيوت	65.0
أعمال التضامن الوطني	95.0
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1
انجاز منشات للعيادة	10.0
عمليات تهيئة الإقليم	26.4
برامج بلدية للتنمية	200.0
تنمية مناطق الجنوب	100.0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150.0
المجموع	**1908.5**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،2010، ص4.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،2010، ص2.

***1-2-* تطوير المنشات الأساسية:** إحتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البني التحتية والمنشات الأساسية، وذلك لدوره الهام في دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم (10): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشات الأساسية

الوحدة: مليار دج.

القطـاعات	المبـالغ
النقل	700.0
الاشغال العمومية	600.0
الماء (السدود و التحويلات)	393.0
تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	**1703.1**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات المرجع السابق، ص ص 34، 37.

***1-3-* دعم التنمية الإقتصادية[1]:** دعم هذا البرنامج التنمية الإقتصادية عدة قطاعات كالفلاحة، والتنمية الريفية التي خصصت لها ما قيمته 300 مليار دج، وقطاع الصناعة: الذي خصص له مبلغ 13.5 مليار دج، وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية، وترقية الإستثمار التي خصصت لها مايقارب 4.5 مليار دج قصد تهيئة المناخ لجلب الإستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية، إضافة إلى الصيد البحري: الذي خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري، و قطاع السياحة بقيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي، وأخيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إزدهار النشاط الإقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري [2].

[1]- **التنمية الاقتصادية**: هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، عن طريق إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تعديل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

[2]- البنك الدولي. **النشرة الاقتصادية الإفريقية**، التقرير السنوي الموحد، 2009. ص 2.

***1-4-* تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الإقتصادية، وال'جتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار مبلغ 203.9 مليار دج موزعة على قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقطاع العدالة، وقطاع الداخلية، وقطاع التجارة، وأخيرا قطاع المالية.

2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها [1]:

***2-1-* تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة الإقتصادية أو الأزمة السياسية أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني.

***2-2-* تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان من الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

***2-3-* تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص، من خلال تسهيل عملية المواصلات وإنتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 9-2013، ص 186.

***2-4-* رفع معدلات النمو الإقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية [1].

المطلب الثالث: برنامج إرساء النمو الإقتصادي PCCE أو البرنامج الخماسي الثاني2009 – 2014:

يعتبر البرنامج الخماسي الذي سطره كل من مجلس الوزراء و رئيس الجمهورية بتاريخ 2010/05/24 كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية ،و الاجتماعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2009- 2014، فهذا البرنامج إستهل أشغاله بالبرامج الإستثمارية العمومية ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، و التي تعمل على إستكمال منجزات كل من برنامج دعم الإنعاش، و البرنامج التكميلي الذي تمت مباشرته سنة 2005، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك (مبالغ البرنامج السابق 9.680 مليار دج)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534مليار دج ما يعادل (155 مليار دولار.)

شمل البرنامج الخماسي شقين وهما:

أ- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق، و المياه بمبلغ (**9700**مليار دج)، أي ما يعادل حوالي (**130** مليار دولار) .

ب- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ (11534 مليار دج)، اي ما يعادل حوالي (156)مليار دولار[2] .

[1]- نبيل بوفليح، **نفس المرجع السابق**، العدد 9-2013، ص 187.

[2]- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، ص12.

و على أساس الميزانية الثقيلة التي خصصت للبرنامج الخماسي فإن الأهداف إتخذت طابعا إستراتيجيا بالموازاة مع الكم المالي الممول للبرنامج وتتمثل على النحو التالي:

- تحسين الظروف الإجتماعية للمواطنين في إطار التنمية البشرية، من أجل توفير قدر من الرفاهية، لهذا رصدت له نسبة فاقت **45%**، من الإستثمارات العمومية التي إحتوت بداخلها مفهوم الإستكمال والتشييد لكل من السكنات، والمستشفيات، والمدارس، والأماكن البيداغوجية.....، (و التوصيل) توصيل ربع مليون منزل بشبكة الغاز، (والتزويد) تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب من خلال بناء **34** سدا. (فالبرنامج يولي أهمية متزايدة للتنمية البشرية لهذا خصص لها ما يفوق **10000** مليار دج). و تعزيزا لما سبق فإن البرنامج إهتم بتأهيل النسيج الحضري بتخصيصه أزيد من (**3700** مليار دج) لقطاع السكن،كما أنه يدعم الفضاء الإجتماعي الذي يستقطب العديد من الفئات سواء الشبابية أو غيرها، فنجد أنه خصص أكثر من (**1130**مليار دج) لقطاع الشبيبة و الرياضة: إنجاز ملاعب كرة القدم ومركبات جوارية، قاعات متعددة الرياضات....، وكما خصص أكثر من (**120** مليار دج) لقطاع الشؤون الدينية لإنجاز مسجد الجزائر الأعظم ومساجد ومدارس قرآنية أخرى، وكذا لترميم المساجد التاريخية.
- تطوير المنشات القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية: فهذا الهدف يحمل في طياته مواصلة تطوير البنية التحتية للإقتصاد، ولذلك خصص له غلاف مالي قارب **40%** من نفقات البرامج الإستثمارية أي ما يعادل (**6447**مليار دج)، ويوجه منها أزيد من (**3100** مليار دج) لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع الطرقات، وتعزيز قدرات الموانئ والمطارات، وكما حظي قطاع النقل بحيز مالي مهم أين خصص له أكثر من (**2800** مليار دج) لتحديث ومد شبكة السكك الحديدية، و تحسين النقل الحضري من خلال تجهيز **14** مدينة بـ الترامواي، وبالمقابل خصص ما يقارب (**500** مليار دج) لتهيئة الإقليم، وأيضا ما يقارب (**1800** مليار دج) لتحسين الخدمة العمومية للجماعات المحلية، وقطاع العدالة، والضرائب، والتجارة، والعمل.
- دعم التنمية الاقتصادية: من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية بمبلغ فاق (**1000** مليار دج)، و ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق مناطق صناعية، ومنح قروض بنكية ميسرة قد تصل إلى مبلغ (**300**

مليار دج)، وكما تم تعبئة أزيد من (**2000** مليار دج) كقروض لإنجاز محطات توليد الكهرباء، وتطوير الصناعات البتروكيماوية، وتحديث المؤسسات العمومية، فهذه الإنشغالات تدخل في مجال التنمية الصناعية للبلد[1].

- خلق مناصب شغل من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، و تمويل آليات إنشاء مناصب ما قبل التشغيل، وقد رصد لهذا الهدف مبلغ (**350** مليار دج) لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني.
- دعم نشاط البحث والتطوير، فالبرنامج الخماسي إهتم بإقتصاد المعرفة، من خلال إنشاء مخابر البحث لإستغلال نتائجهم لصالح نمو إقتصاد البلد، و من أجل تجنيد كامل للقدرات الوطنية في إطار منسق، فقد خصصت السلطات مبلغ (**100** مليار دج) لبلوغ هذا الهدف.

حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء على البطالة من خلال خلق **3** ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الإقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.
- ترقية إقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية، وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الإستثمار و محيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

[1]- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، نفس المرجع السابق ، ص13.

لقد إعتمدت الجزائر سياسة النفقات العامة كأداة للسياسة المالية منذ سنة **2001**، وحتى الوقت الحاضر والتي إستهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الإقتصادي وبالتالي خلق الشروط الموضوعية للنمو وتدعيمه ومن ثم توطيده نظرا للركود والأزمات الاقتصادية والمالية، إضافة للظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها الجزائر[1].

1– تحليل لأهم نتائج البرامج الاقتصادية الثلاث (PSRE، PCSC، PCCE):

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 9%، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الإقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الإقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها، ويمكن إبراز أهم الايجابيات والسلبيات حول برامج الإنفاق العام في الجزائر كما يلي[2]:

- ساهم مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2004، في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5.5% خارج قطاع المحروقات، و 4.8% كمتوسط معدل معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة 1995 – 2000، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6.6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة 2001 – 2004 من قبل مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، وهذا ما يؤكد على إستمرارية تحسن النشاط الإقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق الحكومي[3]، وهذا ما يتفق مع دراسة الإقتصادي " **xavier Greffe** "،

1- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**, الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجزائرية, الجزائر، 2008 ، ص 110.

– [2]– برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014. www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

– [3]– محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، العدد 2012/10.

الذي يعتبر أن السياسة الإقتصادية على أنها " ***مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه***".

- إن اثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي يكون حسب **الفكر الكينزي** نتيجة إستجابة جانب العرض للطلب المتزايد والمتولد عن تلك البرامج الإنفاقية العامة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو إنتعاش نشاط الجهاز الإنتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد إنخفاضه أهم سبب للركود الإقتصادي، لكن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالأساس ليست مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفائته، وبالتالي فإن تطبيق مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو أو البرنامج الخماسي الثاني لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الإقتصادي، لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن كلا البرنامجين، تم تلبيتها عن طريق الواردات، إذ إرتفعت خلال الفترة 2001-2008 بحوالي 300% وهو ما يبرز حجم الطلب المتسرب إلى خارج الإقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير برامج الإنفاق الحكومي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة.
- لقد أعطى برنامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو ديناميكية جديدة للإقتصاد من خلال إرتفاع معدلات الإستثمار خلال هذه الفترة، وإنخفاض معدلات التضخم التي أصبحت في نطاق مقبول يتراوح بين 1% و 3.5% بين سنتي 2002 و 2007، وتدني مستويات البطالة التي انخفضت من 23% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004، بعدما كانت 29% سنة 1999، حيث تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001 – 2004، لتصل إلى أقل من 12% سنة 2008 [1]، وهذا ما يتماشى مع **سياسة الضبط** التي تتعلق "بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل".

[1] – نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 9-2013، ص 195.

- عرف الإقتصاد الجزائري نسب نمو جيدة خلال سنة 2003 والمقدرة بنحو 6.8%، الذي لم تصله الجزائر منذ عشريتين، متبوع بمعدل 5.2% في سنة 2004 و 5.3% سنة 2005، وهذه النتائج تشكل مؤشرا إيجابيا على المستوى العام، إلا أن هيكلة الإقتصاد الوطني التي تعتمد على البترول والغاز تشكل إنشغالا مستمرا، بإعتبار أن الإقتصاد في هذه الحالة هو عرضة ورهينة التغيرات والظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، ورغم المبالغ الضخمة التي أنفقت لم يتغير هيكل الصادرات الذي مازال يعتمد على نسبة تفوق 95% من المحروقات، وفشل مجهودات ترقية الصادرات خارج المحروقات التي رغم أن حجم الإستثمارات خارج المحروقات بلغت 1.5 مليار دولار، إلا أنها تبقى بعيدة عن حجم المجهودات المبذولة.

بشكل عام فان الإنفاق الحكومي المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص، سواء من ناحية الاستهلاك أو الإستثمار، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد، وغياب سوق مالي نشط، لذلك فإن زيادة دخول الأفراد توجه إلى الإستهلاك وليس إلى إستثمار في السوق المالي في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الإنفاق الحكومي كان عن طريق تراكم الإدخار الوطني وليس عن طريق الإقتراض، الذي يدفع رفع معدلات الفائدة وخفض الاستثمار الخاص.

المبحث الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي من المتغيرات الإقتصادية الكلية.

لقد أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، تميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على برامج الانفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية[1]، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي

[1]- دحماني عبد الكريم، **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع :الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر،2012/2011 ،ص 09.

كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية ، ويمكن رد أهم الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر إلى العوامل التالية[1] :

- المحدد الاقتصادي والمذهبي ، ونقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي.
- المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية.
- المحدد المالي، ويتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر.

تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة وهذه الأخيرة أشار إليها المشرع الجزائري باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها[2]، وتتشكل الميزانية العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية[3]. كما اعتبر أن النفقات العامة هي" أعباء"[4] ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية.كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

وعلى غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ولما لذلك من أهمية بالغة فان الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف.

---

[1]- شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام** :حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان ،2013 ، ص230.

[2]- المادة رقم (03) من القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

[3]- المادة رقم (06) من القانون 17/84، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية .

[4]- المادة رقم (04) من القانون 21/90، مرجع سبق ذكره.

ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى[1]. وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن(الأعباء) النفقات الدائمة للدولة تشتمل[2]:

1– نفقات التسيير.

2– نفقات التجهيز (الاستثمار) .

حيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إعتماداتها في الميزانية العامة للدولة ، تعتبر من قبيل نفقات التسيير ، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك بهدف تكوين رأس المال فان هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.

و تخضع النفقات لمبدأ التخصيص، بمعنى أنه تخصص الإعتمادات و توزع حسب المؤرخ في الحالات على الفصول(بالنسبة لنفقات التسيير) أو القطاعات (بالنسبة لنفقات التجهيز) التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض من استعمالها، وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم[3] .

وتعتبر ايضا نفقات الميزانية العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم بها السلطات المالية بتنفيذها، لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

1– تطور نفقات الميزانية العامة في الجزائر: يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطوّر مسؤولية الدولة عن تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة، والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وإعطاء دور القطاع الخاص،

[1]- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ،ص31

[2]- المادة رقم (23) من القانون17/84 مرجع سبق ذكره.

[3]– دحماني عبد الكريم، **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع :الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر،2012/2011 ،ص10 .

وتشجيع إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية، وما يتضمنه من الإنخفاض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الإستقرار)، والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري، وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطوّرات الداخلية والخارجية[1].

وفي ظل ذلك الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الإنفاق العام وإرتفاع معدّلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليه (بالسياسة الإنفاقية التوسعية)، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدّلاته إرتباطا وثيقا بالتطوّرات الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 1990 – 2013، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الإستثماري لتمويل المشاريع الإقتصادية ذات المنفعة العامة(مشاريع خطط التنمية)، حيث يبين لنا الشكل البياني الموالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم (29) : تطوّر نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990– 2013

الوحدة: مليار دج

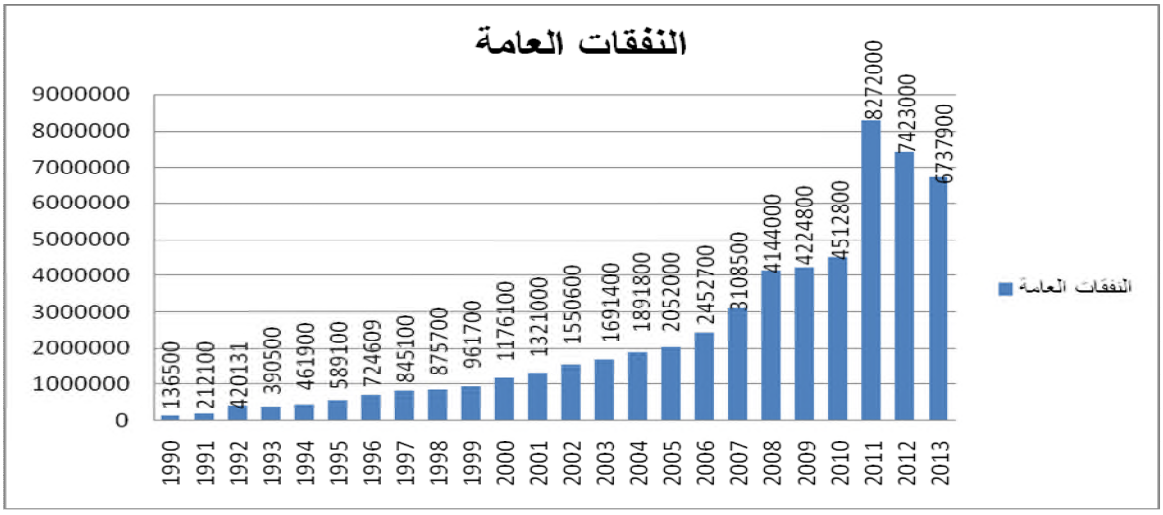

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية من 1990 إلى 2013. موقع وزارة المالية.

1- موسى رحماني– **"نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل ادوات السياسة المالية"** ".(الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ديسمبر، 2005)، ص 10.

من خلال ملاحظة الشكل البياني أعلاه يظهر لنا التزايد المستمر لحجم النفقات الحكومية من سنة لأخرى خاصة مع نهاية التسعينات، فبعدما حاولت الدولة إصلاح القطاع الصناعي وخلق التكامل بينه وبين القطاع الزراعي خاصة قبل التسعينات، سعت الجزائر إلى إحداث إصلاحات هيكلية بين سنتي 1986 وسنة 1998 غداة الصدمة النفطية لسنة 1986، التي أبانت عن هشاشة الإقتصاد الجزائري وتبعية المحروقات بنسبة قاربت 97%، فتغير دور الدولة خلال هذه المرحلة من دور المنتج والموزع إلى دور المراقب والمنظم، لذلك شهد حجم النفقات العامة تطورا أكبر مما كان عليه من قبل.

في حين شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و 2012 نموا متسارعا لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتوقع تواصله على المدى المتوسط على الأقل، إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة اللاإستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهته المادة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية.

ومن خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها الجزائر مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها.

2- تحليل تطوّر نفقات التسيير: خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الإقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% [1] من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على الواردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا. والجدول التالي يوضح لنا مبالغ نفقات التسيير خلال فترة الدراسة:

1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007 ، أكتوبر 2008، ص 16.

الجدول رقم (11): تطور نفقات التسيير في الجزائر في الفترة 1990-2012 الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التسيير
1990	*88800*
1991	*153800*
1992	*276131*
1993	*291417*
1994	*330403*
1995	*473694*
1996	*550596*
1997	*643555*
1998	*663855*
1999	*774695*
2000	*856193*
2001	*836294*
2002	*1050166*
2003	*1097385*
2004	*1200000*
2005	*1255273*
2006	*1439548*
2007	*1574943*
2008	*2017969*
2009	*2593741*
2010	*2837999*
2011	*3434306*
2012	*4925110*

المصدر: قوانين المالية من سنة 1990 إلى 2012. موقع وزارة المالية.

- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الإقتصادي والاجتماعي لسنة 2003- 2004.

- ONS Rétrospective Statistique(1970- 2012). Edition 2013.

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة يسمح لنا بملاحظة أنّ هذه النفقات عرفت تفاقما حادا، وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 58.34% كحدّ أدنى سنة 1990 و

80.55% كحد أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 2012، ويرجع التزايّد في نفقات التسيير إلى إعتبارات سياسية وإجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات إقتصادية في الفترة.

يعود الإرتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة، من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة....الخ.

وينطوي الإتجاه الصعودي لنفقات التسيير عن نمطين من الإنفاق هي:

– ففي النمط الأول خلال الفترة 1990-2005 قد كانت نفقات التسيير سنة1990 تقارب مبلغ 88800 مليون دج إلى نسبة 65% من النفقات العامة، ثم إرتفعت إلى 1050166 مليون دج سنة 2002 وقد قفزت إلى 1255273 مليون دج سنة 2005 غير أنّ نسبتها انخفضت إلى 62% من النفقات الإجمالية، وهذا راجع إلى التدعيم المكثف للمشاريع المنطلقة في البرنامج الخماسي الأول.

– أما في النمط الثاني والسائد خلال الفترة 2005- 2012 والذي إنعكس فيه أثر الإصلاحات الهيكلية مع الإنفاق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث إستهدف ترشيد الإتفاق العام، وقد بلغت نفقات التسيير سنة 2006، 1439548 مليون دج أي نسبة 76% من إجمالي النفقات، إرتفعت هذه النفقات إلى حدّها الأقصى من إجمالي النفقات 80.5% سنة 2012 أي 4925110 مليون دج.

***3*– تحليل تطوّر نفقات التجهيز:** تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وخاصة في ظروف الدول النامية، ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية، والتي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية إقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الإقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[1].

وعلى هذا الأساس، وضعت الجزائر على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الإقتصادي، والإجتماعي عن طريق السياسة المالية والنقدية، التي تلعب دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي.

[1]- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الإقتصادي والاجتماعي لسنة 2003- 2004، ص22.

ونستطيع بشيء من اليسر معرفة مراحل تطوّر نفقات التجهيز خلال الفترة 1990- 2012 وإلى أي مدى أسهمت في خدمة أهداف التنمية الإقتصادية، وبداية خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، والجدول الموالي يوضح لنا المبالغ المالية التي أنفقتها الدولة الجزائرية بخصوص نفقات التجهيز:

الجدول رقم (12): تطور نفقات التجهيز في الجزائر في الفترة 1990-2012 الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التجهيز
1990	*47700*
1991	*58300*
1992	*144000*
1993	*185210*
1994	*235926*
1995	*285923*
1996	*174013*
1997	*201641*
1998	*211884*
1999	*186987*
2000	*321929*
2001	*4884620*
2002	*5522620*
2003	*6878120*
2004	*7200000*
2005	*7500000*
2006	*10477100*
2007	*21158793*
2008	*23048925*
2009	*25977170*
2010	*30228610*
2011	*31841200*
2012	*28204165*

المصدر: قوانين المالية من سنة 1990 إلى 2012. موقع وزارة المالية.

– المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الإقتصادي والاجتماعي لسنة 2003- 2004.

–20 –1970)ONS Rétrospective Statistique1(2. 2013 Edition.

عند تفحصنا لنفقات التجهيز خلال فترة الدراسة، سمح لنا بملاحظة أنّ هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها دور هام في زيادة النفقات العامة، حيث بلغت نفقات التجهيز عام 1990، 47700 مليون دج، وتمثل 34.95% من إجمالي النفقات، كما أنّ نفقات التجهيز هذه تضاعفت عام 2005 بالمقارنة مع السنة الأولى من فترة الدراسة حيث بلغت 7500000 مليون دج، وإستمرت نفقات التجهيز في تزايّد إذ وصلت عام 2012 إلى 28204165 مليون دج أي نسبة 27.33% من إجمالي النفقات.

ومما سبق يمكن تقسيم تطوّر نفقات التجهيز حسب الفترات التالية:

– خلال الفترة 1990- 2005 عرفت تزايّد مستمر نتيجة تنشيط النمو الإقتصادي وتشجيع الإستثمار، الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 2005 [1].

– أما خلال الفترة 2006- 2009 خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز تزايدا إلى غاية سنة 2007 نتيجة التدابير السياسية التي إتخذت لزيادة الإنفاق وترشيده، ثم إستمرت في للإرتفاع سنة 2008، وذلك نتيجة تشجيع الإستمثار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري، التربية، الصحة،...الخ، بالإضافة إلى الإستمرار في البرامج الجارية والمقدرة نهاية سنة 2009 بـ: 25977170 مليون دج [2]، وإرتفاع تكاليف الإستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري، والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني.

أما الفترة 2010- 2012، ومع بداية الألفية الثالثة نلاحظ أن نفقات التجهيز في تزايد من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2010، 30228610 ملين دج، ثم إنتقلت إلى 28204165 مليون دج سنة 2012 أي بنسبة 34.85% من إجمالي النفقات العامة.

كما نلاحظ نفقات التجهيز سجلت معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى، التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الإقتصادية المالية الكلية.

[1] – تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 2011– نشرة وزارة المالية الجزائرية جانفي 2012.

[2] 2012- Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En (ONS)، Edition Septembre، 2013.

من خلال تحليلنا لتطوّر النفقات العامة يظهر الإنشغال بإنعكاسات الزيادة السريعة لها، والقدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتوسط، وتتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة، وكذلك بقدرة السلطات العمومية على تمديد الجهود على مستوى الميزانية من أجل دعم إنشاء مناصب الشغل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما زال الإقتصاد الوطني يعاني من العديد من النقائص ومنها ضعف الإستثمارات المنتجة والمنشأة للثروات، وضعف وسائل الإنجاز، وتندرج إشكالية التشغيل بصفة خاصة ضمن هذه الضغوط التي تحول دون إنشاء الثروات، مما يتطلب الضغط على آليات أخرى على مستوى السياسات.

المطلب الثانـي: مكانة الإنفاق الحكومي من النمو الإقتصادي .

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول للمخططات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 2001 ومن ثم الزيادة في الإنفاق العام وتأثيره على الناتج المحلي، وما يصاحب ذلك من تغيرات على معدلات الفائدة، فإن ذلك يعكس إلى حد كبير نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي، إن كانت موجبة أم سالبة ، حيث إختلفت نتائج دراسات بعض الباحثين في علم الاقتصاد في ذلك نتيجة إختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي، وقبل أن نعرف العلاقة السلبية و الايجابية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي، سنعطي بعض المفاهيم والتعريفات الخاصة بالنمو الإقتصادي.

1- تعريف النمو الإقتصادي:

يعرف النمو الإقتصادي بتعريفات متعددة، و هي و إن كانت قد إتفقت في الإطار العام لتحديد مكنونه، إلا أنها إختلفت فيما بين بعضها البعض من حيث زاوية رؤية كل منها للنمو الإقتصادي .

سنعرض مجموعة من التعاريف لبعض الكتاب الإقتصاديين البارزين في مجال دراسة النمو و التنمية الإقتصاديين على النحو التالي:

1-1- تعريف "P.A.Samuelson : حسب الاقتصادي الامريكي P.A.Samuelson يعبر النمو الإقتصادي عن "مقدار الزيادة الحقيقية التي في الناتج الوطني الحقيقي (الصافي أو الخام) في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،مع الأخذ في الحسبان طريقة تقدير أو حساب كل من الناتج الوطني أو صافيه".

فتردده عن الأول أو الثاني للمؤشرين يبرر من طرف الإقتصادي، أنه على مستوى النمو الإقتصادي يجب استخدام الناتج الوطني الصافي (PNN) لأنه حسبه من السهل الحصول على المعطيات[1].

1-2- تعريف "N.Kaldor ": يعتبر "N.Kaldor "النمو الإقتصادي على المدى الطويل" معدلا للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ، وهو من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيقه" [2].

1-3- تعريف" S.Kusnets": يعكس النمو الإقتصادي لدى " S.Kusnets " "القدرة الدائمة لتزويد المجتمع بكمية متزايدة من السلع والخدمات لكل مواطن تكفي حاجاته بغية الاحتفاظ أو الرفع من مستوى المعيشة" [3].

1-4- تعريف " صلاح الدين نامق": يعرض الكاتب " صلاح الدين نامق" في كتابه " نظريات النمو الإقتصادي " مجموعة من التعاريف التالية للنمو الإقتصادي [4] :

- هو عملية التفاعل القوي الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في هذه البيئة و في الظروف البيئية المحيطة بها(الإنسان، رأس المال، مظاهر الحياة الاجتماعية و الإقتصادية الأخرى) ، و ستؤدي هذه التغيرات الثورية أو الجذرية إلى زيادة في الناتج القومي (الوطني) الذي يعتبر في حد ذاته تغيرا طويل الأمد.

[1] – عبد الكريم تاج، "**نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003، ص 4.

[2] – خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "**اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 17، الرياض، 2005، ص 190.

[3] – S.Kusnets," Croissance et structure économique", Calmn Lévy, Paris, 1972, P.29.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد, **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**, الطبعة الأولى, إسكندرية، الدار الجامعية، 2001.،ص ص 26-29.

o هو عملية اقتصادية يتم بموجبها حدوث تغيرات شتى في عرض العوامل الإنتاجية في المجتمع (من رأس المال إلى عمل إلى تنظيم و إدارة إلى ثروات طبيعية)؛ و هو –في الوقت ذاته– عملية تؤدي إلى حدوث زيادات متلاحقة في الطلب على السلع التي أنتجتها عملية النمو ذاتها ، و بحيث يسير كل من عرض العوامل الإنتاجية و الطلب على السلع المنتجة في زيادات مستمرة متلاحقة.

o هو عملية إقتصادية تأخذ في الإعتبار الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي (الوطني) الحقيقي، والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية الإقتصادية أو الاجتماعية.

1-5- تعريف شامل للنمو الإقتصادي: مفهوم آخر أكثر شمولية وأكثر قبولا للنمو الإقتصادي: يمكننا اصطلاحا وصف وتعريف عملية النمو الإقتصادي على أنها "عملية هادفة إلى خلق طاقة، تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن".

2- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي : بعد التطرق إلى مفاهيم النمو الاقتصادي سنستعرض العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي بشقيها الايجابي والسلبي كما يلي:

2- 1- العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي : أشار "كنوب KNOB " سنة (1990) في دراسة له حول الإقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1991) إلى أن الإنخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بإنخفاض حجم الإنفاق العام ، له أثر عكسي على النمو الإقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده أيضا "فولستر وهنركسونFOOLSTER & HENRKSON " (1999 ،2001)في دراسة إمتدت في نفس الفترة [1].

ونفس النتيجة توصل إليها "باروBARRO " 1991" في دراسة له شملت 98 دولة ، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع المعدل الإستهلاك العام الحقيقي بالنسبة لناتج

[1]-Contantinos Alexiou : governement spending and economic growth ، journal of economic and social reseach ، vol 11(1) 2009 .

الحقيقي المحلي ، وتوصل من خلالها إلى وجود علقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد بشكل متزايد .

ومن جهته يؤكد " كوساه KOSAH" من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 ، بأن نمو حجم القطاع العام في الإقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي ، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الإشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي[1] .

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي هي[2] :

أ- تكلفة التمويل: إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك ،لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الإقتصاد المحلي.

ب- أثر الإزاحة: إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي إقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد ، وهذا مايؤدي بدوره إلى إنخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب إنخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في إستعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

جـ- تكاليف الإعانات: تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الإقتصادي.

2-2- العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي: يؤكد "رام RAME " سنة (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الإقتصادي ، علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص[3] ، كما أن " أشاورACHAWER " سنة (1990)[4] يشير إلى أن الإنفاق

[1] Meme reference precedent :p4

[2] Daniel mitchel : the impact of governement spending on economic growth ، the heritage foundation ، n 1831 ، 2005 pp4،5

[3] Eric Engen ، Jonathan Skinner : Skinner fiscal and economic growth ، national bureau of economic reseash، working paper n4223 ;1992 p7

[4] Constation Alexiou :op – cit pp4،5.

العام وبالخصوص من خلال الإستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي ، أما " أليكسيو ALYXIOU " (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005 ، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس مال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي ، وهو بذلك يوافق ماجاء به من قبل أشاور (1990).

ومن جهة أخرى فإن عديد الإقتصاديين يرون أن الأثر الإجابي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام .

***3*– تحليل النفقات الحكومية بدلالة النمو الإقتصادي PIB** : يعكس الإنفاق العام بمختلف بنوده تطوّر مسؤولية الدولة عن تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة، والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وإعطاء دور القطاع الخاص وتشجيع إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من الخفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام إتفاقيات التثبيت(الإستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع.

وفي ظل ذلك الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وإرتفاع معدّلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليه (بالسياسة الإنفاقية التوسعية).

ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدّلاته إرتباطا وثيقا بالتطوّرات الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية التي شهدتها الجزائر، والجدول الموالي يوضح نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (13): نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة 1990– 2013.

السنوات	نسبة النفقات الإجمالية إلى PIB %	نسبة نفقات التسيير إلى PIB %	نسبة نفقات التجهيز إلى PIB %
1990	6،25	4،17	2،8
1991	2،27	2،21	6
1992	7،28	9،21	8،6
1993	8،32	2،24	6،8
1994	31	1،23	9،7
1995	4،29	2،22	2،7
1996	2،28	4،21	8،6
1997	4،30	1،23	3،7
1998	2،31	7،23	5،7
1999	9،29	1،24	8،5
2000	9،28	21	9،7
2001	1،31	7،22	4،8
2002	8،34	6،24	2،10
2003	3،33	8،22	5،10
2004	6،30	2،19	4،11
2005	8،25	9،15	9،9
2006	1،31	2،15	9،15
2007	53،38	7،16	83،21
2008	39	2،18	8،20
2009	6،41	3،19	3،22
2010	24،39	33،18	91،20
2011	27،55	69،17	58،37
2012	93،45	58،19	35،26
2013	21،42	98،18	23،23

SOURCE: ONS ، Les Comptes Economiques،(1990- 2009)، Edition 2009. N° 528،P17.

- قوانين المالية للسنوات 1996 و 1999 و 2202 و 2005 و 2007 و 2009 و 2013. http://www.mf.gov.dz/

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب النفقات الإجمالية إلى الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر، حيث تخللتها بعض التذبذبات إبتداءا من سنة 1993، حيث وصلت إلى نسبة 8،32%، ورجعت بعدها إلى نسبة 31% سنة 1994 لتواصل الهبوط إلى غاية 28.9% سنة 2000، وبعدها عرفت تزايد لتصل 30.6% سنة 2004، حيث نلاحظ أن نفقات التسيير تأخذ حصة الأسد مقارنة بنسب نفقات التجهيز وهذا راجع إلى السياسات الإقتصادية المنتهجة، وهذا ما يتطابق مع نظرية الإقتصادي الأمريكي " ***P.A.Samuelson*** "، الذي يعبر عن النمو الإقتصادي أنه "مقدار الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الحقيقي (الصافي أو الخام) في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، مع الأخذ في الحسبان طريقة تقدير أو حساب كل من الناتج الوطني أو صافيه" [1].

من الملاحظ من أرقام الجدول أعلاه أيظا أنها تتطابق مع نظرية " ***N.Kaldor*** "، الذي يعتبر أن النمو الإقتصادي على المدى الطويل هو ***" معدلا للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ، الذي يعد من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيقه"*** [2]، وهذا ما ينطبق على السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الجزائر.

المطلب الثالث: تحاليل حول تطور معدل النمو الاقتصادي كمتغير من متغيرات الدراسة

يعتمد الإقتصاد الجزائري على مداخيل وإيرادات قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95 % لتمويل النشاط الإقتصادي ونفقاته، وهذا ما كشفت عنه الأزمة النفطية الأولى لسنة 1973، وتلته أزمة 1986 ، إذ أدى إنهيار أسعار النفط خلال تلك الفترة إلى إدخال الإقتصاد الوطني في دوامة مليئة بالصعوبات والإختناقات، وكشفت تلك الأزمات مدى ضعف وهشاشة الإقتصاد الوطني، مما إستلزم إتخاذ قرارات وإجراءات فورية للخروج من هذه الأزمات، ومما زاد من تفاقم

[1] – عبد الكريم تاج، "نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003، ص 4.

[2] – خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 17، الرياض، 2005، ص 190.

الوضع إستحواذ تسديد الديون الخارجية على نسبة كبيرة تفوق 60 % من الصادرات، وللخروج من هذا الوضع الخطر إضطرت الجزائر إلى طلب المساعدة الخارجية بالإستعانة ببرامج صندوق النقد الدولي لإجراء إصلاحات على مستوى الإقتصاد الكلي. وعلى إثر توقيع إتفاقية الإستعداد الإئتماني وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي، قامت الجزائر بالتخلي عن النظام الإشتراكي وتبني نظام إقتصاد السوق، وشرعت بإتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وتحرير الأسعار وإعطاء الأولوية لمشاريع الإستثمارات العامة.

وأيضا عرف الناتج الداخلي الخام PIB/GDP في الجزائر عدة تغيرات و تقلبات نتيجة لعدم إستقرار الإقتصاد الوطني ككل، و هذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع إنخفاض أسعار البترول، و نقص التمويل الخارجي لإنعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة اللاأمنية للبلاد، وإرتفاع المديونية و التضخم، بالإضافة للوضعية السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة، كما أن الجزائر إختارت من أجل تنظيم جديد لنظامها السياسي الإقتصادي و الإجتماعي، نظام إقتصاد السوق كنموذج لتنظيم الإقتصاد الوطني، غير أن المرور بهذا النظام الجديد صادف ويصادف دائما مقاومات ترجمت بتدهور النشاط الإقتصادي، ممثلا بتطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB/GDP في إتجاه سلبي بمعنى إتجاه الإنكماش و حدوث إختلال توازني في الإقتصاد.

و قد إستمرت وتيرة النمو الإقتصادي السلبي إلى غاية سنة 1994 سنة إنطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار إتفاقية "STAND BY " مع صندوق النقد الدولي (FMI/IMF) [1]، حيث بدأ الإقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، و هذا جراء سياسة الإنعاش الإقتصادي. و الجدول التالي يوضح مختلف التطورات التي مر بها نمو الاقتصاد الوطني:

[1] - **صندوق النقد الدولي**: هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلد – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

جدول رقم (14): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي الإجمالي	نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج (%)
1990	554،4	142،54	-	-	25،71
1991	862،132	239،63	68،11%	-1،20%	27،79
1992	1 074،70	308،724	28،83%	1،60%	28.72
1993	1 189،72	390،484	26،48%	-2،10%	32،82
1994	1 487،40	461،895	18،29%	-0،90%	31،05
1995	2 004،99	589،085	27،54%	3،85%	29،38
1996	2 570،00	724،609	23،01%	3،80%	28،19
1997	2 780،20	845،196	16،64%	1،10%	30،4
1998	2 830،49	875،739	3،61%	5،10%	30،93
1999	3 248،20	1 034،32	18،11%	3،20%	31،84
2000	4 123،50	1 178،12	13،90%	3،80%	28،57
2001	4 227،10	1 321،03	12،13%	3،00%	31،25
2002	4 522،80	1 550،65	17،38%	5،60%	34،28
2003	5 252،30	1 691،35	9،07%	7،20%	32،2
2004	6 149،10	1 891،77	11،85%	4،30%	30،76
2005	7 562،00	2 052،04	8،47%	5،90%	27،31
2006	8 514،80	2 454،39	19،61%	1،70%	28،82
2007	9 366،60	3 114،24	26،88%	3،40%	33،24
2008	11 077،10	4 190،66	34،56%	2،00%	37،83
2009	10 006،80	4 220،96	0،72%	1،70%	42،18
2010	12 034،40	439،85	٪5،19 4	3،60%	36،89
2011	14 481،00	5 853،48	31،84%	2،59%	40،42
2012	16 233،84	7 245،47	23،78%	3،29%	44،63

المصدر :تم تحضير الإحصائيات بالاعتماد على :قوانين المالية لمختلف السنوات:

صندوق النقد العربي www.joradp.dz

الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

وزارة المالية www.amf.org.ae

-Ministère des finances، le comportement des principaux indicateurs macro économiques et financier en 2007، www.mf.gov.dz

ومن خلال إلقاء نظرة سريعة وشاملة لإحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفقات الحكومية في الجزائر

نلاحظ تزايد قيم الإنفاق الحكومي التي انتقلت من 142.54 مليار دينار سنة 1990 إلى 390.484 مليار دينار

سنة 1993، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره 41.14 %، صاحبه إرتفاع في نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 25.71 % إلى 32.82 % من نفس الفترة . وفي سنة 1995 بلغت قيمة الإنفاق الحكومي 589.085 مليار دينار، لكن الإنفاق سجل تراجعا نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ 28.19 % سنة 1996، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى توقيع إتفاقية الإستعداد الإئتماني الأول عام1993، وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي ليعود مرة أخرى إلى الإرتفاع التدريجي ليبلغ نسبة 31.84 % سنة 1999 يرافقه توسع في الإنفاق ليبلغ 1034.32 مليار دينار، وذلك نتيجة عدة عوامل منها عمليات الإصلاح المالي التي قامت بها الدولة، ورفع الأجور، والرواتب، وكذلك زيادة الإنفاق على شبكة الضمان الإجتماعي بصفة عامة .

وفي سنة 2000 شهد الإنفاق الحكومي زيادة قوية ليكون المحرك الأول في تطوير الإقتصاد الوطني، إذ كانت القناة الرئيسة لتوزيع إيرادات موارد النفط والغاز من خلال تحسين قاعدة البنى التحتية، بهدف تحسين بيئة الأعمال والتنمية والتقليل من العجز المتراكم لسنوات التسعينيات بتحفيز النشاط الإقتصادي من خلال أثر الدخل (تقرير بنك الجزائر، 2012).

إن المتتبع لأوضاع الإقتصاد الجزائري يلاحظ أن سنة 2000 تعد نقطة تحول لهذا الإقتصاد، فنتيجة للرواج الذي عرفه سوق النفط العالمي والفوائض المالية الكبيرة تقرر إنشاء صندوق سيادي يسمى بصندوق ضبط الموارد لتلك السنة، من أجل الإحتياط للإنعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط، وقد حُددت موارد هذا الصندوق بقيمة الفرق بين سعر البرميل في السوق العالمي وسعره المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية، إذ نلاحظ إرتفاعا في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي من 28.57 % سنة 2000 إلى 34.28 % سنة 2002، لتتراجع بنسبة سنوية تقدر ب 2.08 % سنة 2003، وبـ 2.56 % سنة 2004 ، وبـ 3.45 % سنة 2005 ، لتعود بعدها إلى الإرتفاع مرة أخرى بوتيرة متزايدة إلى أن تبلغ أقصى نسبة عرفتها طول فترة الدراسة تقدر بـ 44.63 % سنة 2012، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة التي عرفها الإنفاق الحكومي خلال قيام السلطات المعنية بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو(2009/2005)، والشروع في تطبيق البرنامج الحالي (2014/2010)، الذي خصص له

قيمة مالية ضخمة، تقدر(بحوالي 286 مليار دولار بهدف إطلاق مشاريع جديدة واستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها.

أما بخصوص تطور النمو الإقتصادي مقاسا بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [1]، فقد عرف هذا الأخير تغيرات صعوداً وهبوطاً على عدة مراحل خلال فترة الدراسة، حيث عرف النمو الإقتصادي إنخفاضا كبيرا خلال الفترة 1990-1994 (-1.2% سنة 1990، و -2.1 % سنة 1993 و -0.9% سنة1994)، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 [2] التي إمتدت سلبياتها حتى التسعينيات وإرتفاع معدلات التضخم وانخفاض الإيرادات النفطية، والتي أدت إلى تعرض الإقتصاد الجزائري لصدمة إقتصادية نتيجة التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق، وخلال الفترة 1999-1995 عرف تحسناً ملحوظاً بحيث إرتفع معدل النمو فجأة إلى 3.85 % سنة 1995، بسبب تحسن أسعار النفط، لينخفض إلى نسبة1.1% سنة 1997 ، وهي أدنى نسبة خلال تلك الفترة، لينتعش مرة أخرى ويعرف تحسناً كبيرا حيث بلغ معدل النمو نسبة5.1% سنة 1998 ، ويعود تفسير ذلك دائماً إلى رواج السوق العالمي للنفط، إذ يقدر متوسط معدل النمو خلال هذه المرحلة بحوالي 3.41%. ونتيجة لتحسن السوق النفطية وإرتفاع الأسعار بنهاية 1999 وبداية 2000حقق الإقتصاد الجزائري فائضاً ماليا ساهم في تحسين الأوضاع المالية للإقتصاد الوطني مما أدى إلى حالة الاستقرار المالي التي أسهمت في صياغة برامج الإنعاش الإقتصادي، ودعم النمو، ومخططات المشاريع العمومية الكبرى .أما خلال الفترة 2000 -2005 فقد عرف النمو الإقتصادي معدلات كبيرة مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ نسبة 5.6% سنة 2002 و 7.2 % سنة 2003 وهي تعد أعلى نسبة بلغها خلال فترة الدراسة ككل، لينخفض بعدها إلى نسبة 5.9 % بنهاية2005.

ويقدر متوسط معدل النمو خلال الفترة بنسبة 4.97 %. كما وشهدت الفترة التي تلتها من 2006 حتى 2012 تراجع معدل النمو مقارنة بالفترة السابقة، حيث إنخفض إلى 1.7 % سنة 2006، ثم إرتفع سنة 2007 إلى 3.4%،

[1]- **الناتج المحلي الحقيقي**: هو قيمة ما أنتج من سلع نهائية وخدمات خلال عام مقومة بأسعار سنة الأساس (أسعار ثابتة). الناتج المحلى الحقيقي = الناتج المحلى النقدي / الرقم القياسي للأسعار.

[2]- الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 والتي أدت إلى انهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل، وانخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن الانخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون دج.

ليتراجع بسبب تداعيات الأزمة العقارية الأمريكية التي سرعان ما تحولت إلى أزمة إقتصادية ألقت بتداعياتها وسلبياتها المتفاوتة الأثر على الإقتصاد العالمي ككل، مما تسبب في تراجع معدلات نمو الإقتصاد العالمي، وإرتفاع معدلات التضخم، ومعدلات البطالة، وتراجع سعر النفط وقيمة الدولار الأمريكي ليعود معدل النمو إلى نسبة 1.7% سنة 2009 ، ليتحسن بعدها مرة أخرى بشكل متذبذب نوعاً ما نتيجة لتحسن وضعية الإقتصاد العالمي والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي للمشروعات العامة، وتحسن السوق النفطي حيث سجل معدل نمو يقدر بـ 3.29 % مع نهاية سنة 2012 .

المبحث الثالث: اتجاهات الواردات والعائدات النفطية في الجزائر فترة 1990 – 2012

يرتكز الإقتصاد الجزائري في مجمله على إستيراد المواد الأولية والنصف المصنعة والمصنعة، حيث هناك علاقة طردية بين النفقات الحكومية، والواردات التي تظهر بشكل كبير خلال تحليلنا للوضعية الإقتصادية، وهذه النفقات التي ترتكز بشكل كبير على الجباية البترولية التي تعتبر المورد الرئيسي والأساسي لها، حيث تفوق نسبة 95% من إيرادات الميزانية العامة الجزائرية.

المطلب الأول: تحليل إتجاهات الواردات في الجزائر:

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية، زراعية، يد عاملة،....وغيرها، إلا أنها كانت وما تزال تعاني من مشاكل إقتصادية جمة، التي يعود جزء منها إلى ظروفها الداخلية والتي تتمثل أساسا في ضعف وعدم تنوع جهازها الإنتاجي، إضافة إلى آثار تبني النموذج الإقتصادي المتبع وإفرازاته على التوازنات الإقتصادية الكلية، والتي من أبرزها أزمة المديونية الخارجية التي لطالما أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

أما الجزء الآخر فيعود إلى الظروف الخارجية وما يحصل من تغيرات في السوق العالمية للبترول بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية، ويشكل حصة الأسد في إجمالي صادرات الجزائر، ولهذا السبب نجد أن الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بتقلبات أسعار هذه المادة.

ففي منتصف الثمانينيات تزامن تراكم الديون الخارجية وتصاعد نفقات خدمة الديون مع إنهيار أسعار النفط في سنة 1986، هذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات، وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الإقتصادية ،والإجتماعية والسياسية، مما دفع بها إلى اللجوء إلى جملة من التدابير كحل لا مفر منه لمواجهة الأزمة، منها تبني نموذج إقتصادي أكثر إنفتاحا، والدخول في إقتصاد السوق، وإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الإقتصادي.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن من بدء هذه الإصلاحات لا يزال الوضع الإقتصادي يتسم بالهشاشة التي تثير الكثير من القلق، خاصة في ظل تسارع التطورات على الساحة الدولية والتي تتطلب ضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي ومن ثم إمكانية مواجهة الصدمات الخارجية.

1- التجارة الخارجية في الجزائر:

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالإرتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة، وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات.

وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي المورد والزبون الرئيسي للجزائر، حيث أن متوسط واردات الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2012/2001 تقدر بـ 54 بالمائة[1]، أما صادراتها فهي تمتص نسبة متوسطة تقدر بـ 61.36 بالمائة خلال نفس الفترة، مما يدل على الأهمية التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات الخارجية للجزائر.

[1] -O.N.S، L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 /2011 N 30 Edition 2012 P.59

ولا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضا المورد الرئيسي للجزائر. كما تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج، وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر يمكن إستعراض الجدول المبين للتركيبة السلعية للواردات.

***1-1-* التركيبة السلعية لواردات الجزائر:** من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية وإستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم 26 الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2012 ، ويتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، وسلع الإستهلاك غير الغذائية، إضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحية والطاقة والزيوت.

الجدول رقم (15): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2001 – 2012 الوحدة :مليون دج

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	منتجات 2/1 مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعي	سلع إستهلاكية	المجموع
2001	184024.2	10707.9	7462.6	143896.6	11983.7	988340.8	283037.6	2572033.4
2002	218391.4	11551.7	3119.6	186183.1	11812.6	352501.7	131910.5	957039.8
2003	207283.7	8795.0	3350.6	221100.7	9958.5	383509.4	163447.3	1047441.4
2004	259428.6	12082.5	4711.9	262313.0	11999.9	512186.5	200206.1	1314399.8
2005	263207.8	15536.5	8101.1	299932.8	11723.1	620175.1	227966.4	1493644.8
2006	276026.2	17748.4	8779.0	358387.2	6968.2	619446.4	218736.9	1558540.8
2007	343661.3	22494.8	13880.7	492874.5	10137.0	695517.9	260249.4	1916829.1
2008	507947.5	38460.0	9409.5	652452.7	11269.7	988340.8	283037.6	2572033.4
2009	425967.7	39861.5	7262.4	738552.8	16926.0	1210590.9	335706.5	2011805.3
2010	450807.5	71100.4	7851.5	751436.3	25405.8	1282234.0	325985.0	3011807.6
2011	717688.1	84777.4	7925.4	778557.0	28195.7	1323142.6	380245.6	3442501.6
2012	699 707.00	95 203.50	7 560.70	823 662.00	28 573.60	1358 310.70	472 217.00	3485 234.50

Source: - Direction Générale des douanes centre National de l informatique et de statistique C.N.I.S.
- O.N.S، L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 /2011 N 30 Edition 2012 P.59
- O.N.S، EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE:2001/2012.

من قراءة معطيات الجدول أعلاه تبرز لنا الملاحظات التالية:

أولا: هناك أربعة مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة قيد الدراسة ،ويتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية،المنتجات نصف المصنعة، وسلع الإستهلاك غير الغذائية، حيث إحتلت هذه السلع على التوالي المراتب الأربعة الأولى بالإضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحية، الطاقة والزيوت.

ثانيا: بالنظر إلى الجدول ذاته يتضح أن سلع التجهيز الصناعي قد إحتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طوال فترة الدراسة، فخلال سنة 2012 سجلت قيمة 1358 310.70 مليون دج بعد أن كانت تساوي 1323142.6 مليون دج سنة 2011 أي أنها حققت زيادة نسبتها 20.39%، وهذه التجهيزات تشكل 41.51% من إجمالي الواردات سنة 2012، وبالنسبة للواردات من المنتجات نصف المصنعة فقد إحتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات في نفس السنة، ونسبتها إلى مجموع الواردات خلال عام 2012 تقدر بـ 20.07% أي ما قيمته 823662.00 مليون دج.

أما الواردات من المواد الغذائية فقد إحتلت ثالث رتبة بنسبة 17.62% ، وأهم السلع المستوردة هي السلع الأساسية بمبلغ 699707.00 مليون دج وهو ما يعادل نسبة 40.15% من هذه المجموعة، يليها الحليب ومشتقاته بقيمة 743.57مليون دج أي نسبة 20.73% من هذه المجموعة، يليها السكر بقيمة 293.81 مليون دج أي نسبة 8.19% من هذه المجموعة [1].

وبعد السلع الغذائية تأتي الواردات من السلع الإستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الرابعة حيث تمثل 15.25% من إجمالي الواردات. أما المواد الخام، الطاقة والزيوت، فإنها تحتل الرتبة الخامسة والسادسة على التوالي محققة نسبة قدرها 3.68% و 0.86% على الترتيب، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الإستيراد سلع التجهيز الفلاحية .

ويظهر في الأخير من خلال تحليل الواردات أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ووصلت أوجها عام 2012، حيث حققت مبلغ3485 234.50 مليون دج، وذلك لمواجهة إرتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة، وتغطية إحتياجات

[1] -O.N.S، EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2001/2012.

برنامج إنعاش الإقتصاد الوطني الذي إنطلقت فيه الحكومة الجزائرية سنة 2001، وهو ما أدى إلى زيادة إستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية [1]. إضافة إلى إرتفاع قيمة بعض المواد المستوردة كالحبوب مثلا [2] .

***1-2-* التوزيع الجغرافي للواردات:** كلما كان هناك تنويع في مصادر واردات دولة ما، كلما كانت بمنأى عن الضغوط الإقتصادية وما لها من تأثيرات على مختلف جوانب الإقتصاد لهذه الدولة.

وبالنسبة للإقتصاد الجزائري فإن مجموعة قليلة من المناطق تسيطر على وارداته خلال فترة الدراسة، يأتي في مقدمتها الإتحاد الأوروبي، وفيما يلي توضيح ذلك:

الجدول رقم (16): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 2001 – 2012 الوحدة :مليون دج

السنوات	الإتحاد الأوروبي	منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية	بلدان أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان إفريقيا	المجموع
2001	453059.3	99169.8	89340.1	30210.5	60102.2	13761.2	7088.2	5505.6	6625.4	764862.3
2002	529040.0	119411.2	108666.3	38733.5	104887.0	29106.7	10133.1	10126.5	6935.5	957039.8
2003	601269.1	78130.2	130914.9	56325.4	123298.8	32406.4	6109.2	9302.6	9684.8	1047441
2004	719078.8	97765.2	147742.2	90369.7	189951.5	37066.3	9741.4	12345.7	10339.0	1314399
2005	785302.3	115982.0	180628.6	98947.9	242240.6	30933.7	12628.9	15898.9	11082.0	1493644
2006	847287.2	122975.6	130113.3	101777.9	273830.9	35762.2	18907.5	17105.2	10781.0	1798200
2007	995184.1	181290.9	143053.9	126395.8	375667.2	43053.2	16369.6	19687.0	16127.3	1916829
2008	1359135.8	106637.4	162113.8	179792.7	545067.8	45771.9	21912.8	25750.6	25832.5	1896325
2009	1497010.2	176130.1	234558.7	151069.1	637861.4	79131.2	18891.1	34761.7	25391.9	1936540
2010	1520305.7	179974.5	207890.1	192318.7	730613.7	93974.8	16776.0	40464.0	29490.0	1965836
2011	1793536.8	176626.6	189512.5	306638.6	725758.1	128279.4	29736.5	50315.8	42097.1	1998355
2012	1891 335،80	168 646،80	257 305،30	291 587،50	812 689،90	119 584،20	30 255،90	59 289،10	52 644،10	3 683 338

Source: - Direction Générale des douanes centre National de l informatique et de statistique C.N.I.S.

- O.N.S، L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 /2011 N 30 Edition 2012 .

- O.N.S، EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE:2001/2012.

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر(2003) ، ص148 .

[2] – O.N.S، EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2001/2005

يتضح من خلال تتبع وتفحص معطيات هذا الجدول أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها، ونجد أن دول الإتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأسواق الممونة للجزائر حيث مثلت حصتها ما يقارب 59% من إجمالي وارداتنا خلال سنة 2003 ، وما نسبته55% من إجمالي وارداتنا خلال سنة 2004 ، ونسبة 54%سنة2005، ونسبة 58 % سنة 2012 .وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول، حيث تحوز على نسبة15% ، من مجموع واردات الجزائر سنة 2005، تليها الصين في المرتبة الثانية بنسبة 10% ،وفي المراتب الأخرى تأتي دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا، وألمانيا [1].

تأتي في المرتبة الثانية حسب المناطق منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 16.37%، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر ثالث أكبر ممون للسوق الجزائرية بعد فرنسا والصين بمعدل يقدر بحوالي6.4% خلال سنة 2011 نفسها.

والمرتبة الثالثة تعود لدول أسيا (دون البلدان العربية) ضمن الموردين للجزائر، حيث مثلت حصتها معدل 12.21%، وتعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المنطقة، والملاحظ أن الصين حققت نهضة تنموية جبارة أرهبت بها دول أوروبا العريقة في التجارة والصناعة، والمتوقع أن ترتفع حصتها في صادرات الجزائر مستقبلا كما حدث في الدول النامية الأخرى سيما القارة الإفريقية، أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا فهو ضعيف جدا، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب:

- غياب إستراتيجيات تكاملية بين هذه الدول.
- إضافة إلى تماثل وتشابه الهيكل الإقتصادي والإنتاج لهذه الدول.
- وكذا الصراعات السياسية والمذهبية.

وكل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية، وفيما يلي جدول رقم (28) يوضح الموردين العشر الأوائل بالنسبة للجزائر خلال سنة 2012:

[1] – O.N.S : op-cit.2005/2001.

الجدول رقم (17): الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2012

الدول	القيمة/ مليون ينار	نصيبها من الصادرات الجزائرية %
فرنسا	3.518702	1.15
ايطاليا	2.340914	9.9
الولايات المتحدة الأمريكية	5.157802	6.4
الصين	7.345352	10
ألمانيا	2.186513	4.5
اسبانيا	249843	3.7
البرازيل	2.128218	7.3
تركيا	4.101946	3
الأرجنتين	5.129939	8.3
كوريا	8.117743	4.3

source: ons، novembre 2012، **evolution des echanges exterieur de marchandises de 2001 a 2011**، collection statistiques N° 176/2012

خلاصة القول وإعتمادا على ما سبق، نستنتج أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بالضعف، كما تتميز بالتركز سواء من جانب الصادرات أو الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين، وكانت ولا تزال المحروقات تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، ولما كانت الجزائر تعتمد على تصدير النفط في شكله الخام فهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وتؤكد المعطيات السالفة الذكر، مدى تبعية الجزائر لدول الإتحاد الأوروبي فهي تمثل المورد الرئيسي لتغطية إحتياجات السوق الجزائرية سواء تعلق الأمر بسلع الإستهلاك بمختلف أنواعها أو سلع التجهيز.

المطلب الثاني: العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والواردات في الجزائر.

لقد إعتمدت الجزائر على المقاربة الكينزية في تحقيق النمو الإقتصادي، و هذا بسبب ضعف الإستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، و حاجة الجزائر إلى تحضير الإقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة، و هذا بإعتماد إستراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية و تكوين رأسمال بشري [1] من خلال التعليم بكل مراحله، بالإضافة إلى الإهتمام بتحسين الخدمات العامة بصفة شاملة. ما نجم عنه نفقات عمومية هامة ساهمت في رفع حجم الطلب الكلي، و بقيت المشكلة مع الجزائر في تحول هذا الطلب نحو الخارج **أي زيادة الواردات**، و خاصة من السلع المصنعة والنصف مصنعة و هذا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي[2] ، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات الحكومية مع الواردات خلال الفترة 2001 – 2012:

الشكل البياني رقم (30): تطور الإنفاق العمومي و الواردات في الجزائر 2001–2012

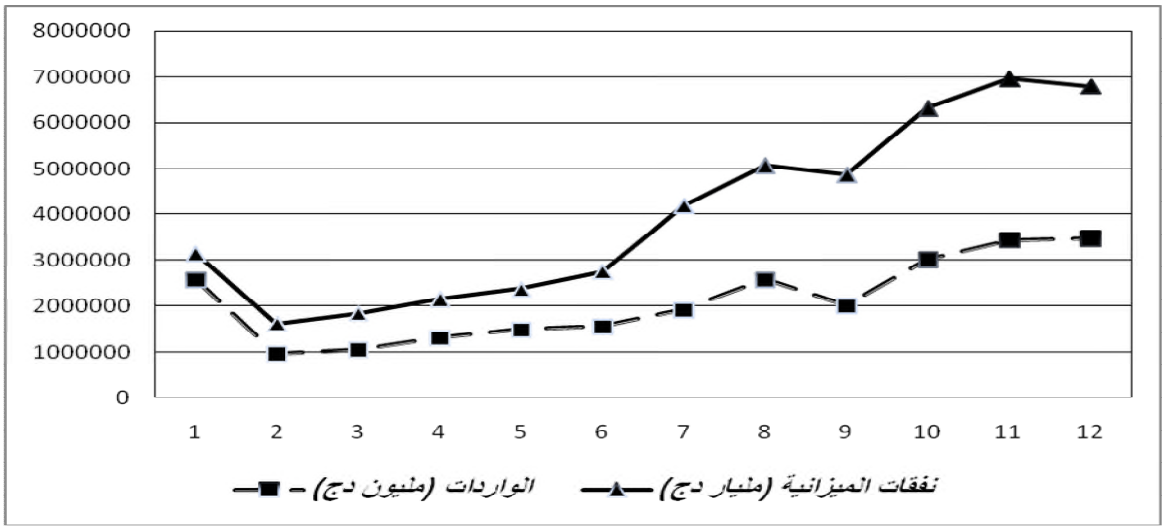

Source: Préparer par l'hauteur en utilisant les donnés suivantes :

-Direction Générale des douanes centre National de l informatique et de statistique C.N.I.S.

-O.N.S، L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 /2011 N 30 Edition 2012.

-O.N.S، EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE:2001/2012.

[1]- **رأس المال البشرى**: هو المعرفة والمهارات ، بالإضافة إلى القدرات الذاتية لتحديد وإيجاد مصادر المعرفة والمهارات التى لا يمتلكها الأفراد حالياً ، وهو ما يطلق عليه المديرون أحياناً المبادأة أو الابتكار أو قدرات المنظمة.

[2]– بودخدخ كريم، سلا منة محمد ،**أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر** 2001–2009.الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر. جامعة المسيلة .نوفمبر 2011، ص 07.

عند قرائتنا للجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن الإنفاق العمومي قفز من 1519 مليار دينار سنة 2002 إلى 2543مليار دينار سنة2006 أي بزيادة 67% تقريبا و هذه الزيادة و في فترة قصيرة نسبيا قليلة الحدوث خصوصا في بلدان القارة الإفريقية.

وكانت نتيجة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي2005-2001 ولكن هذا الإنفاق رافقته زيادة في حجم الواردات من 767.888مليار دينار سنة 2002 إلى 1558.539 مليار دينار سنة 2006 أي بزيادة تفوق % 100أي أكثر من الضعف، و خصوص سنة 2008 أين ارتفعت إلى2572.033 مليار دينار أي إلى أكثر من ثلاث أضعاف واردات سنة 2000 وهذا ما يمثل خسارة إقتصادية، و ترافقت هذه الوضعية بإنخفاض نسبي في معدلات البطالة ناجم عن التوظيف في الإدارات العمومية بصفة رئيسية و عن الإنتعاش الإقتصادي الناجم عن البرنامج المنجز-2001 2005، الذي ساهم في تحقيق معدلات نمو مقبولة خارج المحروقات[1] .

في ظل الأوضاع السابقة، أي بوجود إنفاق حكومي ضخم و عدم وجود قاعدة صناعية قادرة لإستيعاب هذا الإنفاق و فشل آلية المضاعف ، تحولت نسبة كبيرة من الإنفاق إلى طلب إستهلاكي تتم تلبيته عن طريق العرض الأجنبي و هذا ما إنعكس عل **زيادة الواردات** من السلع المصنعة، وهذا ما يشكل تنشيط لإقتصاديات البلدان الأخرى، مع عدم إستفادة الجزائر من الطلب الخارجي على السلع الوطنية خارج قطاع المحروقات.

لقد هدفت الإجراءات الجزائرية إلى تصحيح السلبيات الناجمة عن السياسة المالية التوسعية و لكنها كانت لها آثار سلبية على مسيرة الإقتصاد التحولية أهمها[2]:

- تواصل الجزائر مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة و في نفس الوقت تطبق سياسة أقرب إلى الحمائية للحد من الواردات و بالتالي سينعكس سلبا على طول فترة المفاوضات.
- منع قروض الإستهلاك يعد إجراء قاسي على الأفراد خصوصا و الجزائر في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق.

[1] – إدارة الجمارك الجزائرية http ://www.douane.gov.dz

[2] -l'Algérie , a la recherche d'un investissement public de qualité,Une Revue des dépenses publiques, rapport de la banque mondiale 15 Aout 20.10

- بالنسبة للشراكة الأورو–متوسطية مع الجزائر فستتأثر سلبا بهذه الإجراءات مع قروب دخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ.

وإنتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال إقرار برنامجين للإستثمارات العامة الفترة 2001-2012 لأسباب تنموية و خاصة في الجانب الإجتماعي ، و ما صاحبها من زيادة نفقات التسيير في نفس الفترة خاصة كتلة الأجور التي شهدت إرتفاعا معتبرا، ما شكل في المجمل إنفاقا عموميا ضخما مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، و بإعتبار الإقتصاد الجزائري من الإقتصاديات النامية ، أي وجود قصور في جانب العرض ، تحول الطلب الناجم عن هذا الإنفاق إلى العرض الأجنبي ، ما أدى إلى زيادة الواردات.

الأمر الذي شكل فشلا للمضاعف الكينزي و خسارة إقتصادية للإقتصاد الوطني على الأقل في المدى القصير، ما دفع الجزائر بإقرار إجراءات تصحيحية تهدف في الأساس إلى إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات البنى التحتية، وتقييد كمي للواردات خصوصا مع تزامن البرنامجين الثاني 2005-2009 ، والثالث 2010-2014 ، مع أزمة عالمية إقتصادية ، إلا أنه لا يمكن إغفال التأثيرات السلبية لتلك الإجراءات على مسيرة التحول في الإقتصاد الوطني، كما أن هذه الإجراءات تتميز بعدم الجدوى في المدى الطويل ، الأمر الذي يجب أن يترتب عليه إعادة صياغة سياسات إستراتيجية خاصة السياسات الصناعية و البحث عن شراكات إقتصادية حقيقية.

طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق العام كإستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات[1] يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا، و تحث تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى إنخفاض أكبر في الدخل و بالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الإستيراد، و هذا يعني إنخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، و عندها سيعود التوازن إلى الميزان.

[1]- **ميزان المدفوعات**: يعتبر أحد الرموز الإقتصادية لأي بلد ، ووسيلة لتسوية المعاملات الخارجية. فهو عبارة عن سجل للمعاملات الإقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها ، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة. وبمعنى ***آخر التبادلات بين دولة معينة وباقي العالم***.

وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة، علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية إستخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتمدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية، ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي ***(سعر الفائدة)***، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، و هو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل و عندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

كما يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الإستثمار.
- تخفيض الطلب الداخلي ***(للتقليل من الإستيراد)*** عن طريق تحقيق الإكتفاء الذاتي.
- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

كما أن النفقات العامة وخاصة الإستثمارية منها والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الإستثمار العمومي، خاص أو أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من أجل التحفيز على الإستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج، تساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج، وبالتالي إرتفاع معدل التصدير، مما يزيد من مستوى الإستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور، ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فترتفع الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات[1].

[1]- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية وتقييمية**،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2005 ، ص49.

ولقد عالجت العديد من الأفكار موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طريق سياسة الانفاق العام لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، وسوف نقتصر على جانب مهم وهو الآثار المحتملة التي قد تحدثها سياسة الانفاق العام على الواردات، بإعتبار أن الميزان التجاري هو الذي يعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات.

حيث يظهر تأثير النفقات العامة على الميزان التجاري بطرفيه الصادرات والواردات ، والدولة في إطار سياستها تسعى لتوجيه نفقاتها نحو زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، لكن هذا الهدف يواجه عدة صعوبات وعراقيل بسبب تأثيرات عوامل خارجية متعددة، من هذا المنطلق سوف نتعرض إلى أهم الأثار المحتملة للنفقات العامة في جانب الواردات.

آثار سياسة الانفاق العام على الواردات:

بالنسبة للآثار التي تتركها النفقات العامة على الواردات التي تمثل مجموع ما تستورده الحكومة من السلع (إستهلاكية أو إستثمارية) والخدمات من الخارج، ومجمل النفقات العامة المخصصة لجانب الواردات في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وإعتمادها الكلي على العالم الخارجي تتمثل فيما يلي:

***1*- النفقات العامة الموجهة لإقتناء التجهيزات الرأسمالية** : وذلك يمث ما تخصصه الدولة ضمن الميزانية الإستثمارية من نفقات من أجل إقتناء المعدات، الأجهزة والآلات الخاصة بالعمليات الإستثمارية.

***2*- النفقات العامة الموجهة لدعم الواردات واسعة الإستهلاك** :حيث تعتمد الدول النامية هذا النهج من خلال دعم مختلف السلع المستوردة واسعة الإستهلاك داخل البلد ، ومثال على ذلك (دعم المواد الطاقوية البنزين، المولدات الكهربائية، و المواد الغذائية المستوردة..... الخ) .

المطلب الثالث: أثر العائدات النفطية على النفقات الحكومية في الجزائر

لقد تطور دور الدولة في العالم أجمع ليشمل السهر على وظائفها التقليدية كافة والنشاطات الإقتصادية في الدولة، والتحقق من أن هذه النشاطات تسير في تناسق وتتقدم نحو تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، وترتيبا على هذا بات واجبا على الحكومة أن تتدخل لتعالج و تعدل وتوجه بل وتقرر إستخدامات الموارد الطبيعية الإقتصادية.

وتنعكس أبعاد أهداف النشاط المالي للدولة [1] المعاصرة على طبيعة كافة أدواتها المالية من:

إيرادات أو نفقات عامة التي تستعين بها الدولة لتحقيق هذه الأهداف، فلم تعد الإيرادات العامة بمثابة أدوات مالية تمكن الدولة من مجرد تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن في ميزانيتها، بل أصبح لهذه الإيرادات العامة أهداف اقتصادية وإجتماعية وسياسية وتكمل تلك الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بواسطة النفقات العامة.

خلال الفترة محل الدراسة عملة الدولة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما إعتمدت السياسة الضريبية على وجه الخصوص إعتمادا كبيرا على الجباية البترولية، والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة.

1- مساهمة الجباية العادية في النفقات الحكومية:

عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، التي إستمر إعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية، وسنوضح ذلك بلغة الأرقام في الجدول التالي:

[1]- **النشاط المالي**: هو تعبير عن كل المهن و المعاملات المتعلقة بالنقود و تسيير و إدارة و تداول و انتقال ملكية رؤوس الأموال. و يمارس هذا النشاط من طرف العائلات، المؤسسات، الوسطاء الماليون و الدولة.

الجدول رقم (18): يوضح تطوّر إيرادات الموازنة خلال الفترة 2001 – 2012 الوحدة: مليون دج

السنوات	نوع الإيرادات						مجموع الإيرادات
	غير الجبائية	%	الجباية البترولية	%	الجباية العادية	%	
2001	00225873	91.5	000423732	30.59	006550238	70،40	1234380000
2002	00021845	80.5	000269164	86.62	002541350	14.37	1457750000
2003	005699121	34.8	002583606	60.57	006615390	40.42	1451450000
2004	000441140	46.7	000398622	43.56	000546658	57.43	1528000000
2005	000881019	23.6	000449899	96.54	002273683	04.45	1635830000
2006	000141234	57.7	000236899	16.55	003673076	84.44	1629760000
2007	001111865	05.7	000115916	42.54	006767294	58.45	1683294000
2008	000361305	24.7	000214973	98.53	001829616	02.46	1802616000
2009	000151305	78.6	066009702	43.50	000369538	57.49	1924000000
2010	000661505	40.5	0009816285	44.58	0001411581	56.41	2786600000
2011	001121325	30.4	0001518358	57.59	0005712457	43.40	3081500000
2012	000448225	49.6	0006151904	79.43	1950040000	21،.56	3469080000

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات من الجريدة الرسمية لقوانين المالية 2001-2012.

شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا، إذ إنتقلت من502 مليون دج سنة 2001 الى 736 مليون دج سنة 2005، وإستمرت هذه الزيادة لتصل سنة 2008 حوالي 829 مليون دج، وهذا راجع إلى الأداء الجيد حيث بلغت مساهمتها بنسبة 46.2% من الإيرادات الإجمالية لسنة 2008[1]، كما إرتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، كما سارت الضرائب نحو الإرتفاع، وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، الذي جاء فيها الرفع من الضريبة على الدخل الإجمالي والتقليل من الإعفاءات والرسوم الجمركية.

[1]- قانون رقم 2008-02 مؤرخ في 24ربيع الأول 1421 الموافق لـ27 جوان 2000، و لمزيد من التفاصيل أنظر:الجريدة الرسمية –العدد 37- صادرة بتاريخ 2000/06/28متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

غير أن الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2010 حيث بلغت 1158 مليون دج، أي بنسبة 41.55% من إجمالي الإيرادات العامة، وقد إستمرت في التحسن حيث سجلت قيمة 1245 مليون دج سنة 2011 أي نسبة 40.42% من إجمالي الإيرادات، حيث نلاحظ قفزة نوعية سنة 2012، حيث قدرة مداخيل الإيرادات العادية بـ 1950 مليون دج أي بنسبة تقدر بـ 56.21%.

هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها:

- تطبيق تقنية الإقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي.
- بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص، ومن ثم إرتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات *IBS*.
- وأخيرا يمكن تطوير مردود الجباية العادية أكثر عن طريق متابعة صارمة، لكون الجباية العادية أكثر إستقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية، وهذا يساعد على الإستقرار الإقتصادي .

2- مساهمة الجباية البترولية في النفقات الحكومية:

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة .

وقبل التطرق لدور الجباية البترولية، يمكن الإشارة إلى أنها عرفت تزايد مستمر من بداية 2001 إلى غاية 2012.

من الجدول السابق رقم (18) يتضح أن الإيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 2001 بلغت 732 مليون دج، ثم إرتفعت إلى 916 مليون دج سنة 2002 ، ويعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية ، وقد بدأت في التذبذب لتصل إلى 899 مليون دج سنة 2006 أي بنسبة 55.16% من الإيرادات الإجمالية .

ثم إرتفعت سنة 2006 إلى 1629 مليون دج بسبب إرتفاع سعر برميل النفط، رغم هذا تبقى مساهمتها أكبر من مساهمة الجباية العادية، ثم تحسنت باستمرار إلى غاية 2010 أين بلغت 1628 بنسبة 58.44% من الإيرادات الإجمالية، أي

إرتفاع مساهمتها، ويرجع هذا الإرتفاع إلى التحفيزات والتشجيعات للشراكة الأجنبية، أما إنخفاض مساهمتها فيرجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية العادية وهو ما تسعى إليه الدولة بهدف تنويع إيراداتها .

ثم إستمرت في الإرتفاع إبتداء من سنة 2011 لتصل إلى 1835 مليون دج وحينها بلغت نسبة مساهمتها في موارد الميزانية نسبة 59.57% ، إلى أن تصل إلى سنة 2012 حيث قدرت قيمة الإيرادات البترولية بـ 1519 مليون دج أي بنسبة تقدر بـ 43.78% .

ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة، فإنها تبقى موردا غير مستقرا لإرتباطه بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، بالإضافة إلى الظروف المناخية، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية .

بعدما تطرقنا إلى أهم الإيرادات العامة التي تساهم مساهمة حقيقية في تغطية النفقات العامة للدولة، وصلنا إلى انه هناك علاقة بين المتغيرات الإقتصادية. و من خلال دراستنا هذه تمكنا من تشخيص نوعية العلاقات بين المتغيرات.

- هذا إنطلاقا من أن لموارد الدولة ونفقاتها تأثيرا كبيرا ومباشرا على نمو الإقتصاد الوطني و على توازنه أيضا .
- بالمقابل فإن أي تغيير في مستوى النمو الإقتصادي سواء بالإزدهار أو بالركود، من شأنه أن يؤثر تأثيرا ملموسا على موارد الدولة و نفقاتها العامة سواءا بالإيجاب أو بالسلب .
- كلما كانت مصادر إيرادات الدولة كبيرة وكثيرة كلما إستطاعت أداء نشاطها، وتحقيق أهدافها التنموية و تغطية نفقاتها العامة.

3- أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

تعد الجزائر دولة نفطية، ذلك أن الهيكل الإقتصادي والإجتماعي فيها قائم على عوائد النفط، إلى جانب عوائد الغاز، ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزينة العامة من خلال عائدات

صادرات النفط، بما يساعد على زيادة حجم الإستثمارات فقط، وإنما يشمل عناصر وموارد الإستهلاك التي تحويها ميزانية الدولة، ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للإقتصاد الجزائري في النقاط التالية [1]:

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام.
- تعد عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الإحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية.
- تعد عوائد النفط من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.

3-1- عوائد النفط والناتج الداخلي الخام:

يرتبط النمو الإقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات، ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (1997 –2011)

الوحدة : مليار دج.

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دج)	حصة قطاع المحروقات (مليار دج)	النسبة المئوية %
1997	2780.2	839.0	%30.2
1998	2830.5	638.2	%22.5
1999	3248.2	890.9	%27.4
2000	4098.8	1616.3	%39.4
2001	4227.1	1443.9	%34.1
2002	4522.8	1477.0	%32.8
2003	5247.7	1868.9	%35.6
2004	6151.9	2319.8	%37.7
2005	7564.7	3352.9	%44.3
2006	8512.2	3882.2	%45.6
2007	9408.3	4089.3	%43.5

[1] – مخلفي أمينة، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(حالة الجزائر)**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،الجزائر، 2013،ص98.

2008	11042.8	5001.5	%45.3
2009	10212.0	3242.3	%31.7
2010	12049.4	4180.4	%34.7
2011	14384.8	5281.8	%26.3

Source : Annexe rapport Bank of algeria 2002. 2007.2011

- المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar

يوضح الجدول رقم (19) أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 1990-2011، نسبة 35.40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وقد سجلت سنة 2006اكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وأي تأثير سلبيي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار، سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل ،وتجدر الإشارة إلى إن النفط الخام يمثل 38% من صادرات المحروقات، ويمثل الغاز الطبيعي 47%، أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين البنزين ومشتقاته.

***3-2-* تطور أسعار النفط** : إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقاً لمصالح الإحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى، والشكل البياني التالي يوضح لنا تطور أسعار برميل النفط على طول سنوات فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم (31): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1990 – 2011

الوحدة :دولار للبرميل

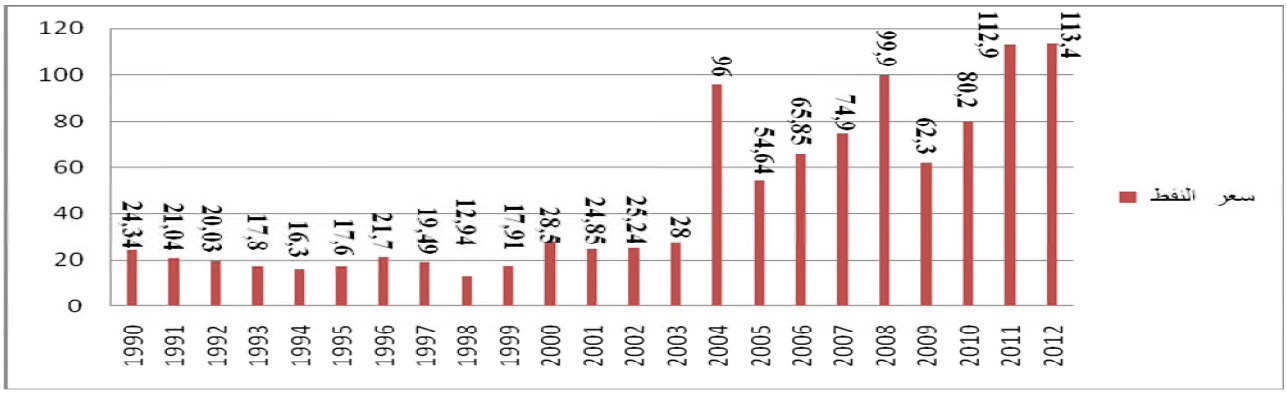

المصدر :من إعداد الباحث اعتماد على معطيات تقرير الأوبك لسنة 1999 – 2006 – 2012.

نلاحظ من خلا ل الشكل رقم (50) أن السعر بقى متذبذبا يرتفع وينخفض، في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة1998، تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

وتميزت سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 35 دولار/برميل) وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في سنة1987، وواصل الارتفاع حتى بلغ ذروته في سنة2008 ب 98.96 دولار للبرميل. لينخفض سنة 2009 الى قيمة 62.3 د/للبرميل، ومع بداية المخطط الخماسي 2009 – 2014 نلاحظ عودة ارتفاع اسعار البترول لتصل ذروتها قيمة 113.4 د/للبرميل سنة 2012.

خـــاتمة الفصـــل

بالنظر إلى الوضعية الإقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش، وخاصة من ناحية معدلات النمو الإقتصادي والبطالة، فإنه يمكن القول أن هذا المخطط ساهم في إعادة الإنتعاش إلى النشاط الإقتصادي في الجزائر، من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطاره والتي إعتبرت جد مهمة بحكم أنها مرحلة صعبة ملأت بها البلاد وعانت من خلالها أزمة إقتصادية وسياسية، وجاء البرناج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف منها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الإقتصادي بإستغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد إزدياد مداخيلها من المحروقات.

حيث تبين أنه من خصائص الإقتصاد الجزائري الإعتماد على المحروقات بصفة عامة و على النفط بصفة خاصة، كما أنه أصبح اليوم ينظر إلى عوائد النفط كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الإقتصادي، ولقد لاحظنا أن لها أثر كبير على التنمية المستدامة في الجزائر .

إن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الإحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، و الموقع الجغرافي للجزائر مكنها من إحتلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الأوروبية، وتغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية.

ومن ثم يمكن القول بأن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض، حيث أنه مادام الجهاز الإنتاجي غير كفء، ولا يتمتع بالمرونة الكافية، فإن زيادة الإنفاق الحكومي لن تكون في صالح الإقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ولن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات.

الفصـــــل الـــرابـــع

التحليـل القياسي لأثـر تغيـر النفقـات الحكومية على الـواردات في الجزائر خلال الفـــــترة (1990 – 2012)

مقدمة الفصل

يضم الأدب الإقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين النفقات الحكومية و بعض المتغيرات الإقتصادية منها الواردات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها، إذ أوضحت بعضا منها عن أهمية النفقات الحكومية و أثرها الايجابي في تحفيز النمو الإقتصادي و رفع معدلاته ، فيما توصلت دراسات أخرى عكس ذلك ، خاصة إذا حصل انخفاض في النفقات الحكومية جراء بعض السياسات المنتهجة من طرف الحكومية سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، في حين ركزت دراسات أخرى على قياس ذلك الأثر على زيادة معدلات التضخم ، فيما قامت دراسات بقياس تلك العلاقة اخذين بعين الاعتبار تأثيرها على متغيرات أخرى كسعر البترول، ورأس المال البشري.

مما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة حول أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الإقتصادية، مع إعطاء بعض المفاهيم عن المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتحديد النموذج المستخدم في الدراسة والأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج ، أما المبحث الثاني فخصصنا لتحليل نتائج الدراسة القياسية لأثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012 ، وإعطاء الدراسة و التحليل لتقييم النفقات الحكومية في الجزائر و إختبار مدى أثر النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر، و سيتم إستعراض مختلف الطرق القياسية التي سوف تعتمد عليها الدراسة، إلى أن نختم دراستنا بالحديث عن الصناديق السيادية كأداة لتحقيق الأهداف الإقتصادية وترشيد الإنفاق العام مع إبراز الدور الهام والفعال لصناديق الثروة السيادية والأثر الذي تحدثه في تحقيق الأهداف الإقتصادية، ومن ثم ترشيد النفقات الحكومية للدولة، دون أن ننسى تسليط الضوء على العراقيل التي تقف أمام سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة.

نظرا لأهمية موضوع النفقات الحكومية وأثرها على جميع المتغيرات الإقتصادية، إستوجب على الإقتصاديين والباحثين على أن يدرسوا هذا الموضوع، وأن يقوموا بإعطاء تحاليل ومفاهيم عدة للخروج بنتائج دقيقة تساعد الباحثين الإقتصاديين على تسطير برامج محكمة، لتسهيل إتخاذ القرارات ذات الأبعاد الإستراتيجية.

تناولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية العلاقة بين معدلات النمو والإنفاق العمومي ويعد عمل الإقتصادي الألماني ***Wagner*** من أوائل وأهم الأعمال في هذا المجال (***Wagner.A–1883***) [1]، لكن عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الواردات والإنفاق الحكومي فإننا نجد غيابا ملفتا للإنتباه للدراسات بهذا الخصوص ، رغم أهمية الموضوع بسبب الإهتمام البالغ الذي أصبحت الحكومات توليه لموضوع التنافسية والترتيب في التقارير الخاصة بها من جهة، ورغم أن قياس الواردات في جزء كبير منه يعتمد على قياس النمو الإقتصادي الحر المستقبلي من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن تمويل الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة يتم عن طريق رفع الضرائب، التي بدورها تخفض من الرفاهية الإقتصادية للأفراد، وهو ما يذهب في إتجاه معاكس لإتجاه أحد أهم تعريفات التنافسية المتعلق برفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، بينما في حالة الدول الريعية (كالجزائر مثلا)، التي تعتمد في زيادة إنفاقها الحكومي على زيادة أسعار صادراتها من المحروقات، فإنه من الواضح أن زيادة الإنفاق قد تكون لها آثار سلبية على الرفاهية على المدى الطويل نظرا لإعتمادها على موارد ناضبة، دون تطوير موارد متجددة بديلة لجلب العملة الصعبة.

يعد هذا المبحث أهم شطر من الأطروحة حيث سنقوم فيه بإعطاء مفاهيم توضح طبيعة النموذج المستخدم في الدراسة ثم نقوم بتطبيق النموذج على مجموعة من المتغيرات قيد الدراسة، بإستخدام الإختبارات الإحصائية القياسية لبرنامج ***EVIEWS 8***، للخروج بنتائج دقيقة ومضبوطة للحكم عليها وإعطاء تفسيرات إقتصادية لها.

---

[1] -*Wagner, A (1883), "Three extracts on public finance", translated and reprinted in R.A.Masgrave and A.T. Peacock (eds), classics in the theory of public finance, London: McMillan, 1958

المذكور من طرف

- Abdur Rauf, Abdul Qayum & Khair-uz Zaman, RELATIONSHIP BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND NATIONAL INCOME: AN EMPIRICAL INVESTIGATION OF WAGNER'S LAW IN CASE OF PAKISTAN. Academic Research International, Vol. 2, No. 2, March 2012.

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة.

يضم الأدب الإقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي (***DEP***) و الواردات(***IMP***)، و يلاحظ أن هذه الدراسات توصلت إلى نتائج غير متماثلة.

تهدف الدراسة الحالية إلى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والواردات في الجزائر بإستخدام تحليل التكامل المشترك، ولقد بينت بعض الدراسات السابقة في حقل التنمية الإقتصادية أن هذين المتغيرين بينهما تكامل مشترك، مما يعتبر في حد ذاته دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

وسيتم تطبيق تحليل التكامل المشترك ونموذج متجهات تصحيح الأخطاء على البيانات السنوية للفترة 1990-2012 لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الواردات في الجزائر.

ولكن قبل إختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الواردات والنفقات الحكومية، و تحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير، لابد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من إستقرارها عبر الزمن و تحديد درجة تكاملها.

هناك عدة نماذج تم إستخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين المتغيرين: الواردات والإنفاق الحكومي كما سبق الإشارة إليها.

و في هذه الدراسة سوف نقوم ببناء نموذج قياسي لمعرفة أهمية الإنفاق الحكومي على الواردات و ذلك خلال الفترة الممتدة من *1990- 2012*، وذلك بإستخدام نموذج النمو النيوكلاسيكي، الذي يتكون من 5 متغيرات وتحديدا (IMP) كمتغير تابع يمثل الواردات، على إفتراض أنه دالة في كل من الناتج الداخلي الخام (PIB) والتضخم (INF) ، سعر البرميل من النفط ($PBRL$) والإنفاق الحكومي (DEP) كمتغيرات تفسيرية، و يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$IMP = f(PIB, INF, PBRL, DEP) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

PIB : قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي (بأسعار سنة 1990 و 2001) مقاساً بالدولار الأمريكي.

INF : قيمة معدل التضخم مقاساً بالنسب المئوية.

IMP : قيمة مجموع الواردات (بأسعار سنة 1990 و 2001) مقاساً بالدولار الأمريكي و هي تعبر عن التجارة الخارجية.

PBRL : قيمة السعر الوحدوي للبرميل من النفط الخام، مقاساً بالدولار الأمريكي.

DEP : قيمة الإنفاق الحكومي (بأسعار سنة 1990 و 2001) مقاساً بالدولار الأمريكي، و يساهم الإنفاق الحكومي في الجزائر بشكل رئيسي في الواردات، إذ يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية فيها .

وقد تم الحصول على البيانات الإحصائية لمختلف المتغيرات المكونة للنموذج من تقارير البنك العالمي من خلال قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية(World Development Indicators)، والديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة المالية الجزائرية.

الجدول رقم *(20)*:تطور متغيرات النموذج *(1990-2012)* *الوحدة: مليون دولار أمريكي*

السنوات	PIB	IMP	% INF	DEP	PBRL/$
1990	61900	9684	7،16	10100	34،24
1991	61100	7681	9،25	11000	04،21
1992	62200	8406	7،31	12000	03،20
1993	60900	8788	5،20	12000	8،17
1994	60400	9365	29	12500	3،16
1995	62700	10761	8،29	13000	6،17
1996	65300	9098	7،18	13500	7،21
1997	66000	8687	7،5	13800	49،19
1998	69300	9403	5	14200	94،12
1999	71600	9164	6،2	14500	91،17
2000	73100	9173	34،0	14800	5،28
2001	75100	9940	2،4	15400	85،24
2002	78600	12009	42،1	16200	24،25
2003	84000	13534	58،2	16900	96،28
2004	88000	18199	56،3	17600	66،38
2005	92900	20357	64،1	18000	64،54
2006	94500	21456	53،2	18700	85،65
2007	97000	27631	25،3	19800	9،74
2008	100280	39479	4،4	21600	9،99
2009	7،10006	39297	7،5	22800	3،62
2010	5،12034	40212	9،3	24900	2،80
2011	7،14480	47300	5،4	26800	9،112
2012	5،20795	23031	9،8	28400	4،113

DG Douanes.، B.Mondial، MF، BCA،**Source**: réalisé par l'étudiant en utilisant les donnés de ONS

و يصبح النموذج في صيغته الرياضية الإحتمالية التالية:

$$IMP_t = f(PIB_t, INF_t, PBRL_t, DEP_t) = \beta_0 + \beta_1.PIB_t + \beta_2.INF_t + \beta_3.PBRL_t + \beta_4.DEP_t + \varepsilon_t$$

حيث : ε : يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (***Error term***) والذي يفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا، وبوسط حسابي مساوي للصفر، وتباين ثابت ($N(0,\sigma^2) \sim \varepsilon_i$) .

و هذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة، وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج ($\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$) . و طبقا للنظرية الإقتصادية فإن التوقعات المسبقة تشير على الأقل إلى أن أثر الإنفاق الحكومي و أثر الناتج الداخلي الخام على الواردات يجب أن تكون موجبة ،أي :

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} \rangle 0 \qquad \& \qquad \frac{\partial IMP}{\partial PIB} \rangle 0$$

و قد إعتمد المنهج القياسي المستخدم في الدراسة على تحليل العلاقة المقدرة عبر السلسلة الزمنية *(1990-2012)* لتشمل 22 مشاهدة زمنية لكل متغير من النموذج، و هذا الأسلوب التحليلي له أهميته في تقصي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الواردات في الجزائر .

من خلال هذا الأسلوب سوف نقوم بتقدير نموذج الدراسة التالي :

$$LnIMP_t = \alpha + \beta_1 LnPIB_t + \beta_2.LnINF_t + \beta_3.LnPBRL_t + \beta_4.LnDEP_t + \varepsilon_t \qquad (2)$$

و قد تم إستخدام لوغاريتم للمتغيرات في النموذج ليصبح نموذج لوغاريتمي مزدوج (Double-Log Regression Model) لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة، إضافة إلى مقدرات النموذج اللوغاريتمي المزدوج تعبر عن المرونات، أي مرونة كل من المتغيرات بالنسبة للنمو الإقتصادي، و تصبح مرونة كل المتغيرات بالنسبة للنمو الإقتصادي هي ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$) على التوالي .

و لإثبات ذلك نفترض أن العلاقة الدالية في نموذج الدراسة هي :

$$IMP = \beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4} e^{\varepsilon t}$$

حيث أن مرونة DEP بالنسبة للواردات هي:

$$E_{DEP} = \frac{\partial IMP}{\partial DEP} \times \frac{DEP}{IMP}$$

و بمفاضلة الواردات IMP بالنسبة للإنفاق الحكومي DEP نحصل على:

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} = \beta_4 \left(\beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4 - 1} e^{\varepsilon t} \right)$$

$$= \beta_4 \left(\beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4} e^{\varepsilon t} \right) . DEP^{-1}$$

و بعد الترتيب تصبح :

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} = \beta_4 \times \frac{\left(\beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4} e^{\varepsilon t} \right)}{DEP}$$

و بالتعويض المبسط من العلاقة الدالية في النموذج نحصل على:

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} = \beta_4 \times \frac{IMP}{DEP}$$

و بالتعويض عن قيمة $\frac{\partial IMP}{\partial DEP}$ في صيغة المرونة أعلاه يصبح :

$$E_{DEP} = \beta_4 \times \frac{IMP}{DEP} \times \frac{DEP}{IMP}$$

و بعد الإختصار تصبح:

$$E_{DEP} = \beta_4$$

و هكذا بالنسبة لمرونة باقي المتغيرات($PBRL$ ، INF ، PIB) بالنسبة للنمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج.

يقوم البحث بإستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية، بإستخدام إختبارات السكون للمتغيرات معبرا عنها في مستوياتها اللوغاريتمية ، التكامل المشترك، و نماذج تصحيح الخطأ .

لقد ساهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية في السنوات الأخيرة إلى توفير طرق دقيقة للتنبؤ، و الحصول من خلالها على نتائج تساعد على إتخاذ القرار السليم، و تؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الإقتصادية، و بذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة والتي تعطي نتائج مضللة، كالنتائج التي تؤدي إليها طرق الإنحدار التقليدية في حالة غياب صفة السكون للسلاسل الزمنية، والتي تؤدي إلى ما يعرف بإسم الإنحدار الزائف (***Spurious Regression***) بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا و قيم t و F ذات دلالة إحصائية، و يرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عدم ثبات الإتجاه (***Trend***) و التباين (***Variance***) أو لها صفة موسمية (***Cycle***) الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الإتجاه أو في إتجاهات متعاكسة .

و سيبدأ التحليل بتطبيقات مفهوم سكون السلاسل الزمنية، ثم التعرف لإجراءات تحويل السلسلة من سلسلة زمنية غير ساكنة إلى سلسلة زمنية ساكنة، و هي مفاهيم هامة حول السلاسل الزمنية و العمليات العشوائية المرتبطة بها.

1 – اختبار السكون:

يعتبر شرط السكون أساسيا في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية و إستخدامها في عمليات التنبؤ والسكون هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، و ما لم تكن السلسلة الزمنية ساكنة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة و منطقية، كقيمة معامل التحديد R^2 أو قيم t و F و التي ستكون أعلى مما هو عليه أو إحصائية DW التي ستكون أقل مما هي عليه.

و تعتبر السلسلة الزمنية (Y_t) ساكنة ***Stationary/ Stationnaire*** إذا تحققت الخصائص التالية:

– ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$

– ثبات التباين ***Variance*** عبر الزمن $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu) = \sigma^2$

– أن يكـون التغـاير ***Covariance*** بـين أي قيمتـين لـنفس المتغير معتمـدا على الفجـوة الزمنيـة k بـين القيمتـين Y_t و Y_{t-k}، و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير:

$$Cov(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k$$

حيث أن الوسط الحسابي μ و التباين σ^2 و معامل التغاير γ_k ثوابت.

يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في إختبار السلسلة الزمنية و تتمثل في:

- دالة الإرتباط الذاتي ***Autocorrelation Funtion***.
- إحصائية Q المعروف أيضا بإحصائية ***Box–Piere*** و إحصاء ***Ljung– Box***.
- إختبار جذر الوحدة لديكي –فوللر ***Dickey – Fuller test***.
- إختبار جذر الوحدة المركب لديكي –فوللر ***Augmented Dickey–Fuller test***.
- إختبار فيليبس–بيرون ***Philips–Perron test***.

و سيتم تطبيق الإختبارات الثلاثة الأخيرة .

1.1– إختبار جذر الوحدة للإستقرار :

يتم إستخدام إختبار جذر الوحدة لكل سلسلة زمنية بشكل منفرد – أي إختبار درجة تكامل السلسلة – للتأكد من إستقرار البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ ،و ذلك بإجراء الإختبارات التالية:

- **إختبار ديكي – فوللر (Dickey – Fuller test) (*1979–1981*):**

لعرض هذا الإختبار نبدأ بالنموذج التالي الذي سيسمى بنموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى ($AR(1)$):

$$Y_t = Y_{t-1} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

حيث: U_t:حد الخطأ العشوائي و الذي يفترض فيه أن[1]: $E(U_t) = 0$

$$Var(U_t) = \sigma^2 < \infty$$

[1] – مشعل, زكية احمد, أبو ليلي, زياد محمد, **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**, دراسة تطبيقية على الأردن, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 23 العدد الأول, 2007, ص 17.

$$Cov(U_i, U_j) = 0$$

و يلاحظ أن معامل الانحدار للمعادلة (3) مساوية للواحد الصحيح (=1)، و إذا كان هذا هو الأمر في الواقع فان هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار بيانات السلسلة ، حيث يوجد هناك إتجاه في البيانات.

و لذا فإن قمنا بتقدير المعادلة التالية:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وإتضح أن $\rho = 1$ ، فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ،ويعاني من مشكلة عدم الإستقرار أو عدم السكون.

و تعرف السلسلة التي توجد بها جذر مساوي للواحد بسلسلة "السير العشوائي"(*Rondom Walk Time Serie*)، و هي أحد الأمثلة غير مستقرة [1].

و يمكن إعادة صياغة المعادلة (4) في المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta Y_t &= (\rho - 1) Y_{t-1} + U_t \\ \Delta Y_t &= \lambda Y_{t-1} + U_t \end{aligned} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\left.\begin{aligned} \Delta Y_t &= Y_t - Y_{t-1} \\ \lambda &= (\rho - 1) \end{aligned}\right\} \quad \text{أين}$$

و لقد تم الحصول على الصيغة (5) بطرح Y_{t-1} من *طرفي المعادلة (4)* للحصول على الفروق الأولى(Δ) للمتغير Y_t.

ويتم إختبار فرض العدم (***Null Hypothesis***) بأن: $\lambda = 0$ أي وجود جذر وحدة (***Unit Root***) في السلسلة، بمعنى أنها غير ساكنة أو غير مستقرة، في مواجهة الفرض البديل (***Alternatif Hypothesis***) بأن: $\lambda \neq 0$ ، أي عدم وجود جذر الوحدة، أي أن المتغير ساكن أو مستقر.

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"**الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**"،الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2000،ص621.

و يلاحظ في الواقع أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ فان: $\Delta Y_t = U_t$ ، عندئذ يقال أن سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة ، و لذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$) (***Integrated of Order 1***) ، و بشكل عام تكون السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة (d) أي : $I(d) \sim Y_t$،حيث تمثل (d)عدد الفروق .

و إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة، تكون متكاملة من الدرجة الصفر أي $I(0)$.

1-2- إختبار جذر الوحدة المركب لديكي – فوللر(*Augmented Dickey-Fuller*):

نظرا لأن إختبار Dickey – Fuller [1] البسيط يعد صحيحا فقط في حالة كون السلسلة الزمنية للمتغيرات ذات إنحدار ذاتي من الدرجة الأولى، أما غير ذلك فإن البواقي من نموذج الإنحدار البسيط ستكون مرتبطة ذاتيا (Auto-Correlation) مما يجعل نتائج التقدير غير دقيقة.

و لتفادي ذلك يتم إجراء إختبار ***Augmented Dickey-Fuller***(ADF) بعد إجراء اختبار (DF) بإستخدام عدد من الصيغ الإنحدار تتمثل في [2]:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + U_t \qquad (6)$$

$$\Delta Y_t = A_1 + \lambda Y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \lambda Y_{t-1} + U_t \qquad (7)$$

مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت (A_1) في المعادلة (6) و إدخال حد الإتجاه العام يتمثل في الزمن (T) في الصيغة (7)، و في كل صيغة من هذه الصيغ يكون فرض العدم هو: $\lambda = 0$ ، في مواجهة الفرض البديل $\lambda \neq 0$.

وفي حالة وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بالحد العشوائي U_t فإن الصيغة الملائمة لإجراء إختبار (***DF***) تصبح:

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \lambda_i Y_{t-m} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث m :عدد ترات التباطؤ الزمني الضروري لتصحيح مشكلة الإرتباط التسلسلي ***Serial Correlation***.

---

[1] – يعد اختبار" ذكي –فولر "المركب(ADF (Dickey and Fuller, 1979, 1981 من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

[2] – العبدلي, عابد, **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**, مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي, جاعة الازهر, العدد 32, ص 20

وتمثل المعادلة (8) صيغة (**ADF**)، حيث تصبح U_t غير مرتبطة ذاتيا و تتميز بالخواص المرغوبة (تكون السلسلة الزمنية للبواقي من نوع التشويش أو الضجيج الأبيض (**White Noise**) [1]).

ولتحديد طول الفجوات الزمنية المناسبة (m) يتم عادة إستخدام معايير مثل: **Akaike Info.Criterion** (**AIC**)[2]، و يتم إختبار الفرض العدمي ($\lambda = 0$) أو بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (λ) مع القيم الجدولية لـ (**DF**) و المطورة أيضا بواسطة (**Mackinnon،1999**)، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (**DF**) الجدولية فإنها تكون معنوية إحصائيا، و عليه نرفض الفرض العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة (**Stationary**)، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية، فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة ، أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة، و بالتالي نقوم بإختبار سكون الفرق الأول (**First Difference**) للسلسلة، و إذا كان غير ساكن نكرر الإختبار للفرق من درجة أعلى ...و هكذا.

1-3- إختبار فيليبس- بيرون (*Philips-Perron test*)(*1988*) :

يقوم إختبار(**Philips-Perron**) [3] على تصحيح الإرتباط الذاتي في بواقي معادلة إختبار جذر الوحدة من خلال إستخدام طريقة لا معلمية (**Non Parametric**) لتباين النموذج لكي يأخذ في الإعتبار وجود الإرتباط الذاتي و يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة.

---

[1] - **White Noise**: The white noise is a stationary time series or a stationary random process with zero autocorrelation. In other words, in white noise N (t) any pair of values $N_{(t_1)}$ and $N_{(t_2)}$ taken at different moments $t_1$and t_2 of time are not correlated - i.e. the correlation coefficient $r_{(N(t_1),N(t_2))}$ is equal to null.

[2] – **Le critère d'information d'Akaike**, (en anglais Akaike information criterion ou AIC) est une mesure de la qualité d'un modèle statistique proposée par Hirotugu Akaike (en) en 1973. Lorsque l'on estime un modèle statistique, il est possible d'augmenter la vraisemblance du modèle en ajoutant un paramètre. Le critère d'information d'Akaike, tout comme le critère d'information bayésien, permet de pénaliser les modèles en fonction du nombre de paramètres afin de satisfaire le critère de parcimonie. On choisit alors le modèle avec le critère d'information d'Akaike le plus faible.

[3] – اختبار(**PP1988**. **Phillips Perron**)، الذي يختلف عن اختبار دكي –فولر البسيط والمركب في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الحسبان الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن. ويتطلب اختبار **PP** تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى(**OLS**): $\Delta Y t = \mu 0 + \mu 1 Yt-1 + \varepsilon t$

و ينطوي الإختبار أولا على حساب جذر الوحدة، ومن ثم تحويل الإحصائية للتخلص من آثار الإرتباط الذاتي على التوزيع الإحتمالي لإحصائية الإختبار، و يمكن تقدير التباين كما يلي [1]:

$$S_U^2 = T^{-1}\sum_{i=1}^{T}\widehat{U}_t^2 + 2T^{-1}\sum_{j=1}^{L}\sum_{t=j+1}^{T}\widehat{U}_t\widehat{U}_{t-j} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

حيث T:حجم العينة .

L :معامل إنهاء التباطؤ ***Log Truncation Parametrer***.

ويعد إختبار (***P.P***) غير حساس ***Robust*** لعدم توافر شروط توزيع الحد العشوائي التقليدية، و كذلك لأنه يسمح لأخطاء عشوائية متنوعة ذات تباين متغير و مرتبطة ذاتيا.

و لإختبار (***P.P***) نفس توزيع إختبار (***DF***) ، و بالتالي يتم إستخدام القيم الحرجة نفسها للإختبارين ،كما أن إختباري (***P.P***) و(***ADF***) لهما نفس الصيغ حيث تأخذ الصيغة الأولى بدون قاطع و بدون إتجاه عام (***None***) ، و الثانية تأخذ القاطع و بدون إتجاه عام (***Intercept***) لإفتراض أن متوسط السلسلة لا يساوي صفر، أما الصيغة الثالثة فتأخذ قاطع مع إتجاه عام زمني ليعكس إتجاه السلسلة نحو الزيادة (***Trend & Intercept***) .

المطلب الثالث: إختبار التكامل المشترك المستخدم لتحليل النموذج.

ينجم عن عملية تقدير نموذج الإنحدار بأخذ الفروق الأولى لمتغيرات محل الدراسة، إلى التضحية بمعلومات مهمة عن العلاقة بين المتغيرات في الآجل الطويل، و لكن تمكن ***Engle & Granger 1987***، من إثبات أنه يمكن إستخدام متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى دون التضحية بعلاقة الآجل الطويل، و ذلك من خلال تحليلات التكامل المشترك ***Co-intégration***.

[1] – مشعل, زكية احمد, أبو ليلي, زياد محمد, **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**, دراسة تطبيقية على الأردن, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 23 العدد الأول, 2007, ص 20.

و تمثل فكرة التكامل المشترك بين متغيرين فأكثر ***"المقابل (المرادف) الإحصائي لفكرة التوازن طويل الأجل التي تفترضها النظرية الإقتصادية بين العديد من المتغيرات، لذا فإن إختبار التكامل المشترك هو إختبار لفروض النظرية الإقتصادية"***[1].

وتستند فكرة التكامل المشترك على انه إذا كان مستوى (***Level***) متغيرات النموذج غير ساكن أي متكاملة من الدرجة الأولى، فإنه يمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالسكون أي متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ ، على الرغم من وجود إختلال في الأجل القصير، فإنه في هذه الحالة تصبح المتغيرات آنيا متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن إستخدام مستوى المتغيرات في الإنحدار، و لا يكون الإنحدار في هذه الحالة زائفا.

هناك عدد من الطرق لإختبار التكامل المشترك:

- إختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة أنجل – جرا نجر ذات الخطوتين (***Tow Step Test Engle-Granger For Co-integration***).
- إختبار ***Johansen And Juselius*** للتكامل المشترك.

2-1- إختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة أنجل – جرا نجر ذات الخطوتين (Tow Step Test Engle- Granger For Co-integration):

تبدأ خطوات طريقة ***Engle- Granger*** (***1987***) بإختبار إذا ما كانت السلاسل الزمنية متكاملة تكاملا مشتركا من نفس الدرجة، و يمكن عرض هذه الطريقة بالخطوات التالية:

- إجراء إختبار مبدئي لتكامل المتغيرات محل الدراسة، حيث يجب أن تكون كشرط أساسي متكاملة من نفس الدرجة، ويتم التحقق من درجة تكامل هذه المتغيرات بإستخدام أحد إختبارات جذر الوحدة، فإذا كانت نتيجة هذه الإختبارات تدل على أن متغيرات السلاسل الزمنية مستقرة يمكن إستخدام الطرق الإحصائية العادية للتقدير، والحصول على نتائج ذات دلالة إحصائية واقتصادية دقيقة وسليمة.

[1] – الحوشان, احمد بن محمد, **الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستثماري خاصة طريقة الانحدار الذاتي**, السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية, المجلد الرابع, 2003, ص 11.

أما إذا كانت نتائج هذه الإختبارات تدل على أن المتغيرات محل الدراسة هي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة، أي عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات فعليه نستخدم الطرق الإحصائية الحديثة للحصول على الإستدلالات الإحصائية المطلوبة.

- تقدير علاقة الأجل الطويل ***Long – Run Equilibrium Relationship*** في حالة كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة [1]:

$$Y_i \sim I(d) \quad d\rangle 0 \quad (i = 1,2,.....,n)$$

بتطبيق انحدار التكامل المشترك وفقا للنظرية الإقتصادية من خلال الصيغة التالية:

$$Y_t = \beta X_t + U_t$$

فإذا كانت متغيرات السلسلتين الزمنيتين محل الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا، فإن مقدرات المربعات الصغرى العادية (***OLS/MCO***) ستكون متسقة:

ولتحديد ما إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا، فإنه يجب إختبار مدى سكون مقدرات سلسلة البواقي في علاقة الأجل الطويل $\widehat{U}_t$ من النموذج السابق التي تمثل مقدار الخطأ (***الإنحراف***) في علاقة الأجل الطويل بإستخدام إختبار جذر الوحدة على نموذج الإنحدار الذاتي لخطأ التوازن التالي [2]:

$$\Delta\widehat{U}_t = \alpha\widehat{U}_{t-1} + \varepsilon_t$$

فإذا تم قبول فرضية العدم بأن $\alpha = 0$ فإنه يستنتج بأن سلسلة البواقي المقدرة في النموذج السابق تحتوي على جذر وحدة أي أن سلسلة البواقي غير ساكنة، ومنه يستنتج بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (Y_t ، X_t) في النموذج، و العكس حالة التوصل من خلال هذا الإختبار إلى رفض فرضية العدم بأن $\alpha = 0$ ، فإنه يستنتج من ذلك

[1] – القدير, خالد بن حمد بن عبد الله, **اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**, مجلد جامعة الملك سعود, المجلة 17, العلوم الادارية2, الرياض, 2005, ص 218.

[2] – الصفاوي, صفاء يونس, يحي, مزاحم محمد, **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط, اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR**, ص 4.

بأن سلسلة البواقي المقدرة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها ساكنة، ومنه يستنتج وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية: أي وجود علاقة طويلة الأجل بينهما.

– تقدير نموذج تصحيح الخطأ، إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، فإنه يتم إستخدام مقدرات سلسلة البواقي لعلاقة الآجل الطويل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، و الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \gamma + \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 \left(Y_{t-1} - \beta X_{t-1}\right) + \varepsilon_t$$

وذلك بطريقة (***OLS/MCO***) بعد أن يتم إستبدال β في هذا النموذج بقيمة $\widehat{\beta}$ المقدرة في النموذج الأول، و كذلك يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ بإستخدام سلسلة البواقي للعلاقة طويلة الأجل بدلا من حد تصحيح الخطأ [1].

وهذا ويطبق إختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة ***Engle– Granger*** ذات الخطوتين على متغيرين، و لكن إذا كان هناك أكثر من متغيرين، فإن هناك طريقة أكثر قوة و هي طريقة الإمكانيات العظمى التي طورها ***Johansen And Juselius*** و هي من أفضل الطرق القياسية في تقدير متجه التكامل المشترك.

2-2- إختبار Johansen And Juselius للتكامل المشترك:

تم تطوير عدد من الأساليب الإحصائية لإختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية من قبل كل من (***Stock & Watson،1988***) و(***Johansen،1988***) لتجنب القصور التي ظهر بها إختبار ***Engle– Granger*** ذو الخطوتين و التي من أهمها: أنه في حالة العينات الكبيرة فإن إختبار جذر الوحدة لحد الخطأ U_{t-1} سيكون مساويا لإختبار جذر الوحدة لحد الخطأ U_t ،كما أن إختبار ***Engle – Granger*** ذو الخطوتين في المرحلة الأولى يتم فيها تقدير الإنحرافات عن علاقة التوازن في المدى الطويل $\widehat{U}_t$، ثم في الخطوة الثانية يتم إختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الإنحرافات، و لذلك فإن أي خطا يرتكب في المرحلة الأولى سينتقل إلى المرحلة الثانية [2].

يعتمد طريقة (***Johansen And Juselius،1990***) على مقدرات الإمكانية العظمى (***Maximum Likelihood***) في إختبار وتقدير عدد متجهات للتكامل المشترك لنموذج متجه الإنحدار الذاتي (***VAR***) (***Vector***

[1] – الحويجاني, اوس فخر الدين أيوب, **اثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة**, أطروحة دكتوراه, جامعة الموصل, 2005, ص 162.

[2] – العبد الرزاق, بشير احمد فرج, الوريكان, عابد, اثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الاردن, منهج تحليل التكامل المشترك, ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة الحسين ابن طلال, 2008, ص 08.

Auto Regressive Model) ، كما أن الإختبار يساعد على إختبار متجهات التكامل المشتركة المقيدة، وإختبار معلمات سرعة التكيف ***Ajustment Parameters*** ، كما تعتمد بشكل أساسي على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها [1].

وبشكل مبسط فإن طريقة ***Johansen And Juselius*** في إختبارات التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، هي عبارة عن تعميم لإختبار(***DF***) لعدة متغيرات، ويمكن تصويره بالنموذج التالي:

$$X_t = A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + A_3 X_{t-3} + ... + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t \qquad (10)$$

وبطرح X_{t-1} من الطرفين و بإجراء عمليات حسابية بسيطة يمكن الحصول على العلاقة التالية:

$$\Delta X_t = (A_1 - I) X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + A_3 X_{t-3} + ... + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t \qquad (11)$$

و بإضافة و طرح $(A_1 - I)$ يمكن الحصول على العلاقة التالية:

$$\Delta X_t = (A_1 - I)\Delta X_{t-1} + (A_2 - I) X_{t-2} + A_3 X_{t-3} + ... + A_p X_{t-p} + \varepsilon_t \qquad (12)$$

و بتكرار العملية ل $(A_i - I)$ حيث $(i = 1,2....., p)$ نحصل على[2]:

$$\Delta X_t = \pi X_{t-p} + \sum_{i=1}^{p-1} \pi_i \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (13)$$

حيث أن: $(X_{1t}, X_{2t}, X_{3t},...., X_{nt})'$

X_t :مصفوفة متغيرات السلاسل الزمنية ذات متجه $(n \times t)$

A_1 :مصفوفة معلمات النموذج برتبة $(n \times n)$

ε_t :متجه متغيرات عشوائية برتبة $(n \times 1)$

[1] – الصفاوي, صفاء يونس, يحي, مزاحم محمد, **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط, اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR**, ص 05.

[2]– IMF WORKING PAPER WP/07/114 Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated, *Erik Hjalmarsson and Pär Österholm. C2007. P04.*

I :مصفوفة الوحدة برتبة $(n \times n)$

و حيث π ، π_i تحسب كما يلي:

$$\pi = -\left(I - \sum_{i=1}^{p} A_i \right) = \left(\sum_{i=1}^{p} A_i - I \right)$$

$$\pi_i = -\left(I - \sum_{j=1}^{i} A_j \right) = \left(\sum_{j=1}^{i} A_j - I \right)$$

وعلى ذلك فإنه من خلال رتبة المصفوفة π و التي تحتوي على معلومات الأجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية وتمثل رتبتها عدد التوليفات الخطية المستقلة والمستقرة، يمكن تحديد وجود التكامل المشترك من عدمه، وبما أن رتبة المصفوفة π تساوي عدد متجهات التكامل المشترك المستقلة، فإنه من خلال تفحص جذور المصفوفة π يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك (r):

- إذا كانت رتبة المصفوفة π مساوية للصفر ($Rank(\pi) = 0$) فإن هذه المصفوفة تكون صفرية، و تكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة، وإن المتغيرات غير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينهما ويصبح النموذج السابق (نموذج إنحدار ذاتي ***VAR*** في الفرق الأول).
- أما إذا كانت المصفوفة π تامة الرتبة ($Rank(\pi) = n$) فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة أي أنها متغيرات مستقرة.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة π ($Rank(\pi) = 1$) فانه في هذه الحالة يوجد متجه تكامل مشترك واحد و الحد πX_{t-p} هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.
- أما الحالات الأخرى لرتبة المصفوفة π فهي الحالات التي تكون فيها رتبة المصفوفة ($1 \langle Rank(\pi) \langle n$) و هذا يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا [1].

و لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، إقترح ***Johansen And Juselius*** إجراء إختبارين:

[1] – القدير, خالد بن حمد بن عبد الله, **اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**, مجلد جامعة الملك سعود, المجلة 17, العلوم الادارية2, الرياض, 2005, ص 205.

- الأول إختبار الأثر (***Trace Test***) لإختبار فرضية أن هناك على الأكثر n من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ($r = n$).

و تحسب إحصائية نسبة الإمكانية العظمى (إختبار أثر مجموع عناصر قطر المصفوفة) كما يلي:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{n}\ln\left(1-\hat{\lambda}_i\right)$$

حيث: λ_n ,....., λ_{r+1} هي أصغر قيم المتجهات الذاتية ($p-r$)، و تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r ، أي أن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي r حيث $r = 0,1,2,3,4$.

- الثاني و هو إختبار القيمة الذاتية للإمكانية العظمى($\lambda_{\max}$) الذي يحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية [1]:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T\ln\left(1-\hat{\lambda}_{r+1}\right)$$

و يجري إختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود ($r+1$) من متجهات التكامل المشترك.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية لأثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012.

من أجل توضيح أثر الإنفاق الحكومي على الواردات في الجزائر، تم إستخدام بيانات سنوية ***(1990–2012)*** لمتغيرات الدراسة الممثلة بـ(IMP ، PIB ، INF ، $PBRL$ ، DEP) ، وذلك من خلال تقدير نموذج الدراسة التالي:

$$LnIMP_t = \alpha + \beta_1 LnPIB_t + \beta_2 .LnINF_t + \beta_3 .LnPBRL_t + \beta_4 .LnDEP_t + \varepsilon_t$$

$$t = 1,2,.....,22$$

[1] - IMF WORKING PAPER WP/07/114 Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated, *Erik Hjalmarsson and Pär Österholm. C2007. P05.*

و نظرا لما بينته كثير من الدراسات أن طريقة الفحص النظري لا تؤدي إلى نتائج قاطعة بشأن طبيعة السلاسل الزمنية ،فسوف يتم إستخدام إختبار جذر الوحدة (***The Unit Root Test***) و التي تؤدي إلى نتائج أكثر دقة، و قد جرى في هذه الدراسة الإستفادة من إختبار(***ADF-Augmented Dickey-Fuller***) ،وإختبار ***Philips-Perron*** (***P.P***).

المطلب الأول: إختبار إستقرار وسكون المتغيرات (إختبار جذر الوحدة).

تم إستخدام الإختبارات الكمية ومنها إختبار (***ADF***) وإختبار (***P.P***) في الكشف عن إستقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية، و قد تم الإستغناء عن إختبار(***DF***) البسيط نظرا لعدم أخذه أو تجاهله الإرتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، وهذا يؤدي إلى عدم إتسام تقديرات المربعات الصغرى لمعادلة الإنحدار بالكفاءة.

1- إختبار **Augmented Dickey-Fuller**(**ADF**):

يتمثل إختبار (***ADF***) في تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \lambda_i Y_{t-m} + U_t$$

وبإستعراض البيانات المتعلقة بإختبار جذر الوحدة (إختبار(***ADF***)) الواردة بالجدول رقم(***07***) * يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير تحتوي على جذر الوحدة، و بالتالي يتم قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في جميع المتغيرات عند مستوى معنوية ***5%*** ، أي أنها غير مستقرة في المستوى العام (***Level***) في حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام (***Intercept***) ، و كذلك في حالة وجوده (***Trend & Intercept***)، أو عدم وجود كل من القاطع و الإتجاه الزمني العام(***None***).

* – القيم الجدولية لاختبار (ADF) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (Eviews.8) المستخدم في هذه الدراسة ، و هذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطا الداخلة في نموذج الاختبار ،و التي تم حسابها تلقائيا وفق معيار (AIC) بحد اقصى 9 فترات.

الجدول رقم (21) : نتائج إختبار Augmented Dickey-Fuller

الخصائص		مستوى المعنوية و الاختبار	إختبار Augmented Dickey-Fuller		
			Intercept	Trend & Intercept	None
القيم الحرجة Critical Values / المتغيرات		%1 %5 %10	-3.769597 -3.004861 -2.642242	-4.440739 -3.632896 -3.254671	-2.674290 -1.957204 -1.608175
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (Ln PIB)	المستوى Level	t Prob* AIC**	-1.38 0.5710 22.67	-1.52 0.7890 22.69	-0.90 0.3143 22.64
	الفروق الاولى 1st difference	t Prob AIC	-4.58 0.0018 22.81	-4.67 0.0065 22.85	-4.65 0.0001 22.73
لوغاريتم الواردات (Ln IMP)	المستوى Level	t Prob AIC	-5.61 0.0002 19.61	-5.007 0.0040 19.68	-0.35 0.5424 20.05
	الفروق الاولى 1st difference	t Prob AIC	-2.06 0.2606 20.05	-1.71 0.7034 20.09	-2.48 0.0163 19.95
لوغاريتم معدل التضخم (Ln INF)	المستوى Level	t Prob AIC	-2.36 0.1632 -9.70	-2.99 0.1562 -9.77	0.81 0.8802 -9.60
	الفروق الاولى 1st difference	t Prob AIC	-5.15 0.0006 -9.61	-5.21 0.0024 -9.59	-5.08 0.0000 -9.66
لوغاريتم الانفاق الحكومي (Ln DEP)	المستوى Level	t Prob AIC	5.33 1.0000 14.78	2.44 1.0000 14.82	2.38 0.9937 14.80
	الفروق الاولى 1st difference	t Prob AIC	-1.43 0.5455 14.96	-3.01 0.1505 14.72	-0.49 0.4897 14.97
لوغاريتم سعر البرميل من البترول (Ln P/BRL)	المستوى Level	t Prob AIC	0.25 0.9702 8.16	-1.93 0.6035 7.97	1.28 0.9447 8.09
	الفروق الاولى 1st difference	t Prob AIC	-5.26 0.0004 8.18	-5.49 0014 7.98	-4.81 0.0000 8.21

*-Mackinnon (1996) one-sided P-values.

**- تم أخذ فترة تباطؤ واحدة (P=1) حسب معيار (AIC).

أنظر الملحق رقم (01)

و تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيم (t) المحسوبة(بقيمها المطلقة) تقل عن القيم الحرجة عند ***5%***، و بأخذ الفروق الأولى (***1st difference***) للمتغيرات المستخدمة في التقدير، إتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة مما يعني رفض فرضية العدم لوجود جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة(بقيمها المطلقة) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية ***5%*** (***Ln PIB، Ln PBRL***) أو ***1%*** (***Ln DEP،Ln INF***) أو ***10 %*** (***Ln IMP***) ، ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى و مستقرة، مما يبرر المضي قدما في إجراء التكامل المشترك و تصميم نموذج تصحيح الخطأ.

و يوضح الشكل البياني رقم ***(32)*** مسار السلاسل الزمنية في المستوى العام، ومسار هذه السلاسل بعد أخذ الفروق الأولى:

الشكل رقم *(32)*: السلاسل الزمنية في المستويات و الفروق الأولى حسب نتائج إختبار Dickey–Fuller Augmented

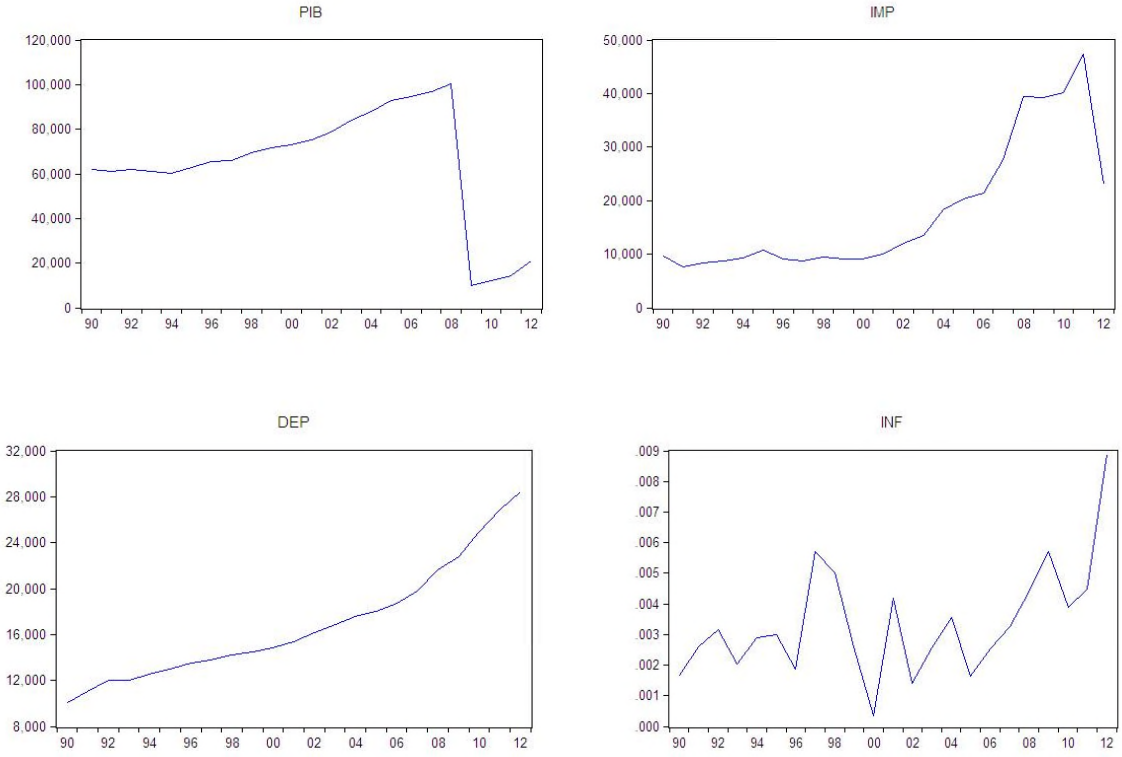

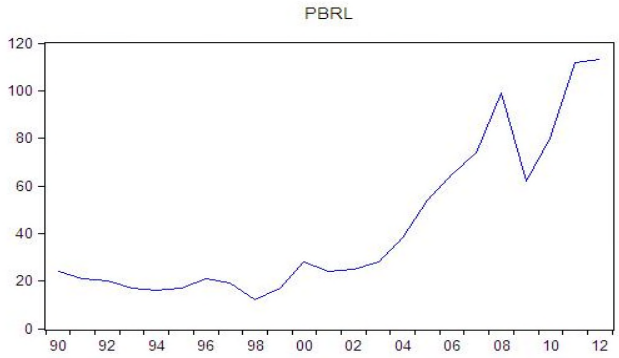

الأشكال البيانية لاختبار (ADF) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (Eviews.8) المستخدم في هذه الدراسة، و هذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق الداخلة في نموذج الاختبار.

2- إختبار Philips-Perron(P.P):

و بإجراء إختبار ***Philips-Perron*** (***P.P***) لجذر الوحدة، إتضح أنها غير مستقرة (غير ساكنة) أيضا بالمستوى العام (***Level***) و ساكنة في الفروق الأولى كما يوضحه الجدول رقم (22):*

الجدول رقم (*22*): إختبار Philips-Perron

الخصائص		مستوى المعنوية و الاختبار	اختبار Philips-Perron		
			Intercept	Trend & Intercept	None
القيم الحرجة Critical Values / المتغيرات		%1 %5 %10	*-3.769597* *-3.004861* *-2.642242*	*-4.440739* *-3.632896* *-3.254671*	*-2.674290* *-1.957204* *-1.608175*
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (Ln PIB)	المستوى Level	t Prob AIC	*-1.47* *0.5293* *22.67*	*-1.52* *0.7890* *22.69*	*-0.89* *0.3164* *22.64*
	الفروق الاولى 1st difference	t Prob AIC	*-4.58* *0.0018* *22.81*	*-4.75* *0.0056* *22.85*	*-4.65* *0.0001* *22.73*
لوغاريتم الواردات (Ln IMP)	المستوى Level	t Prob AIC	*-1.21* *0.6487* *20.42*	*-2.13* *0.5018* *20.37*	*-0.32* *0.5549* *20.40*
	الفروق الاولى 1st	t Prob	*-3.23* *0.0322*	*-2.71* *0.2400*	*-3.20* *0.0028*

* – القيم الجدولية لاختبار (PP) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (Eviews.8) المستخدم في هذه الدراسة ، و قد تم اعتماد معيار (Newey-West) بأخذ فقرتين تباطؤ لجميع المتغيرات في اختبار(PP).

	difference	AIC	20.49	20.58	20.44
لوغاريتم معدل التضخم (Ln INF)	المستوى Level	t	-2.32	-3.00	0.51
		Prob	0.1733	0.1520	0.8182
		AIC	-9.70	-9.77	-9.52
	الفروق الاولى 1st difference	t	-7.42	-10.32	-6.07
		Prob	0.0000	00.000	0.0000
		AIC	-9.52	-9.47	-9.58
لوغاريتم الانفاق الحكومي (Ln DEP)	المستوى Level	t	4.80	2.44	7.50
		Prob	1.0000	1.0000	1.0000
		AIC	14.78	14.82	14.95
	الفروق الاولى 1st difference	t	-1.2	-2.95	-0.49
		Prob	0.6373	0.1679	0.4897
		AIC	14.96	14.72	14.97
لوغاريتم سعر البرميل من البترول (Ln P/BRL)	المستوى Level	t	1.47	-1.58	3.05
		Prob	0.9986	0.7674	0.9987
		AIC	8.16	7.97	8.09
	الفروق الاولى 1st difference	t	-5.35	-15.19	-4.83
		Prob	30.000	0.0000	0.0000
		AIC	8.18	8.09	8.21

انظر الملحق رقم(*02*)

وتشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم، و ذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية (***Level***) موضع الدراسة عند مستوى معنوية ***5%*** سواء بوجود قاطع مع إتجاه عام في السلاسل الزمنية (***Trend & Intercept***)، أو في حالة عدم وجودهما(***None***)، أو في حالة وجود قاطع و بدون إتجاه عام للسلاسل الزمنية موضع الدراسة (***Intercept***).

إضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم لخلو السلاسل الزمنية موضع الدراسة من جذر الوحدة عند فروقها، لذلك فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

الشكل رقم (33): السلاسل الزمنية في المستويات و الفروق الأولى حسب نتائج إختبار Philips–Perron(P.P)

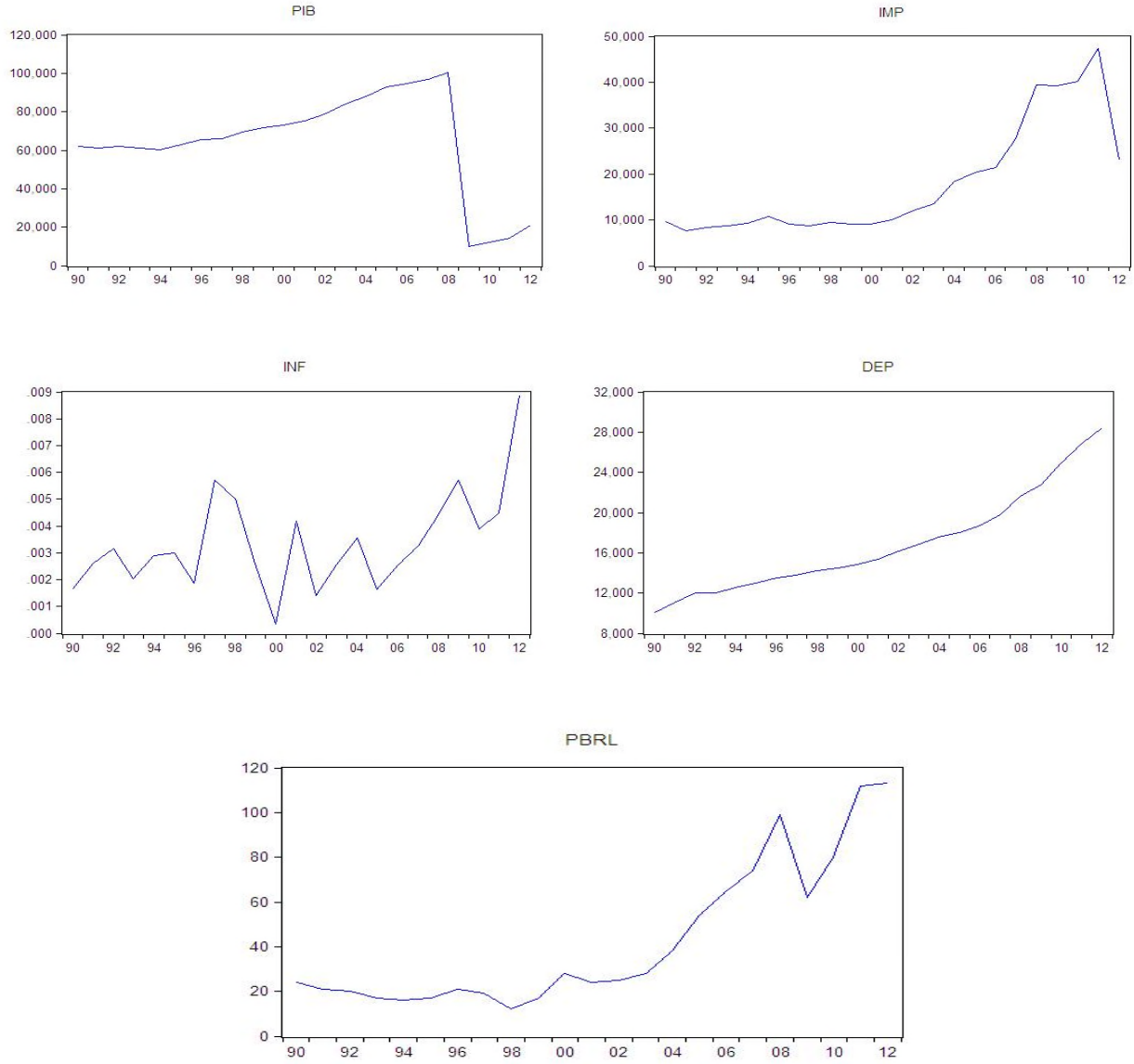

الأشكال البيانية لاختبار (**Philips–Perron(P.P)**) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (Eviews.8) المستخدم في هذه الدراسة ، و هذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق الداخلة في نموذج الاختبار.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen and Juselius .

نظرا لأن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى، سيتم إختبار وجود توازن طويل الأجل بينهم على الرغم من وجود إختلال في الأجل القصير، من خلال إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات بإستخدام منهجية (***Johansen*،1988**) و (***Johansen And Juselius*،1990**) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، و التي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل أو الأثر الرجعي (***Feedback Effec***t) بين المتغيرات موضع الدراسة، و يفترض أنها غير موجودة في منهجية (***Engle– Granger***) ذات الخطوتين).[1]

الخطوتين).[1]

وتعتمد طريقة ***Johansen And Juselius*** على إختبار عدد علاقات التكامل المشترك في نظام متجهات الإنحدار الذاتي (***VAR***)، و الذي يمثل علاقة الأجل الطويل للمتغيرات في نظام المعادلات بإعتبار أن كل المتغيرات داخلية في النموذج. و قد تم إجراء الإختبار بطريقة (***J-J***) بقاطع و بدون إتجاه زمني في معادلة التكامل وإختبار ***VAR*** و هذا ما يوضحه الجدول رقم (***23***):

الجدول رقم (*23*):إختبار Johansen And Juselius

فرضية العدم لمتجه التكامل (Vector)	القيمة الذاتية Eigen Value	اختبار الاثر Trace Statistic	القيمة الذاتية العظمى Maximal Eigen Value Statistic	القيم الحرجة Critical Values عند 1%		القيم الحرجة Critical Values عند 5%	
				اختبارالاثر	اختبار القيمة الذاتية العظمى	اختبارالاثر	اختبار القيمة الذاتية العظمى
$r = 0$ *	*0.796*	*90.44*	*33.44*	*77.81*	*39.37*	*69.81*	*33.87*
$r \leq 1$	*0.747*	*57.00*	*28.93*	*54.68*	*32.71*	*47.85*	*27.68*
$r \leq 2$	*0.581*	*28.07*	*18.29*	*35.45*	*25.86*	*29.79*	*21.13*
$r \leq 3$	*0.275*	*9.78*	*6.75*	*19.93*	*18.52*	*15.49*	*14.26*
$r \leq 4$	*0.134*	*3.02*	*3.02*	*6.63*	*6.63*	*3.84*	*3.84*

*-denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 &0.05 levels.

أنظر الملحق رقم(*03*)

[1] – خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية** .جلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 21.العدد الثاني2005. ص196.

يتضح من نتائج إختباري الأثر و القيمة الذاتية العظمى الواردة بالجدول أعلاه رفض فرضية العدم القائلة($r = 0$) بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية ***5%*** أو ***1%*** ، حيث أن القيمة المحسوبة لإختبار الأثر(λ_{Trace}) و قدرها (***90.44***) أكبر من القيمين الحرجتين (***77.81***)و(***69.71***) عند ***1%*** و ***5%*** على التوالي، أما بالنسبة للقيمة التالية لها وقدرها (***57.00***) تقل عن القيم الحرجة البالغة (***54.68***) و (***47.85***) ، وبالتالي فإن إختبار الإمكانية العظمى يدل على عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه وحيد على الأكثر للتكامل المشترك. كما أعطى إختبار القيمة الذاتية العظمى($\lambda_{\max}$) نفس نتائج الإختبار .

وبذلك يتضح أن الناتج الداخلي الخام (IMP) ممثلا للواردات في الجزائر، متكامل تكاملا مشتركا مع الإنفاق الحكومي(DEP) و الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و معدل التضخم (INF) ، وسعر النفط ($PBRL$). وتعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين الواردات (IMP) و المتغيرات (PIB ، INF ، $PBRL$ ، DEP) على الرغم من كون هذه المتغيرات غير ساكنة، و تؤكد هذه النتيجة أخيرا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها.

و قد أمكن التعبير عن معادلة التكامل المشترك بالصيغة التالية:

$$LnIMP_t = -1.324 - 0.182\,LnPIB_t - 0.556\,LnINF_t - 0.378\,LnPBRL_t + 0.0062\,LnDEP_t$$
$$\quad\quad (\mathbf{0.19141}) \quad\quad (\mathbf{0.4386}) \quad\quad (\mathbf{0.69}) \quad\quad (\mathbf{0.02432})$$

$$Likelihood = 514.8499\ Log$$

(القيم بين الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية)

يتضح من تقديرات متجه التكامل المشترك بالنموذج أعلاه، أن مرونة الإنفاق الحكومي على الواردات على المدى الطويل تساوي ***0.0062***، ما يعني بأن زيادة الواردات ب ***10 %*** تؤدي إلى إرتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة ***6.2%***، أي أن إشارته موجبة تتفق مع النظرية، وهذا يدل على أن للإستثمار الأجنبي المباشر علاقة طرديه طويلة الأجل(أثر موجب) مع الواردات.

أما باقي المتغيرات فجاءت إشارتها الجبرية سالبة مما يعني تأثيرها السلبي على الواردات على المدى الطويل، وهذا مخالف للنظرية الإقتصادية.

وأوضحت النتائج أيضا أن معاملات متجه التكامل المشترك الذي يصف العلاقة طويلة الأجل معنوية، لأن قيمة *Likelihood Log* تساوي (***514.8499***).

1- تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ:

بعد ما تم إخضاع المتغيرات محل الدراسة إلى إختبارات جذر الوحدة والتي أثبتت سكون السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى لها، و كذلك إختبار التكامل المشترك و التي دلت على وجود تكامل مشترك، تأتي الخطوة التالية والتي تتضمن تصميم متجه إنحدار ذاتي (***VAR***) على هيئة فروق أولى للمتغيرات (نموذج متجهات تصحيح الخطأ ***Vector Error Correction Model*** (***VECM***) من أجل تقدير سرعة تكيف، أي تكيف أي إختلال في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل بين الواردات و متغيرات الدراسة)، و إضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ ***Error Correction Term***، و يتم ذلك بتقدير النموذج التالي بعد إضافة قيم متباطئة كمتغيرات مستقلة مفسرة، بحيث لا يحتوي الخطأ العشوائي على إرتباط ذاتي كالتالي:

$$\Delta LnIMP_t = \alpha + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \Delta LnIMP_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \phi_j \Delta LnPIB_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \lambda_j \Delta LnINF_{t-j}$$
$$+ \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta LnPBRL_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \gamma_j \Delta LnDEP_{t-j} + \omega Ec_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث تشير معلمات $\alpha, \beta, \phi, \lambda, \rho, \gamma$ في المعادلة إلى معلمات متغيرات دالة الواردات في الأجل القصير، و يشير ω إلى معامل تصحيح الخطأ Ec_{t-1} الذي يتضمن بواقي الأجل الطويل، و يقيس سرعة تكيف الإختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، حيث تختلف ديناميكية الأجل القصير عن توازن الأجل الطويل، و يتم إضافة المتغيرات التابعة المبطاة للتأكد من أن ε_t (البواقي) ساكنة أو من نوع الضجيج الأبيض (***White Noise***).

و يوضح نتائج الجدول رقم (*24*) معاملات التكيف المقدرة، التي يتم إستخدامها لإختبار مدى قوة تأثير المتغيرات المدرجة في المعادلة على الواردات، حيث تحتوي على الأوزان التي من خلالها تدخل موجهات التكامل المشترك آلية الأجل القصير، و تقيس سرعة إستجابة الأجل القصير لعدم التوازن ***Disequilibrium*** الذي يحدث في النظام ككل.

الجدول رقم (*24*):تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات Coefficients	الاخطاء المعيارية Std.Errors	احصائية t t–statistic
C	*0.0555*	*0.00134*	*4.131*
Ec_{t-1}	*–0.023*	*0.015265*	*–1.51440*
$\Delta LnIMP_{t-1}$	*0.0202*	*0.031250*	*0.64*
$\Delta LnPIB_{t-1}$	*–0.029*	*0.00698*	*–4.272*
$\Delta LnINF_{t-1}$	*7864.23*	*39865.0*	*0.197*
$\Delta LnPBRL_{t-1}$	*40.99*	*13.30*	*3.081*
$\Delta LnDEP_{t-1}$	*0.0583*	*0.175*	*0.331*
R^2	*0.84*		
$S.E$	*0.028*		
$F-Statistic$	*12.20*		
$LogLikelih\ ood$	*–136.87*		

أنظر الملحق رقم (04)

يوضح الجدول رقم (*24*) أن التغيرات في متغيرات تساعد في تقدير التغيرات في الناتج الداخلي الخام ممثلا للنمو الإقتصادي في الجزائر، أي أن الإنفاق الحكومي يسبب الواردات حسب مفهوم ***Granger*** ،حيث أن التغير في الإنفاق الحكومي DEP في الفترة $(t-1)$ بمقدار ***10%*** فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع التغير في الواردات في الفترة (t) بمقدار ***0.64%*** مما يمثل تأثيرا ايجابيا و لكن بشكل ضعيف*،كذلك توضح النتائج قوة تأثير كل من الناتج الداخلي الخام، و معدل التضخم، و سعر النفط في الفترة $(t-1)$ على الواردات، حيث يوضح معامل التكيف المعنوي للناتج المحلي الخام (***0.029–***) على سبيل المثال أنه كل سنة يتلاشى بـ ***2.9%*** ، وهذا يؤدي إلى الوصول إلى حالة التوازن في خلال ***9*** سنوات تقريبا.

* – تحتاج النفقات الحكومية في الفترة (t) إلى التجسيد أولا ، ثم تؤثر على زيادة الناتج في الفترة (t+1) ،إذا فالمسالة تكمن في عدم تطابق الزمني بين السبب و النتيجة.

أما حد تصحيح الخطأ العشوائي Ec_{t-1} في معادلة (***VEC***) فقد أخذت الإشارة السالبة و معنوية إحصائيا، وتعني إقتصاديا أن ما مقداره ***2.3%*** من إختلالات التوازن يتم تصحيحها في السنة.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يمكن تقدير دالة الواردات بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ***Error Correction Model***(***ECM***)، و يقوم نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على إستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta LnIMP_t = \alpha_0 + \beta_1 \Delta LnPIB_t + \beta_2 . \Delta LnINF_t + \beta_3 . \Delta LnPBRL_t + \beta_4 . \Delta LnDEP_t + \alpha_1 \mu_{t-1} + U_t$$

حيث μ_{t-1} يمثل قيمة تصحيح الخطأ المتباطئ الذي يتم تقديره من المعادلة التالية:

$$LnIMP_t = \alpha + \beta_1 LnPIB_t + \beta_2 . LnINF_t + \beta_3 . LnPBRL_t + \beta_4 . LnDEP_t + \varepsilon_t$$

حيث أن تقدير نموذج تصحيح الخطأ المعطى يتطلب أن تكون المتغيرات موضع الدراسة على تكامل مشترك فيما بينهما، تتم الخطوة التالية إختبار سكون أو إستقرار عنصر الخطأ (البواقي)، بإفتراض أن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة في فروقها الأولى .

المطلب الثالث: نتائج الدراسة وأبعاد النفقات الحكومية على المستوى الإجمالي.

تم في هذا الجانب التطبيقي محاولة الإجابة على فرضية الدراسة، من خلال محاولة قياس تأثير الإنفاق الحكومي على الواردات في الجزائر ، حيث تم التعرض في الجزء الأول منها إلى تحديد النموذج المستخدم في الدراسة، وتم تطبيق تحليل التكامل المشترك و نموذج متجهات تصحيح الأخطاء على البيانات السنوية للفترة ***1990-2012*** لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الواردات في الجزائر.

ليتم في الجزء الثاني منها دراسة الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج خلال الفترة ما بين (***1990-2012***)، حيث يقوم البحث بإستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية بإستخدام إختبارات السكون للمتغيرات معبرا عنها في مستوياتها اللوغاريتمية، التكامل المشترك، و نماذج تصحيح الخطأ.

أما الجزء الثالث فقد تبين فيه من خلال تحليل الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية (إختبارات السكون للمتغيرات، إختبار التكامل المشترك ، تقدير نموذج تصحيح الخطأ) ما يلي :

1- دلت نتائج إختبارات السكون للمتغيرات (***Philips& Perron – Augmented-Dickey-Fuller***) أن جميع متغيرات الدراسة الإقتصادية تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة (غير مستقرة) في مستواها، في حين تصبح مستقرة في الفروق الأولى ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

2- تبين من إختبار التكامل المشترك بطريقة ***Johansen And Juselius*** أنه يوجد متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والواردات.

3- تبين من تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ أن الإنفاق الحكومي يساهم في الواردات ولكن بشكل ضعيف في الأجل القصير، ويرجع هذا إلى ضعف ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر، و عدم إستفادة السلطات منه على وجه الخصوص نظرا للعوامل المرتبطة بمناخ التسيير الحكومي في الجزائر مثل: مدى قبول الإستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الإستقرار السياسي، مدى ثبات أسعار الصرف، معدلات التضخم، نظام الضرائب، التي أثرت على قرارات الدولة خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال العقدين الأخريين من القرن الماضي.

4- في حين تم رفض النتيجة المتحصل عليها عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث وجد أن الإنفاق الحكومي غير معنوي إحصائيا، في حين بين نفس النموذج معنوية معلمات المتغيرات الأخرى للنموذج، وتأثيرها الإيجابي على الواردات في الأجل القصير، وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

5– إن معدل الواردات خلال هذه الفترة عرف عدة تغيرات وتقلبات نتيجة لعدم إستقرار الإقتصاد الوطني ككل، ولقد كان لمساهمة إنتاج صناعة المحروقات الأثر الكبير والإيجابي على معدل الواردات، بإعتبار هذا القطاع المحرك الحقيقي للنمو الإقتصادي في الجزائر، و إستحواذه على حصة الأسد من الناتج الداخلي الخام (أكثر من ***45 %***).

بناءا على النتائج المتوصل إليها من الدراسة يمكن أن نرسم أبعاد النفقات الحكومية في الجزائر، والتي بدورها تعتمد إعتمادا شبه كلي على عوائد المحروقات لتغطية نفقاتها.

وبالرغم من مساهمة القطاع النفطي في الإقتصاد الجزائري، إلا أن الفترة المتميزة بإرتفاع أسعار النفط تتطلب التفكير بروية في إستخدام هذه العوائد. ولهذا لابد أن نسجل:

1– أن النفط عبارة عن مورد ناضب، وفي أكثر السيناريوهات المتفائلة عالميا لا يتجاوز العمر الإفتراضي للنفط ***130*** سنة، وهذا يعني أن العالم يسعى إلى إكتشاف وتطوير بدائل للنفط تكون ما أمكن أقل إضرارا بالبيئة.

إن الرهان اليوم أمام الدول خاصة الصناعية منها هو البحث عن البدائل الطاقوية الأقل تكلفة والأقل تلوثا، وهذا ما يطرح إمكانية حتى وإن كان ذلك مستبعدا، وصول اليوم الذي يصبح فيه النفط مجرد مخزون بدون قيمة كما هو واقع مع مناجم الفحم الحجري.

مثل هذه الملاحظة تدعو إلى ضرورة الإستفادة من الطفرة النفطية القائمة في تمويل تطوير الطاقات والتكنولوجيات التطبيقية البديلة للنفط، حتى لا تجد الدولة بعد نضوبه النفط نفسها مستوردة للطاقة.

تعاني الجزائر في هذا الخصوص من عدم القدرة على إستغلال النفط في إنتاج بعض أنواع الطاقة التقليدية، وهذا ما نلاحظه كل سنة عند مناقشة قانون المالية السنوي، أين تطرح مسألة الطلب المتزايد على المازوت وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات منه محليا، مما يؤدي إلى إمكانية إستيراده من الخارج، وإذا كان الأمر مطروحا بهذه الحدة مع مصادر الطاقة التقليدية فإن الأمور ستكون أعقد مع البحث عن الطاقات البديلة.

2– تتميز المرحلة الحالية من الإقتصاد بكونها إقتصاد المعرفة، لكون مصادر التنافسية أصبحت تتمحور حول عوامل ذات صلة بالمعرفة، لقد أصبحت المعرفة موردا قادرا على تكوين الثروات والإرتقاء بنوعية الحياة، لأنها تستخدم من أجل إتخاذ قرارات أفضل تنتهي إلى إتخاذ قرارات عقلانية.

وبالتالي فتنمية تنافسية الإقتصاد تكمن في الإهتمام بمجالات المعرفة، وهذا ما يقتضي إعادة هيكلة النفقات العامة بتوجيهها نحو التعليم العالي، البحث والتطوير، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، البنية الرقمية....الخ، ذلك أن حصة الإنفاق على التعليم في الجزائر هي في حدود ***% 5.3*** من الناتج المحلي الخام سنة ***2003***، في حين وصل في تونس إلى ***% 6***، وفي إسرائيل إلى ***% 6.3***، وتعتبر حصة الإنفاق على البحث والتطوير ضعيفة بالمقارنة مع المعدلات الإقليمية والدولية، وعموما فإن موقع الجزائر في سلم التنمية البشرية يجعلها في المرتبة ***103*** عالميا من أصل ***177*** دولة مصنفة سنة ***2003*** ، مرتبة مباشرة بعد الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعدل ***0.722*** وهي بذلك تعتبر ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

3– لا يمكن تصور مناخ ملائم للأعمال دون الإهتمام بالعوامل التي ترسي أسس بناء الحكم الراشد، وبالتالي لابد أن تتجه النفقات العمومية نحو إعادة هيكلة الإدارات العمومية وتحسين أساليب تسييرها في إتجاه شفافيتها، وإخضاعها للمساءلة، وهذا ما يجعل الجزائر متأخرة في التصنيفات المتعلقة بسلامة ممارسة الأعمال والإستثمار نتيجة البيروقراطية، تأخر الجهاز القضائي.....إلخ.

4– بالرغم من تطور مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري، إلا أن مساهمته في الإقتصاد ككل ضعيفة، لأن قطاع المحروقات هو المهيمن وهو بدوره يحتل أكبر حصة من الناتج المحلي الخام، وتعتبر أهم المؤسسات العاملة في هذا القطاع عمومية.

ومهما كانت المبررات التي يمكن بها تبرير وجود قطاع عام قوي، إلا أن التجارب العالمية تبين أن أداء المؤسسات العمومية عموما أقل من أداء المؤسسات الخاصة، ولا يمكن أن يكون هناك تطور للقطاع الخاص ما لم تتدخل السلطات العمومية لتهيئة المناخ الملائم لذلك.

إن التنمية الإقتصادية لا يمكن شراؤها أو تحقيقها ما لم تكن هناك طبقة من رجال الأعمال في السوق الداخلية قادرة على الإبداع والمتميزة بروح المخاطرة. ثم لا يمكن أن يكون هناك تدفق واسع للإستثمارات الأجنبية المباشرة إذا كان حجم الإستثمار المحلي الخاص متواضعا، وإذا لم يعد من وظائف الدولة اليوم القيام بالإستثمار فإن من وظائفها الإنفاق على تحسين المناخ الملائم للقطاع الخاص وإزالة العراقيل أمامه.

5- من المجالات الواجب الإهتمام بها في ظل توفر الموارد، ضبط أوضاع المالية العامة بإصلاح النظام المالي : هياكل، مؤسسات، إجراءات، موارد بشرية،.....إلخ، وهذا بإصلاح النظام الموازني بشكل يجعله قادرا على ضمان إستمرارية المالية العامة في المدى الطويل، وتحقيق العدالة بين الأجيال.

ويسمح في ذات الوقت بممارسة الرقابة على الإنفاق العام، ومعرفة مستوى النشاط الحكومي في إتجاه خدمة المجتمع.

إن إستقرار المالية العامة في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا بتنمية القطاعات التي بإمكانها توفير موارد بديلة عن النفط لصالح الخزينة العمومية، وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للإقتصاد الجزائري لمعرفة القطاعات المؤهلة أكثر لتوليد المداخيل.

المبحث الثالث: الصناديق السيادية كأداة لتحقيق الأهداف الإقتصادية وترشيد الإنفاق العام.

تنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائدات الخوصصة، أو الفوائض المالية العامة، أو كل هذه الموارد مجتمعة .أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض تقليدية متعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، أو أموالا لمؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة، أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد.

وعلى الرغم أنه من الصعب تقديم تعريف واضح لصناديق الثروة السيادية (**Institute Wealth Fund**)، فإنه يمكن الإعتماد على واحدة منها والتي قدمها معهد صناديق الثروة السيادية حيث يعرفها كالتالي: ***"صناديق الثروة السيادية***

هي صناديق استثمار ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرته،ا لأهداف إقتصادية كلية، ومتوسطة وطويلة المدى، يتم بناءها من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصيص أو فوائض المالية العامة أومن تراكم الفوائض البترولية [1] ". من منظور أوسع يمكن النظر إلى الصناديق السيادية على أنها مؤسسة من المؤسسات المالية العامة دورها إدارة الأصول الأجنبية المملوكة للحكومات.

حيث شهد القرن الحالي نشؤ صناديق سيادية في الاقتصاديات العربية عامة والجزائر خاصة، سمي بصندوق ضبط الموارد في سنة 2000 مصدره عوائده النفط، بما أن إيرادات النفط تتميز بالتذبذب نتيجة عدم استقرار أسعار النفط، فالهدف من إنشاء الصندوق هو تمويل عجز الميزانية من الفوائض في العائدات النفطية وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية.

المطلب الأول: دور صندوق ضبط الموارد في إستقرار الإقتصاد الوطني.

أدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط[2]، ومنها الجزائر ولمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتركت في أهدافه وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق بصندوق ضبط الموارد.

1 – ماهية صندوق ضبط الموارد وأهميته : نبرز ماهية وأهمية صندوق ضبط الموارد في مايلي:

1-1- تعريف صندوق ضبط الموارد: تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذا حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دج بسبب إرتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1213.2 مليار دينار[3] خلال نفس السنة، ومن أجل الإستفادة من هذه الفوائض وإستعمالها في الحفاظ على إستقرار الميزانية العامة للدولة، وبالنظر لعدم اليقين الذي يميز

[1] - محمد العريان، **صناديق الثروة السيادية وفق المعتاد الجديد** ، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، 2010 ،ص44.

[2] - ماجد عبد الله المنيف، **صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية** ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35 العدد 129 ،السنة 2009 ،ص20 .

[3] - بوفليح نبيل،**صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،العدد4 ، 2010، ص84 .

أسعار النفط على المدى البعيد والمتوسط، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية النفطية والذي يعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة في نفس السنة.

تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي[1] الذي صدر في 27 جوان 2000 ، حيث حدد من خلال هذا القانون نوع، وأهداف، ومجال عمل الصندوق، وكذلك أدخل عليه عدة تعديلات في سنة 2004 من خلال قانون المالية لسنة 2004 [2]، وقد أضاف هذا التعديل تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية الخارجية [3] في جانب الإيرادات لهذا الحساب، أما التعديل الثاني جاء سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي2006 [4]، وقد أضاف إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دج، إن هذا الصندوق ***ضبط الموارد*** ينتمي إلى ***الحسابات الخاصة***[5] بالخزينة في الجزائر والذي أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على مايلي:

يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم103 – 302 بعنوان " **صندوق ضبط الموارد** " ويقيد في هذا الحساب جانبين جانب الإيرادات وجانب النفقات، حيث أن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد، بإعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في إمتصاص فوائض الجباية النفطية، وإستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى ميزانية الدولة نتيجة إنهيار أسعار المحروقات، لكن يمكن أن يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية.

[1]- صدر في الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان2000

[2]- قانون رقم 23.22 المؤرخ في4 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 المتظمن لقانون المالية لسنة 2004.

[3]- وفقا للمادة 66 من قانون23 . 22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 والمتظمن قانون المالية 2004.

[4]- أمر رقم06 . 04 المؤرخ في 19 جمادئ الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006.

[5]- **الحسابات الخاصة** : هي جميع العمليات المالية المترتبة عن خروج أموال من الخزينة أو دخولها بصورة غير نهائية فهي لا تعتبر إيراد أو إنفاقا بالمعنى الصحيح للكلمة بل هي أموال تدخل للخزينة على أن تخرج منها بعد والعكس صحيح للتفصيل أكثر الرجوع إلى حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية ،دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2001 ،ص92 .

1-2- أهمية صندوق ضبط الموارد: يستمد صندوق ضبط الإيرادات أو الموارد أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية فعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية [1]:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة والإنتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض.

يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من أي إرادات النفط للأجيال المقبلة، وهنا يسمى صندوق الإدخار.

يمكن القول بأن صندوق ضبط الموارد يمثل أداة هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته، خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة بين الإقتصاد الجزائري، وقطاع المحروقات والذي ظهر تأثيره من خلال عوائد المحروقات، مما يؤدي للتعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواء سلبية أو ايجابية، الناتجة أساسا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الإقتصاد الجزائري نتيجة الإرتباط الكبير لأداء الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

2- فعالية صندوق ضبط الموارد في ضبط ميزانية الدولة:

نستعرض هنا، تأثيرات صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز ميزانية الدولة، تخفيض عجز الخزينة العمومية والتقليل من حجم المديونية.

2-1- الوضع العام للميزانية العامة للدولة: تعتبر الميزانية العامة للدولة أهم أدوات السياسة المالية للدولة في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي، وضمان تحقيق الإستقرار يكون من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام، والإيرادات العامة، وإعادة توزيع الدخل، والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية [2].

إن عجز الميزانية عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة، والنفقات المتوقعة للدولة، ويأخذ عجز الموازنة شكليين أحدهما يكون ناتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية التزايد في

[1]- زغيب شهرزاد وحليمي حليمة،**الإقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال**،مجلة دراسات إقتصادية،العدد 11 ،أوت 2008 ، الجزائر،ص9 .

[2]- **لعنة الموارد** : هو مفهوم يطلق على التناقض الموجود بين زيادة الموارد الطبيعية الغير متجددة لكن في المقابل نجد قلة الإنتاجية والتنافسية في القطاعات الأخرى الغير نفطية ما يؤدي إلى سوء إدارة حكومية للموارد.

النفقات العمومية، والذي يصيب الدول النامية من بينها الجزائر، أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الإقتصادية التي تخلق هذا العجز في الميزانية العامة وهذا يظهر في الإقتصاديات المتطورة[1].

2-2- تأثير صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة:

لتحديد الدور الذي يقوم به الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة لدينا الجدول الآتي:

جدول رقم (25) : يوضح تغطية صندوق ضبط الموارد لعجز الميزانية للفترة 2000 – 2012 الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	سعر النفط المرجعي المعتمد لدى إعداد الميزانية دولار للبرميل	موارد صندوق ضبط الموارد مليار دينار دينار	رصيد الميزانية العامة مليار دينار	نفقات الميزانية مليار دينار
2000	19	453	360.6	1178.1
2001	19	124	455	1321
2002	22	27	446.9	1550.6
2003	19	449	-333	1691.8
2004	19	623	-392	1801.8
2005	19	1369	-315	2052
2006	19	1798	-1862	2660.6
2007	19	1739	-2116	2482.8
2008	37	2288	-2119	2305
2009*	37*	400	-2296	2598
2010 *	37*	1318	-2779	3023
2011 *	37*	2300	-2343	3184
2012 *	37*	2600	-24.39	3291

المصدر: Rapport annuel،Banque d'Algérie 2013 بالنسبة للإحصائيات حتى 2012 بتصرف
*FCE: Mouloud Hedirm،p7، note de présentation du projet de la loi des finances pour 2013

يوضح الجدول رقم (25) تطورات كل من السعر المرجعي عند إعداد الميزانيةإ وموارد صندوق ضبط الموارد التي تستمدها من الفائض الناتج عن الفارق بين الجباية النفطية المحددة في الميزانية على أسعار السعر المرجعي المحدد لدى وزارة المالية، والجباية النفطية الحقيقية المنجرة عن مبيعات النفط المحسوبة على أساس السعر البترول الحقيقي في الأسواق الدولية، وكذا رصيد الميزانية ونفقات الميزانية العامة، حاولنا عرض هذه العناصر الأربعة لمعرفة تأثر كل عنصر من هذه العناصر ودور صندوق ضبط الموارد، فمن خلال الجدول أعلاه نستخلص عدة ملاحظات نوردها فيما يلي:

[1]- مسعود درواسي ، مرجع سبق ذكره،ص224 .

– بالنسبة للسعر المرجعي في بداية الألفية كانت الجزائر تعتمد على سعر مرجعي لإعداد الميزانية بلغ 19 دولار للبرميل للسنوات 2000 وإلى غاية 2007، لكن مع الإرتفاع الذي تشهده أسعار النفط التي بلغت سنة 2008 حوالي 147 دولار للبرميل ومتوسط سعر 99 دولار للبرميل، جعل الدولة ترفع السعر المرجعي إلى37 دولار للبرميل عند إعداد مشروع الميزانية.

– تزايدت موارد صندوق ضبط الموا رد بشكل مستمر منذ إنشائه فقد بلغت موارد الصندوق سنة 2000 حوالي 453 مليار دج لترتفع سنة 2008 إلى 2288 مليار دج، إلا أنه سنة 2009 شهدت إنخفاض سعر النفط، إذ بلغت موارد الصندوق 400 مليار دج سنة 2009، لترتفع إلى 2600 مليار دج سنة 2012.

– شهد رصيد الميزانية في بداية الألفية فائض إلا أنه سنة 2003 شهد إنخفاض حاد، بسبب العجز في الميزانية بلغت قيمة العجز سنة 2003 حوالي 333 مليار دج، ليزداد عجز الميزانية إرتفاعا لغاية وقتنا الحالي، هذا نتيجة النفقات المتزايدة.

– شهدت النفقات العمومية إرتفاعا كبيرا سنة 2008 مقارنة مع سنة 2000، بلغت النفقات الميزانية سنة 2008 حوالي 2305 مليار دج لترتفع سنة 2012 إلى حوالي 3291 مليار دج، هذا ناتج عن مجموعة البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة لبعث التنمية والإستقرار وتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي الداخلي من زيادة في الأجور، زيادة النفقات المرتبطة بالإستثمار في قطاع البناء والسكن والطرقات، وكذا دعم المواد الواسعة الإستهلاك التي شهدت إرتفاع في الأسواق الدولية [1]، ما جعل ميزانية الدولة تشهد عجزا مستمرا وكبيرا وفيما يخص تغطية العجز من قبل صندوق ضبط الموارد وبالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه نستخلص مايلي:

– خلال الفترة 2000 – 2008 لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل عجز الميزانية، بحيث شهدت موارد الصندوق إرتفاعا ولم يسجل إنخفاضا، هذا يدل على أن الدولة لم تقوم بإقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز،

[1] - FCE: Mouloud Hedirm , note de présentation du projet de la loi des finances pour 2013,p08.

بل الإعتماد على مصادر أخرى لتمويل العجز [1]، إلا أنه في سنة 2009 سجلت إنخفاض لموارد الصندوق نتيجة إنخفاض أسعار النفط، و يؤدي بنا ذلك للإستنتاج بأن سنة 2009 قامت الجزائر بتمويل عجز الميزانية من خلال الصندوق بسبب إنخفاض الجباية النفطية، نتيجة إنخفاض أسعار النفط، لذلك شهدت موارد الصندوق إنخفاضا من 2288 مليار دولار سنة 2008 إلى 400 مليار دولار سنة 2009.

وعليه، هذا ما يدل على أن رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق وإستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث نتيجة إنهيار أسعار النفط عن المستوى المطلوب، وبالتالي هذا ما يتوافق مع أهداف الصندوق.

***3*– أثر صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الخزينة** : لإستخلاص الأثر لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (26): يوضح تمويل صندوق ضبط الموارد للعجز الخزينة للفترة 2000 – 2011 المبالغ بمليار دينار

السنوات	2005–2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العجز الخزينة المغطى من ص.ض.م	0	92	532	758	364	792	1761
الإيرادات النفطية الموجهة لـ ص.ض.م كل سنة	3045	1798	1739	2288	401	1502	1529
نسبة العجز الكلي للخزينة والمغطي من ص . ض. م	0 %	% 5.10	% 30.60	% 33.10	% 90.80	% 52.70	% 115.20
رصيد ص. ض. م في نهاية السنة 12/31	1843	2931	3216	4280	4316	4843	5382
نسبة الموارد الكلية لـ ص.ض.م المخصص لتمويل العجز في الخزينة	0 %	3 %	% 16.30	% 24.40	% 28.80	% 34.40	% 44.40

المصدر :تقرير وزارة المالية 2012. ص .ض.م:صندوق ضبط الموارد

من خلال الجدول رقم (26) نستوضح ما يلي:

– خلال سنوات 2000 - 2005 لم يسجل عجز الخزينة المغطى من طرف صندوق ضبط الموارد، هذا ناتج إلى أن صندوق ضبط الموارد قبل 2006 لم يكن من مهامه تمويل عجز الخزينة، إلا بعد التعديل القانوني الذي جاء في سنة 2006 .

–من خلال بيانات الجدول رقم (26) نلاحظ أن نسبة العجز العام للخزينة المغطى من صندوق ضبط الموارد في تزايد، فقد بلغ سنة 2006 حوالي نسبة 5.1 % ليرتفع سنة 2007 إلى نسبة 30.6 % ليستمر ليصل في سنة 2009 في

[1]- كاللجوء للقرض الداخلي من بنك الجزائر.

حدود نسبة 91 %، ليصل أعلى قيمة له في سنة 2011 بنسبة 115.2 %، أي أن الخزينة العمومية إستهلكت كل إيرادات الصندوق الموجهة لعجز الخزينة مع زيادة بنسبة 15 % أخذتها الدولة من أموال الصندوق مخصص لأغراض أخرى.

– عند ملاحظتنا للجدول رقم (26) نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الموارد في نهاية السنة 12/31، في نمو متزايد هذا ناتج عن التراكم المسجل في فوائض الإيرادات النفطية لكل سنة والمخصصة لصندوق ضبط الموارد، فقد زاد من 1843 مليار دج بالنسبة للسنوات الخمسة 2000 – 2005 منذ إنشائه ليصل إلى 5382 مليار دج سنة 2011، وهذا ناتج للإيرادات البترولية المتزايدة.

– نسبة الموارد الكلية لصندوق ضبط الموارد المخصصة لتمويل عجز الخزينة في تزايد ونمو، فقد بلغت سنة 2006 نسبة 3 % من الموارد الكلية لصندوق ضبط الموارد والمخصصة لتمويل العجز، لترتفع سنة 2007 إلى نسبة 16.3% من الموارد الكلية للصندوق والمخصصة لتمويل عجز الخزينة، لتصل إلى ضعف النسبة المسجلة سنة 2007 في سنة 2010 حوالي نسبة 34.4 % من الموارد الكلية لصندوق ضبط الموارد، والمخصصة لتمويل العجز لتزداد سنة 2011 إلى نسبة % 44.4 من الموارد الكلية للصندوق والمخصصة لتمويل العجز في الخزينة، هذه الموارد المخصصة لتمويل العجز والتي تشهد تزايد نتيجة لتزايد العجز المسجل في الخزينة العمومية [1].

وللتوضيح فإن هذه التخصيصات المتزايدة لتغطية العجز تم ملاحظتها أنها تزايدت منذ سنة 2006 ، هذا راجع إلى قيام الدولة بالتسديد المسبق للمديونية في سنة 2006، وبما أن أهداف الصندوق هي تمويل عجز المديونية والخزينة ما جعل الجزائر تخصص نسبة كبيرة من إيرادات صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الخزينة بما أن المديونية قد سددت، مما يتبين لنا بأن صندوق ضبط الموارد هو الأداة التي من خلالها الدولة الجزائرية تغطي عجوزات الخزينة، نتيجة النفقات المتراكمة بسبب المشاريع الحكومية الهادفة لتحقيق التنمية الاجتماعية ، الإقتصادية ، العلمية..... الخ.

[1]- هدى بوحنيك ، **دور بنك الجزائر في تسيير عمليات المالية المرتبطة بالخارج**، مجلة الباحث العدد 08 ، 2010، ص 113 بتصرف.

4- تطور وضعية صندوق ضبط الموارد:

عرفت وضعية صندوق ضبط الموارد إرتفاعا ملحوظا منذ إنشائه، ذلك راجع بصفة أساسية للتطورات السريعة في السوق النفطية العالمية، التي أثرت على وضعية الصندوق والجدول رقم (27) يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد.

جدول رقم (27): يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2000 – 2012

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	2000 2009 –	2010	2012
المـــــــوارد			
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	4280.072	4316.465	4848.837
فائض قيمة الجباية البترولية	9270.537	5634.775	7143.157
الإستخدمـــــــات			
تخفيض عجز المديونية	2600.172	0	0
تسبيقات لبنك الجزائر	607.956	0	0
تمويل عجز الخزينة	1745.944	791.939	1761.455
رصيد الصندوق في نهاية السنة 12/31	4316.465 12	4842.837	5381.702

SOURCE : MINISTERE DES FINANCES 2012، RAPPORT DE PRESENTATION DU PROJET DE LOI DE FINANES COMPLEMENTAIRE،2012،P6.

من خلال الجدول رقم (27)، وفيما يخص موارد الصندوق فنلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الموارد، يعتمد إعتمادا كليا على فائض قيمة الجباية النفطية، والتي بلغت مستويات قياسية، بسبب إرتفاع أسعار النفط وكذا إعتماد سعر مرجعي 37 دولار برميل . فيما يخص إستخدمات الصندوق فقد إستخدمت موارد الصندوق منذ إنشائه في تخفيض المديونية العمومية وبالأخص المديونية الخارجية إلا أنه سنوات 2010 و 2012، لم تقتطع من الصندوق فيما يخص تخفيض المديونية، وكذا تسبيقات لبنك الجزائر، إلا أنه من الملاحظ أن الدولة حاولت إستخدام موارد الصندوق مباشرة إتجاه عجز الخزينة وبالتالي ميزانية الدولة، فقد إرتفعت الإقتطاعات لعجز الخزينة من 791 مليار دج سنة 2010 إلى 1761 مليار دج سنة 2012، ناتج عن العجز الكبير الذي تعاني منه خزينة الدولة، وهذا ما جعل الصندوق يخصص موارده إتجاه تمويل عجز الخزينة وهذا ما يتوافق مع أهدافه.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

إن إعتماد الإقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي، جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي.

كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، ويمكن رد أسباب توسع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي :المحدد الاقتصادي والمذهبي، المحدد الاجتماعي، وأخيرا المحدد الأهم وهو المحدد المالي، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها.

وعلى هذا الأساس يمكننا الحديث عن الآثار التي يمكن تنجر من خلال تذبذب أسعار النفط على النفقات الحكومية في الجزائر.

1- آثار عدم إستقرار سوق النفط على النفقات الحكومية في الجزائر:

إن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية المنتهجة على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي إنتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات توسيع إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي مما إستدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع الاستهلاكية[1].

[1]- مخلفي أمينة، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات) دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص122.

ومن أجل معالجة الإختلالات السابقة، يمكن إبداء بعض الإقتراحات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تلعب دورا في التنمية الاقتصادية . إذ ينبغي على السلطات المالية والنقدية مراعاة الجوانب التالية[1]:

1-1- فيما يخص سياسة الإنفاق العام يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، وهذا من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر باستغلال الوفرة المالية التي يترجمها إرتفاع إحتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج في القطاعات، وتشجيع الإستثمار الحكومي المنتج، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الإقتصادية.

1-2- فيما يتعلق بالسياسة الضريبية فيجب رد الإعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات، أي توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي، وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل.

1-3- لابد على السلطات في سياستها الإئتمانية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية، وتبني مزيد من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بخوصصة البنوك العمومية وفتح رأسمالها، وتسهيل إعتماد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنبا للأزمات البنكية.

1-4- كما يجب عليها أيضا تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الإستثمارات الطويلة الأجل، بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي وتطوير مؤسسات الإدخار التعاقدي حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للاستثمار.

2- عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:

يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذلك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق

[1]- العوفي حكيمة، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 05 ، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية ، جامعة معسكر، أفريل 2014، ص10.

النمو المطلوب في الإقتصاد الوطني ، وهو تصرف يهدف إلى تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ، وإعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على انه ‹‹ التزام" الفعالية "في تخصيص الموارد و"الكفاءة "في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع›› .

إن اعتماد الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية ، إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل : إستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات ، وهناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي [1]:

***3-1-* تحديد الأهداف بدقة:** يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

***3-2-* تحديد الأولويات:** تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط ، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة إستخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه، ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

***3-3-* القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام:** يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها ، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين [2].

---

[1]- خالد المهايني، **الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة**، مجلة إدارة المال العام– التخصيص والاستخدام –،المنظمة العربية للتنمية الإدارية– أعمال المؤتمرات–مصر، 2010 ، ص95 .

[2]- عثمان محمد غنيم ، **التخطيط أسس ومبادئ عامة** ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2004 ، ص94

وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي[1] :

أ – الفعالية الإجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين)، وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الإجتماعي والإقتصادي ، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين ، وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

ب – نوعية الخدمات المقدمة(وجهة نظر المستفيدين)، وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

جـ – فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين)، والتي تقود إلى إستغلال أمثل للموارد الموظفة.

3-4- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية. فإنه لابد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الإنحراف ، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة ، لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها، وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيها ايجابيا .

4- دعم الشفافية والنزاهة في إدارة وتسيير الأموال العامة للدولة:

يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية إنطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة كما تؤثر مباشرة في

[1]- سعد بن صالح الرويتع ، **قياس الأداء في الوحدات الحكومية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز–الاقتصاد والإدارة–، العدد 2 ، الرياض ، 2002 ، ص65.

حجم استخدام الموارد المالية للدولة، الأمر الذي يتطلب ضرورة أن تتحلى هذه السياسة بالشفافية والنزاهة لأجل الحفاظ على موارد الدولة وقايتها من الهدر والتبذير واستخدامها بيركثر كفاءة.

4-1- الإجراءات المتخذة لأجل عصرنة أنظمة الميزانية في الجزائر

من أجل تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وشفافة وقابلة للتقدير من قبل الحكومة، عكفت هذه الأخيرة على تنفيذ إصلاحات تهدف إلى عصرنة أنظمة الميزانية، ومن بين أهم الأنشطة المسجلة في هذا الإصلاح نذكر:

- مرا جعة كاملة لأنظمة إعداد، تنفيذ، محاسبة، مراقبة، ومتابعة والمعالجة الآلية لميزانية الدولة من خلال وضع ميزانية لسنوات عديدة مع إلزامية تحقيق نتائج ايجابية[1] ، ووضع إطار للنفقات على المدى المتوسط ، يحدد أهداف الإيرادات والنفقات لكل قطاع ويضمن الإنسجام بين إسقاطات الاقتصاد (CDMT) الكلي وتحضير الميزانية.
- إعادة هيكلة عملية تنفيذ الإنفاق العام من خلال صياغة دورة جديدة للإنفاق يؤخذ التوجهات الجديدة للميزانية في الإعتبار، حيث تم إصدار نظام تنفيذي جديد للميزانية يصدق لاموع تدفقات التسيير الناتج عن النظام ومحددا لإجراءات النفقات (الوصف المفصل للعمليات، توزيع ادوار المشرفين على النفقات من أمرين بالدفع ومراقبين ماليين ومحاسبين.)
- و ضع موازنة متعددة السنوات ترتكز على النتائج المحرزة (مقدرة بمؤشرات الأداء)، وتحسين عرض الميزانية ونشرها من خلال وضع برامج معلوماتية لتحضير الميزانية.
- تحسين نوعية المراقبة وإدماج الميزانية والمحاسبة على مستوى المعلوماتية، وفي هذا الإطار تم خلق إدارة مكلفة بإصلاح الميزانية في النظام الهيكلي الجديد لوزارة المالية.

[1]- تم تحقيق تجربة رائدة في إعداد ميزانية متعددة السنوات بمشاركة خمس وزارات وهي المالية، الصحة، الأشغال العمومية، التعليم العالي والنقل.

5- آليات ترشيد الإنفاق العام:

يمكننا أن نعطي جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العام وضمان تحقيق أهدافه، هذه الآليات مستقاة أساسا من ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 2008 والذي تمّ تحديثه سنة 2010 ضمن مساهمات صندوق النقد الدّولي في مبادرة "المعايير والمواثيق "وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية في مجال الحوكمة تهدف إلى دعم الجهود الرّامية إلى إدخال تحسينات على النظام المالي العالمي.

يقدّم الميثاق مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية . و يستند الميثاق إلى المبادئ الأربعة التالية [1]:

***5-1-* وضوح الأدوار والمسؤوليات** : يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الإقتصاد الخاصة، مع ضرورة توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة .وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة و معلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون إختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.

***5-2-* علانية عمليات الموازنة** : ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن- تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الإقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة .ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها و الإبلاغ بنتائجها.

***5-3-* إتاحة المعلومات للإطلاع العام** : ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة .كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

[1] – دحماني محمد أدريوش، ناصر عبد القادر، **النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر** :بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدودARDL ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 11 ، 2012، ص11.

***5-4-* ضمانات موضوعية** : بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها .كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الدّاخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.

المطلب الثالث: العراقيل التي تقف أمام سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

رغم الاستثمارات الضخمة التي برمجتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بداية بمرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة البرامج التنموية في مطلع الألفية الثالثة والاعتمادات المالية المرصودة لها في شكل برامج إنفاقية مهمة ، إلا أن أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كانت محدودة ولم تكن عند الطموح المرغوب فيه، وهذا ما يدل على وجود معوقات تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة، الأمر الذي انعكس بالسلب على التقدم الاقتصادي في البلد ، وكما استخلصنا من الدراسة التحليلية والقياسية عدم وجود تأثير واضح ومستمر على المدى الطويل لسياسة الانفاق العام على أهم أهداف السياسة الاقتصادية ، وهذا ما يدفعنا إى طرح التساؤل التالي : ماهي أهم المعوقات التي تقف أمام تدخل الدولة عن طريق سياسة الانفاق العام في سبيل تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية المبرمجة في خطة الحكومة ؟

وتتطلب الإجابة على هذا التساؤل تشخيص دقيق لأهم المعوقات التي تقف حجر عثرة لبلوغ الأهداف المسطرة لسياة الانفاق العام.

1- الإصرار على إعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة:

تعتمد الميزانية العامة في الجزائر على نهج تقليدي في تصنيف النفقات العامة، وذلك ما يوافق ميزانية البنود والإعتمادات، والتي لها من العيوب التي تمس بوظيفة الإعتمادات المرصودة بهدف إحداث البرامج التنموية المسطرة في برنامج الحكومة . ويظهر إصرار الدولة على إعتماد هذا النهج رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة (ميزانية البرامج والأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية الأساس الصفري، الميزانية التعاقدية) .

وإن التقنين الحالي للميزانية العامة للدولة في مجالي التسيير والتجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لإستعمال المعلوماتية . ومن أجل التمكن من الحصول على معلومات متعلقة بتكلفة وظيفة معينة ، بالنظر إلى المبلغ الإجمالي للنفقة حسب طبيعتها، يكون من المناسب إستعمال لائحة إنتقال تستلزم عملا هاما للحفظ حتى اليوم الجاري، وتستهلك وقت كثير على الآلة ، ومجال في الذاكرة على مستوى المعلوماتية . لذلك يكون من المستحسن عادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات تناسق التصنيفات الإدارية ، الإقتصادية، والوظيفية بما يسمح بإستعمال سهل للمعلوماتية[1] .

2- تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة:

لقد عرفت الميزانية العامة زيادة بوتيرة متصاعدة ، وقد صاحب هذا النمو عجز لازم الميزانية العامة في معظم الوقت ، بالنظر لتراكم أسبابه، والتي منها:

أولا :صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى، مما يستلزم عادة النظر في نجاعتها . وذلك أن تسيير الأموال العمومية بصفة عقلانية ، يفرض حتما تسييرا أكثر عقلانية، يساهم في تحسين الفعالية ، وإضفاء المزيد من الشفافية على النفقات العامة، ولا سيما نفقات التجهيز.

إن النفقات العامة للميزانية مثل تخصيص الموارد لفائدة القطاعات الإقتصادية أو الفئات الإجتماعية في إطار ميزانية الدولة الإجتماعية تتطلب إتخاذ عدة إجراءات لإعادة التوازن الإقتصادي لصالح القطاعات الواعدة التي تزخر بإمكانيات نمو عالية ، وكذا لصالح الفئات الإجتماعية المحرومة.

ثانيا :إعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز ، وهي إيردات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية للتغير في سعر البترول.

ثالثا :ضعف حصيلة الجباية العادية ، لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي . ولكن هل كان ممكنا للجباية العادية أن تحصل على نتيجة أفضل خلال هذه المرحلة ؟.

[1]- - .لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص62

وهذا السؤال يحمل حتما على طرح إشكالية نوعية التحصيلات الجبائية ، خاصة وقد تم في الماضي إجراء دراسات كشفت عن عدم وجود متابعة جدية لدى كبار المكلفين بالضريبة وضيق قاعدة الجباية العادية.

رابعا :ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة ، ومما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسات القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي ، وينجر عن ذلك حتما إندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الميزانية . علما أن الديون العمومية تتشكل من إجتماع ثلاثة عوامل هي:

- تطهير المؤسسات العمومية.
- خسائر الصرف التي تحملتها الخزينة العمومية.
- عملية حشد موارد مالية خارجية من أجل التسيير العادي.

3- إتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة:

ترتكز عملية تحضير مشروع الميزانية العامة للدولة على تقدير مجمل أعباء وموارد الدولة لسنة مدنية ، وبناء عليه ، فإن الأمر يتعلق بتقدير مبلغ الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات تسيير الأجهزة الإدارية للدولة خلال السنة المقبلة من جهة ومن جهة أخرى تحديد المبالغ المحتملة للإيرادات وخاصة الجبائية [1].وهذه العمليات هي جوهر التخطيط في إطار الميزانية العامة المبنية على التقدير المدروس والذي يطرح في شكل وثيقة نهائية ضمن قانون المالية للتصويت عليه من طرف السلطات المختصة ويصبح برنامج عمل الحكومة في ثوب الميزانية العامة.

لكن الملاحظ في الجزائر والذي أصبح مألوفا هو تكرار الأخذ بالإعتمادات التكميلية) [2] قانون المالية التكميلي (وهذه إحدى المخالفات التي ترد على قاعدة سنوية الميزانية،حتى أصبحت قوانين المالية التكميلية ظاهرة عادية ومعمول بها لسنوات متتالية في بعض الأحيان ، وهذا ما يدل على سوء التقدير والتخطيط في قانون المالية العادي والذي يوجب على

[1]- - .لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص162

[2]- **الاعتمادات التكميلية** : هي الإجراء الأكثر شيوعا والأكثر اعتيادا الذي يسمح للحكومات بإجراء بعض اللمسات خلال السنة على التقديرات الأولية ، ومنح بعض الرخص التكميلية ، وهي التي تضمها قوانين المالية المعدلة والمكملة التي لها نفس الدرجة القانونية لقانون المالية العادي.

السلطة إعادة النظر في قانون المالية التكميلي والذي غالبا ما يتم إقرار إعتمادات) نفقات عامة (إضافية وهذا ما ينافي نهج ترشيد الإنفاق العام.

4- عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الإستثمارية وضبط تكلفتها :

إن إرتفاع تكاليف إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية، بسبب سوء التسيير والتنفيذ، والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى .وكذلك حجم الأغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع من دون إنهاء الدراسات التمهيدية.

5- تراجع تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية

من الممكن الاتفاق جدلا بآليات الاقتصاد الجزئي في تحلل تأثير أسعار النفط على الطلب الكلي من خلال معدلات التضخم وأثر ذلك على أسلوب إستجابة السياسة النقدية لتقلبات أسعار النفط .لكن ربما لا تصلح في اعطاء أدلة قيمة عند شرح التأثير الكبير لأسعار النفط على الاقتصاد الكلي خلال فترة 1970 و 1980 عكس السياسة النقدية كانت قد أعطت نتائج واضحة.

رأينا أيضا أن تقلبات أسعار النفط لم تكن لها تأثير ملموس على الاقتصاد الكلي خلال 2004-2010نظرا لأن هذه التقلبات ناجمة من جانب الطلب على عكس الأزمات النفطية خلال السبعينات والتي كانت ناجمة من جانب العرض .وفي الوقت نفسه نلاحظ توقف مرور تقلبات أسعار النفط عبر الفجوة التضخمية في الاقتصاد الأمر، بمعنى أنه إذا كان ارتفاع أسعار النفط لا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن تأثير ذلك على النشاط الكلي سيكون ضعيف.

لقد قدمت عدد من الفرضيات للإجابة عن السؤال :لماذا تقلبات أسعار النفط أصبحت لا تمر عبر الفجوة التضخمية للاقتصاد؟ لكن مزيد من البحث في هذه النقطة يبدو ضروريا للوصول إلى نتائج يمكننا التأكد من واقعيتها .في نفس السياق يمكننا أن نسلم جدلا بالرأي الذي يعتبر أن تقلبات أسعار النفط الحالية لا ضرر لها على الاقتصاد العالمي

لأن تلك التقلبات مصدرها صدمة الطلب أي مدفوعة من طرف محددات الطلب والتي لم نتمكن من اعطاء أدلة قاطعة تثبت هذا الاتجاه .كما توصلنا أيضا إلى أن أسعار النفط وصل عبئها على الاقتصاد سنة 2007إلى نفس المستويات التي كانت سائدة خلال الصدمات النفطية سنة 1970 من حيث مجموع التكلفة المباشرة على الاقتصاد .في حين يمكننا القول أننا قريبون من انهيار الاقتصاد العالمي بسبب تقلبات أسعار النفط وأعباءها وتبقى الإجابة للبحوث التجريبية الجارية أن تثبة عكس ذلك.

6- تقييم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة الوطنية لمعالجة آثار تقلبات أسعار النفط:

إن الحديث عن تقييم الإجراءات التي إتخذتها السلطات الوطنية لمواجهة تقلبات أسعار التفط المتمثل في صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ومدى فعاليته في ضبط وتثبيت الإيرادات العامة والحفاظ على توازن الميزانية من تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني لا يزال مبكرا بسبب حداثة إنشاء هذا الصندوق وسرية سياساته الاستثمارية كونه هو صندوق ثروة سيادية بالأساس .وبالنظر إلى أن الجزائر لم تتعرض منذ تاريخ إنشاء الصندوق لصدمات خارجية ماعدى تلك التي حصلت سنة 2008 عند إرتفاع أسعار النفط إلى مستوى يقرب من 150دولار .إلا أنه يمكننا أن نلمس مدى مساهمة هذا الصندوق في تخفيض المديونية العمومية سواء كانت داخلية أو خارجية حيث ما فتئت هذه الأخيرة في الانخفاض منذ سنة 2000 تاريج إنشاء الصندوق .وكما نعلم فإن الصندوق يحتوي على أصول مالية كبيرة نظرا للتحويلات الضخمة من النقد الأجنبي بسبب استقرار أسعار النفط أعلى من 37 دولار منذ سنة2000 في إطار القواعد والأسس التنظيمية المقترحة لتنظم عمل صندوق ضبط الإيرادات وسياساته الاستثمارية، سيكون من المفيد للاقتصاد الجزائري إذا تم فصل الصندوق عن الميزانية العامة والتداخل مع أدواره مع السياسة المالية من خلال إقراض الصندوق للميزانية العامة في حالات العجز بنسب محددة، مثلا إذا وصلت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى مستوى 5%من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مطبق في الاتحاد الاوروبي يتم تدخل الصندوق عبر سياساته المسطرة .من المهم أيضا أن يصبح دور الصندوق التدخل في الحالات الإستثنائية لمعاجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وأثار الصدمات

الخارجية . وأخيرا إن نجاح الاقتصاد الجزائري في التخلص من الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات وتنويع موارد الدولة أفقيا سيعمل على تجنيب الاقتصاد الجزائري الصدمات الخارجية الناجمة من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

يجب الإشارة إلى أننا تعمدنا عدم التطرق إلى مدة حياة الاحتياطات النفطية في الجزائر وعلاقتها بالسياسة المالية، وذلك بسبب عدم إمكانية الحصول على بيانات دقيقة حول الإحتياطي الوطني كما هو الحال بالنسبة في بقية الدول المنتجة والمصدرة للنفط .إذ تتعمد الحكومات إحاطة البيانات الحقيقية حول إحتياطياتها النفطية بالضبابية والسرية في بعض الأحيان نظرا لأن النفط يعتبر من الثروات السيادية للدول .أما البيانات التي تنشرها الأوبك ووكالة الطاقة الدولية ووكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول الاحتياطيات النفطية للدول فتعتمد على بيانات تقديرية.

خاتمة الفصل

تم في هذا الفصل محاولة الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر ، وبعد التعرض الى **الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة لتحليل النموذج** ، قمنا باعطاء تحاليل عن تطورات متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من ***1990*** الى غاية سنة ***2012***. مع دراسة التطور الكمي للمتغيرات المستخدمة على المستوى الإجمالي وبوجه الخصوص الناتج المحلي الاجمالي، والواردات، ومعدل التضخم، وسعر البترول خلال الفترة ما بين (***1990-2012***) ، والظاهر أن الواردات خلال هذه الفترة عرفت عدة تغيرات و تقلبات نتيجة لعدم إستقرار الاقتصاد الوطني ككل خاصة النمو الإقتصادي فترة التسعينات .

أما الجزء الثاني من الفصل فقد تم من خلاله تحديد منهجية الدراسة القياسية التجريبية و تعريفها و تحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال البرنامج الإحصائي ***Eviews.8*** ،حيث تم في البداية دراسة تأثير تلك النفقات الحكومية و مدى مساهمتها في نمو قيمة الواردات، و جاءت النتائج متباينة بين التأثير الايجابي و السلبي لتلك النفقات على العوامل المختلفة و في فترات مختلفة ، و انتقلنا إلى دراسة التأثير المباشر لتلك النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر ،حيث كانت النتائج الخاصة بها متوافقة مع النظرية الإقتصادية. كل هذا يصب في ضرورة انتهاج استراتيجيات واتباع سياسات لترشيد النفقات الحكومية وضبط نسييرها من قبل الدولة .

الخـــاتمة العـــامة

الخـــــاتمة العـــــامة

جـاءت هـذه الدراسـة متضـمنة أربعـة فصـول ،مستعرضـين في الفصـل الأول الإطـار النظـري للسياسـات الاقتصادية ، وقد اهتم هذا الفصل باستعراض السياسات الإقتصادية بما فيها النقدية والمالية، فتوصلنا من خلاله إلى أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف التحكم في عـرض النقـود بمـا يحقـق الاسـتقرار النقـدي، ولتحقيـق الأهـداف يتطلـب الاعتمـاد علـى مجموعـة مـن الأدوات الكمية والنوعية.

أما السياسة المالية فتتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب بأنواعها وتحصيلها كإيرادات للخزينة ويتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد خاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي، والتي تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل.

تعتبر السياستان النقدية والمالية، بمثابة الآليات التي يتم استخدامهما في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حدا، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها.

و في الفصل الثاني أبرزنا المدخل النظري للنفقات الحكومية، وبعد إعطاء مفهوم النفقات الحكومية من منظور المدارس الاقتصادية، والتفصيل في ضوابط النفقات الحكومية وأسباب تزايدها، اتضح لنا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا، باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم، بحكم انه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

حيث تلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق الحكومي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم انه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله، وتبرز اهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على اساس " الطلب يخلق العرض".

في حين قمنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة بتحليل اتجاهات النفقات الحكومية والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2012)، فيما يخص النفقات الحكومية في الجزائر والتي تجلت فيما يعرف ببرامج الإنفاق الحكومية وأثرها على النمو الاقتصادي والواردات على طول فترة الدراسة خاصة 2001 -2014، فقد لاحظنا أن سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر 2001-2014، قد ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج الثلاث، في حين انه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فان أثرها على النمو الاقتصادي يبقى محدودا.

وعلى أساس المعطيات السابقة، قمنا بإعطاء وتحليل مكانة الإنفاق الحكومي من المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالنمو الاقتصادي والواردات، حيث تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدّلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها (بالسياسة الإنفاقية التوسعية)، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدّلاته ارتباطا وثيقا بالتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر.

أما فيما يخص تحليل اتجاهات الواردات في الجزائر، فان تزايد حجم الواردات جاء جراء السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر عبر البرامج الاقتصادية والسياسة الثلاث، وهذا ما سبب في زيادة الطلب على الالسلع والخدمات الاجنبية لتحقيق الاهداف المرجوة للبلاد.

في الفصل الرابع من الدراسة، والذي خصصناه للجانب التطبيقي والقياسي لأثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر- فترة 1990 – 2012، قمنا بتقديم صورة تحليلية لتطور النفقات الحكومية على الصعيد الوطني ، حيث اتسهلناه بتوصيف للنموذج المستخدم في الدراسة ، والاساليب القياسية.

ليتم في الجزء الثاني من هذا الفصل قياس اثر الإنفاق الحكومي على الواردات في الجزائر – دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990 – 2012، والظاهر أن معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة عرف عدة تغيرات و تقلبات نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل خاصة فترة التسعينات ، إلا انه استعاد عافيته و شهد نوعا من الاستقرار بداية من الألفية الجديدة و حقق معدلات ايجابية ،و لقد كان لمساهمة إنتاج صناعة المحروقات الأثر الكبير و الايجابي على الاقتصاد ،باعتبار هذا القطاع المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر ،و استحواذه على حصة الأسد من الناتج الداخلي الخام (أكثر من 45 %).، أما الجزء الثالث فقد خصصناه لابراز الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الموارد في تمويل خزينة الدولة، وأهم السياسات اهم الاليات المستخدمة من طرف الدولة الجزائرية لترشيد الانفاق العام ، مع الوقوف عند المعوقات التي تقف أمام سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

و بناء على ما سبق، حاولنا من خلال فصول البحث معالجة هذا الموضوع و الوصول بالتالي إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا، و التي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات التي نراها مفيدة و أساسية، للوصول إلى بيئة أداء للأعمال مناسبة للمستثمر الأجنبي، حتى ينعكس ذلك بالإيجاب على وتيرة التنمية في الجزائر.

نتائج الدراسة:

1- النتائج النظرية:

تم التوصل في اطار الجانب النظري لهذه الدراسة الى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة الى زيادة حجم النفقات الحكومية.

- تعتبر النفقات الحكومية وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوضائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التاثير على متغيرات النشاط الإقتصادي.
- ظاهرة تزايد النفقات الحكومية تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى.
- يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كافي للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية، أين تغيب فيها الإحصائيات والبيانات الدقيقة، وكذا بالأساس إلى ضعف أجهزتها الرقابية في الحد من تنامي نشاط السوق الموازي الذي يشكل نسبة جد هامة من اقتصاديات هذه الدول.
- غياب الرشادة في الإنفاق الحكومي، حيث نجد في الغالب ان البرامج الاقتصادية تجاوزت تكاليفها، ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار المشاريع/ مما أدى إلى ضخ مبالغ هائلة لتغطية العجز.
- ان تطبيق سياسة الإنفاق الحكومي من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، و برنامج إرساء النمو الاقتصادي، كان لهم تأثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة البرامج الثلاث، راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق الحكومي هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي.
- نستنتج أيضا من الدراسة، أنه وبوجود إنفاق حكومي ضخم، وعدم وجود قاعدة صناعية قادرة لاستيعاب هذا الإنفاق، و فشل آلية المضاعف، تحولت نسبة كبيرة من الإنفاق إلى طلب إستهلاكي تتم تلبيته عن طريق العرض الأجنبي، و هذا ما إنعكس عليه **زيـــادة الـــواردات** من السلع المصنعة، وهذا ما يشكل تنشيط لإقتصاديات البلدان الأخرى، مع عدم إستفادة الجزائر من الطلب الخارجي على السلع الوطنية خارج قطاع المحروقات.
- إن النفط ثروة ناضبة، ولهذا لابد من إستثمار عوائده بكفاءة عالية لضمان تحقيق التنمية وإستدامتها.

- يعتبر النفط إحدى الوسائل التي مكنت الإقتصاد الجزائري من بناء قاعدة مادية هامة، تشكل أساسا لإمكانية إنطلاقة تنموية، إذا تم دعمها عن طريق الإهتمام بالموارد البشرية وعقلنة تخصيص الموارد المتاحة . ذلك أن هذه الموارد بإمكانها أن تنقلب سلبا على أداء الإقتصاد الجزائري.

2- النتائج التطبيقية:

إستهدفت هذه الدراسة قياس أثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة *1990- 2012*. تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة بإستخدام الإختبارات القياسية (إختبارات السكون للمتغيرات- إختبار التكامل المشترك - تقدير نموذج تصحيح الخطأ) ما يلي:

- دلت نتائج إختبارات السكون للمتغيرات (Augmented Dickey-Fuller – Philips& Perron) أن جميع متغيرات الدراسة الإقتصادية تحتوي على جذر الوحدة أي أها غير ساكنة (غير مستقرة) في مستواها، في حين تصبح مستقرة في الفروق الأولى ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى.
- تبين من إختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen And Juselius أنه يوجد متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات الحكومية الواردات.
- تبين من تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ أن النفقات الحكومية تساهم في الواردات، ولكن بشكل ضعيف في الأجل القصير، في حين تبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ، معنوية معلمات المتغيرات الأخرى للنموذج و تأثيرها الايجابي على الواردات في الأجل القصير، و هذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية، وبالتالي يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم المحددات الأساسية للواردات ضمن متغيرات أو عوامل عديدة متكاملة تؤدي إلى تحقيق زيادة مطردة في الواردات.

وفي الأخير نحمد الله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل الذي يبقى قطرة في بحر العلم ، وأن يزيدنا تواضعا، ولا يسعنا في النهاية إلا أن نقول بعد جهد مضن ، أن كل عمل إنسان يبقى ناقصا جراء سهو ونسيان أو عدم تركيز.

تـــم بعـــــون اللـــــه هـــذا العـــــــــمل

* *

قـــــــائمة

المـــراجـــــع

قائمة الكتب باللغة العربية:

1. أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف- ***مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى***، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

2. أ كلي.ج ، ***الاقتصاد الكلي، النظريات والسياسات ج/1***، ترجمة عطية مهدي سليمان، مراجعة الدكتور عبد المنعم السيد علي ، مطابع جامعة الموصل الموصل، 1980.

3. أدوين مانسفيلد- ناريمان بيهرافيش، ***علم الاقتصاد***، مركز الكتب الاردنى ،1998.

4. ابرت ب كارسون- ***ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها***، ترجمة، دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1994.

5. أبدجمان مايكل- ***الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة***-. ترجمة منصور إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

6. أعاد حمود القيسي، ***المالية العامة والتشريع الضريبي***. مكتبة دار الثقافة للنشر، ط2، الاردن، 2000.

7. أحمد الأشقر، ***الاقتصاد الكلي***، الطبعة الأولى، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع،2002.

8. الحوشان، احمد بن محمد، ***الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستثماري خاصة طريقة الانحدار الذاتي***، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، 2003.

9. الصفاوي، صفاء يونس، يحي، مزاحم محمد، ***تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR***.القاهرة، 2009.

10. المرسي السيد حجازي "***مبادئ الاقتصاد العام، النفقات والقروض العامة***"، الدار الجامعية، 2000.

11. المرسي سيد حجازي، ***مبادئ المالية العامة***، الدار الجامعية، بيروت 2002.

12. بيير جالة، ***نهب العالم الثالث***، ترجمة ومراجعة الدكتور يوسف ابو شقرا، وأديب اللجمي، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، 1989.

13. بلعزوز بن علي- ***محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*** ، بن عكنون ،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ،2004 .

14. جورج باكلي، سوميت ديساي، ***علم الاقتصاد***، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013.

15. جيمس جوارتيني، رجارد ستاروب- ***الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)***، دار المريخ للنشر.القاهرة، 1999.

16. هشام مصطفى الجمل، ***دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر*** – دراسة تطبيقية – الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

17. حربي محمد موسى عريقات، ***مبادئ الاقتصاد***، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2006.

18. حسين الصغير، ***دروس في المالية والمحاسبة العمومية***، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.

19. حياة بن اسماعين- ***محاضرات في المالية العامة***. (غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2003/2002).

20. حسن مصطفى حسين، ***المالية العامة***، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2001.

21. حامد عبد المجيد دراز، ***مبادئ المالية العامة***، الإسكندرية،2000.

22. حمد العريان، **صناديق الثروة السيادية وفق المعتاد الجديد** ، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، 2010.

23. طارق لحاج- ***المالية العامة***، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

24. محرزي محمد عباس، ***اقتصاديات المالية العامة***، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

25. محمود حامد محمود عبد الرزاق، ***الاقتصاد الجديد***، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013.

26. محمود حسين الوادي، ***مباديء المالية العامة***، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

27. محمد شاكر عصفور، ***أصول الموازنة العامة***، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008.

28. منيس اسعد عبد الملك- ***ميزانية الدولة والسياسة المالية***، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بدون سنة طبع.

29. محمد العمادي، ***التنمية الاقتصادية والتخطيط***، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1997.

30. محمد مبارك محمد- ***السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية***، الدار الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

31. م.تودارو، ***التنمية الاقتصادية***، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

32. مدحت القريشي، ***التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات***، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2007.

33. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام- ***المالية العامة والنظام المالي في الإسلام***، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

34. محمد عباس محرزي، ***اقتصاديات المالية العامة***، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

35. محمد الصغير بعلي، د.يسرى ابو العلى، ***المالية العامة***، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

36. مشعل، زكية احمد، أبو ليلي، زياد محمد، ***اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي***، دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23 العدد الأول، 2007.

37. ناصر مراد، ***فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق***، دار هومة للنشر، 2003.

38. سوزي علي ناشد، ***المالية العامة – النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة***، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.

39. سوزي عدلي ناشد- ***المالية العامة***، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

40. سيمون كوزنتس- ***النمو الاقتصادي الحديث***، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين/ منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون سنة طبع.

41. ساكر محمد العربي- ***محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق***. (غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2006/2005).

42. سعيد علي العبيدي، ***اقتصاديات المالية العامة*** ، دار دجلة ناشرون وموزعون، العراق، 2011.

43. سعيد عبد العزيز عثمان، ***المالية العامة***، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.

44. عبد المجيد قدي – ***مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية*** (ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003).

45. عبد المنعم فوزي وآخرون- ***المالية العامة والسياسة المالية*** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.

46. علي خليل سليمان احمد اللوزي، ***المالية العامة***، دار زهران للنشر والتوزيع، عملن، 2000.

47. عبد الرحمن يسري أحمد، ***اقتصاديات النقود والبنوك***،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.

48. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، ***النظرية الاقتصادية الكلية***، الطبعة الأولى، قسم الاقتصاد للنشر ، الإسكندرية، 2005.

49. علي زغدود، ***المالية العامة***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

50. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق***، الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2000.

51. عبد العزيز فهمي هيكل- ***موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية***، دار النهضة العربية، 1990.

52. عادل احمد حشيش، ***اساسيات المالية العامة– مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام*** – دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.

53. عمر صخري، ***التحليل الاقتصادي الكلي***، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2008.

54. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***اتجاهات حديثة في التنمية***، الدر الجامعية للنشر، مصر، 2003.

55. عبد المطلب عبد الحميد، ***النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)***، الطبعة الأولى، إسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

56. عثمان محمد غنيم ، **التخطيط أسس ومبادئ عامة** ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، 2004.

57. فلح حسين خلف، ***المالية العامة***، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.

58. فوزت فرحات، ***المالية العامة (الاقتصاد المالي)***، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

59. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة- ***تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة***، عالم المعرفة، الكويت، مطابع الرسالة، العدد، 22، 1997.

60. رمزي زكي- ***التضخم والتكييف الهيكيلي في الدول النامية***، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1996.

61. رمزي زكي- ***الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث***، سيناء للنشر، القاهرة ، 1992.

62. رحيم حسين- ***النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي***، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 1426-2006.

63. خالد واصف الوزني، ***مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)***، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

64. خالد شحادة الخطيب، د.احمد زهير شامية، ***أسس المالية العامة***، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

65. خضير عباس المهر، ***دراسة موجزة في نظريات التوزيع***، القاهرة، 2000.

66. ضياء مجيد الموسوي، ***الاقتصاد النقدي***. مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

67. غازي حسين عناية، ***التضخم المالي***، الطبعة الأولى، إسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

1. Antonio Spilimbergo and others: ***Fiscal multipliers، international monetary Found***، position not، 2009.
2. Abdur Rauf، Abdul Qayum & Khair-uz Zaman، ***RELATIONSHIP BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND NATIONAL INCOME: AN EMPIRICAL INVESTIGATION OF WAGNER'S LAW IN CASE OF PAKISTAN***. Academic Research International، Vol. 2، No. 2، March 2012.
3. Christina Romer، Jared Bernestein، 2012 : ***The job impact of the american recovery and reinvestment plan***.
4. Contantinos Alexiou : ***governement spending and economic growth*** ، journal of economic and social reseach ، vol 11(1) 2009
5. Daniel mitchel : ***the impact of governement spending on economic growth*** ، the heritage foundation ، n 1831 ، 2005.
6. Eric Engen ، Jonathan Skinner : ***Skinner fiscal and economic growth*** ، national bureau of economic reseash، working paper n4223 ،1992.
7. Frank westerhoff: ***samuelson's multiplier-accelerator model revisted***، applied economics letters، vol13، issue2، 2006.
8. FCE: Mouloud Hedirm ، ***note de présentation du projet de la loi des finances pour 2013***.
9. GENEREUX.J: ***Politiques économiques*** – edition Seuil – Paris – 1996 .
10. Gregory Mankiw، Mark Taylor: ***economics***، Thomson Learning edition، England، 2006.
11. International monetary fund report n° 06. 2001.

12. IMF WORKING PAPER WP/07/114 ***Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated***، *Erik Hjalmarsson and Pär Österholm. C2007.*

13. J. Hick، Economic، ***Growth & Development***، Oxford Economic، Papers، 1999.

14. Jean-José Quilès et autre: ***Macroéconomie***: Cours، methods، exercices corrigés، 2ème edition، edition Bréal، 1999/09/30

15. J

16. Leanne Ussher: Do ***budget deficits raise interest rates?*** A survey of the empirical literature، new school for social research، working paper n°3، 1998.

17. l'Algérie ، ***a la recherche d'un investissement public de qualité***،Une Revue des dépenses publiques، rapport de la banque mondiale 15 Aout 2010.

18. Maurice Mullard، ***The politics of public expenditure*** second edition، Routledge، London، 2005.

19. O.N.S، ***EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2001/2012***.

20. O.N.S، ***EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2001/2005***

21. Philip . A. klein، ***the Management of Market***، Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company، Belmont، California، 2000.

22. Pabentantoine، ***Balance des payment et politique économique***، nothan، France، 1996.

23. Rapport Sur La ***Situation Economique Et Sociale En 2012(ONS)***، Edition Septembre، 2013.

24. S.Kusnets"، ***Croissance et structure économique***،" Calmn Lévy، Paris، 1972.

25. Tobias Cwil، volker Wieland، 2013 : ***Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area***، university of Freiburg.

26. Takuo Dome : ***THE POLITICAL ECONOMY OF PUBLIC FINANCE IN BRITAIN*** 1767-1873; Rotiedge Taylor and Francis Group، London، 2004 .

مذكـــرات تخرج:

1- المهدي جلال عبد الرزاق – ***السياسة المالية والتضخم في البلاد الآخذة في النمو– مع إشارة خاصة للعراق***– رسالة دكتوراه– مكتبة الاقتصاد والعلوم والسياسة– جامعة القاهرة– مصر 1979.

2- الحويجاني، اوس فخر الدين أيوب، ***اثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة***، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2005.

3- دراوسي مسعود، ***السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004***، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006.

4- دحماني عبد الكريم، **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر،2012/2011 .

5- حمدية شاكر مسلم، ***(العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والأنفاق الحكومي)***، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2001.

6- شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام** :حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان ،2013 .

7- يسرى مهدي حسن- ***أثر السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي مع اشارة خاصة للعراق***، اطروحة دكتوراه، غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،1995.

8- مخلفي أمينة، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات) دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

9- مشمس نجاة- ***"فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم"- دراسة حالة الجزائر- (1980-2004)***، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2005/2004).

10- مدوخ ماجدة- ***" فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر-"***، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004.

11- مدية شاكر مسلم، ***(العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والأنفاق الحكومي)***، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2001.

12- مخلفي أمينة، ***اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(حالة الجزائر)***، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،الجزائر،2013.

13- علي يحي علي العكيلي- ***فاعلية السياستين المالية والنقدية وانعكاساتها في المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليمن، (1999/1980)*** اطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002.

14- عامر عبود الدوري- ***دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون العربي***، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1992.

15- عبد الكريم تاج، ***"نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"***، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003.

16- صالح مفتاح- ***النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

مقالات ومداخلات في ملتقيات الوطنية والدولية:

1. العوفي حكيمة، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 05، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية ، جامعة معسكر، أفريل 2014.

2. العبدلي، عابد، ***محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ***، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جاعة الازهر، العدد 32.

3. القدير، خالد بن حمد بن عبد الله، ***اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية***، مجلد جامعة الملك سعود، المجلة 17، العلوم الادارية2، الرياض، 2005.

4. بوفليح نبيل،***صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية***، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،العدد4 ، 2010.

5. بودخدخ كريم، سلامنة محمد ،***أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009***.الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر. جامعة المسيلة .نوفمبر 2011.

6. نبيل بوفليح، ***دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010***، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 9- 2013.

7. محمد مسعي، ***سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو***، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-، العدد 2012/10.

8. شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، مداخلة حول ***البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية***، في اطار المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) القاهرة مصر.

9. هدى بوحنيك ، ***دور بنك الجزائر في تسيير عمليات المالية المرتبطة بالخارج***، مجلة الباحث العدد 08 ، 2010.

10. سعد بن صالح الرويتع ، **قياس الأداء في الوحدات الحكومية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والإدارة-، العدد 2 ، الرياض ، 2002 .

11. زغيب شهرزاد وحليمي حليمة،***الإقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال***،مجلة دراسات إقتصادية،العدد 11 ،أوت 2008 ، الجزائر.

12. ماجد عبد الله المنيف، ***صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية*** ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35 العدد 129 ،السنة 2009.

13. موسى رحماني- ***"نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل ادوات السياسة المالية"*** ".(الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ديسمبر، 2005).

14. صالح مفتاح، مداخلة بعنوان ***السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى***، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية والحكم الراشد، جامعة بسكرة، 2003.

15. خالد بن حمد بن عبد الله القدير، ***"اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"***، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 17، الرياض، 2005.

16. خالد المهايني، **الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة**، مجلة إدارة المال العام– التخصيص والاستخدام –،المنظمة العربية للتنمية الإدارية– أعمال المؤتمرات–مصر، 2010 .

17. عبد الرزاق، بشير احمد فرج، الوريكان، عابد، ***اثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الاردن، منهج تحليل التكامل المشترك***، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة الحسين ابن طلال، 2008.

تقارير الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية:

1. البنك الدولي ، تقرير حول مراجعة الإنفاق العام لسنة 2004.

2. البنك الدولي، النشرة الاقتصادية الإفريقية، التقرير السنوي الموحد، 2009

3. إحصائيات نشرة وزارة العدالة، 2009.

4. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،2010.

5. المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الإقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2004.

6. إدارة الجمارك الجزائرية http ://www.douane.gov.dz

7. النشرة الإحصائية لوزارة المالية الجزائرية، فرع التنمية المحلية، عين على المخطط الخماسي،2005 .

8. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007 ، أكتوبر 2008.

9. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014. www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

10. تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 2011- نشرة وزارة المالية الجزائرية جانفي 2012.

11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر(2003) .

12. صندوق النقد الدولي – تقرير حول الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قسم خدمات الوسائط المتعددة للنشر والتوزيع بالصندوق، 2007.

13. صندوق النقد الدولي – ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، 28 فيبراير 2001.

القوانين والمراسيم:

1. قانون رقم 8200-02 مؤرخ في 24ربيع الأول 1421 الموافق لـ27 جوان 2000، و لمزيد من التفاصيل أنظر:الجريدة الرسمية –العدد 37- صادرة بتاريخ 2008/06/28متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

القواميس:

1. العلامة الشيخ أحمد رضا، ***معجم متن اللغة***، المجلد الثاني، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987.

2. ***المنجد في اللغة العربية المعاصرة***، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.

مـــواقع الـــواب

www.bank-of-algeria.dz

www.ons.dz

www.mf.gov.dz

www.mincommerce.gov.dz

www.douane.gov.dz

www.opec.org

www.imfstatistic.org

www.pnst-cerist.dz

www.jora-dp.dz

www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

www.swfinstitute.org

قـــــــائمة

المـــلاحـــــق

الملحق رقم *01*: نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج

(Augmented Dickey-Fullerاختبار)

Ln PIB في المستوى (Level)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.384300	0.5710
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.087437	Mean dependent var	-1868.386
Adjusted R-squared	0.041809	S.D. dependent var	19835.26
S.E. of regression	19416.19	Akaike info criterion	22.67211
Sum squared resid	7.54E+09	Schwarz criterion	22.77130
Log likelihood	-247.3932	Hannan-Quinn criter.	22.69548
F-statistic	1.916288	Durbin-Watson stat	1.829762
Prob(F-statistic)	0.181519		

Ln PIB في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.581079	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.524837	Mean dependent var	338.8000
Adjusted R-squared	0.499829	S.D. dependent var	29441.11
S.E. of regression	20821.58	Akaike info criterion	22.81576
Sum squared resid	8.24E+09	Schwarz criterion	22.91524
Log likelihood	-237.5655	Hannan-Quinn criter.	22.83735
F-statistic	20.98629	Durbin-Watson stat	1.996916
Prob(F-statistic)	0.000204		

Ln IMP في المستوى (Level)

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.612547	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.744891	Mean dependent var	749.6316
Adjusted R-squared	0.672003	S.D. dependent var	6865.902
S.E. of regression	3932.170	Akaike info criterion	19.61270
Sum squared resid	2.16E+08	Schwarz criterion	19.86124
Log likelihood	-181.3207	Hannan-Quinn criter.	19.65477
F-statistic	10.21965	Durbin-Watson stat	2.068587
Prob(F-statistic)	0.000437		

Ln IMP في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.061749	0.2606
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.747471	Mean dependent var	-1380.333
Adjusted R-squared	0.669770	S.D. dependent var	8487.416
S.E. of regression	4877.347	Akaike info criterion	20.05272
Sum squared resid	3.09E+08	Schwarz criterion	20.30005
Log likelihood	-175.4745	Hannan-Quinn criter.	20.08683
F-statistic	9.619822	Durbin-Watson stat	2.035350
Prob(F-statistic)	0.000764		

Ln INF في المستوى (Level)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.361641	0.1632
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.218058	Mean dependent var	0.000329
Adjusted R-squared	0.178961	S.D. dependent var	0.001999
S.E. of regression	0.001812	Akaike info criterion	-9.702587
Sum squared resid	6.56E-05	Schwarz criterion	-9.603401
Log likelihood	108.7285	Hannan-Quinn criter.	-9.679222
F-statistic	5.577348	Durbin-Watson stat	1.658639
Prob(F-statistic)	0.028450		

Ln INF في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.151001	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.710072	Mean dependent var	0.000191
Adjusted R-squared	0.675963	S.D. dependent var	0.003239
S.E. of regression	0.001844	Akaike info criterion	-9.616493
Sum squared resid	5.78E-05	Schwarz criterion	-9.467133
Log likelihood	99.16493	Hannan-Quinn criter.	-9.587337
F-statistic	20.81764	Durbin-Watson stat	1.901840
Prob(F-statistic)	0.000027		

Ln DEP في المستوى (Level)

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.333620	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.587182	Mean dependent var	831.8182
Adjusted R-squared	0.566541	S.D. dependent var	571.8694
S.E. of regression	376.5051	Akaike info criterion	14.78625
Sum squared resid	2835121.	Schwarz criterion	14.88543
Log likelihood	-160.6487	Hannan-Quinn criter.	14.80961
F-statistic	28.44750	Durbin-Watson stat	1.393478
Prob(F-statistic)	0.000032		

Ln DEP في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.435355	0.5455
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.097826	Mean dependent var	33.33333
Adjusted R-squared	0.050343	S.D. dependent var	422.2953
S.E. of regression	411.5282	Akaike info criterion	14.96802
Sum squared resid	3217753.	Schwarz criterion	15.06750
Log likelihood	-155.1643	Hannan-Quinn criter.	14.98961
F-statistic	2.060245	Durbin-Watson stat	2.392576
Prob(F-statistic)	0.167444		

Ln PBRL في المستوى (Level)

Null Hypothesis: PBRL has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.259798	0.9702
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.003363	Mean dependent var	4.045455
Adjusted R-squared	-0.046468	S.D. dependent var	13.45708
S.E. of regression	13.76620	Akaike info criterion	8.168817
Sum squared resid	3790.164	Schwarz criterion	8.268003
Log likelihood	-87.85699	Hannan-Quinn criter.	8.192182
F-statistic	0.067495	Durbin-Watson stat	2.415486
Prob(F-statistic)	0.797675		

Ln PBRL في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(PBRL) has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=4)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.263228	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.593161	Mean dependent var	0.190476
Adjusted R-squared	0.571749	S.D. dependent var	21.11307
S.E. of regression	13.81659	Akaike info criterion	8.180009
Sum squared resid	3627.063	Schwarz criterion	8.279488
Log likelihood	-83.89010	Hannan-Quinn criter.	8.201599
F-statistic	27.70157	Durbin-Watson stat	2.111074
Prob(F-statistic)	0.000044		

الملحق رقم *02*: نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج

(اختبارPhilips-Perron)

Ln PIB في المستوى (Level)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-1.470454	0.5293
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.087437	Mean dependent var	-1868.386
Adjusted R-squared	0.041809	S.D. dependent var	19835.26
S.E. of regression	19416.19	Akaike info criterion	22.67211
Sum squared resid	7.54E+09	Schwarz criterion	22.77130
Log likelihood	-247.3932	Hannan-Quinn criter.	22.69548
F-statistic	1.916288	Durbin-Watson stat	1.829762
Prob(F-statistic)	0.181519		

Ln PIB في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.581062	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.524837	Mean dependent var	338.8000
Adjusted R-squared	0.499829	S.D. dependent var	29441.11
S.E. of regression	20821.58	Akaike info criterion	22.81576
Sum squared resid	8.24E+09	Schwarz criterion	22.91524
Log likelihood	-237.5655	Hannan-Quinn criter.	22.83735
F-statistic	20.98629	Durbin-Watson stat	1.996916
Prob(F-statistic)	0.000204		

Ln IMP في المستوى (Level)

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-1.215271	0.6487
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.070185	Mean dependent var	606.6818
Adjusted R-squared	0.023694	S.D. dependent var	6383.737
S.E. of regression	6307.655	Akaike info criterion	20.42342
Sum squared resid	7.96E+08	Schwarz criterion	20.52261
Log likelihood	-222.6577	Hannan-Quinn criter.	20.44679
F-statistic	1.509656	Durbin-Watson stat	1.483466
Prob(F-statistic)	0.233454		

Ln IMP في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.232326	0.0322
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.350984	Mean dependent var	-1060.286
Adjusted R-squared	0.316825	S.D. dependent var	7883.213
S.E. of regression	6515.821	Akaike info criterion	20.49225
Sum squared resid	8.07E+08	Schwarz criterion	20.59173
Log likelihood	-213.1686	Hannan-Quinn criter.	20.51384
F-statistic	10.27509	Durbin-Watson stat	1.343738
Prob(F-statistic)	0.004657		

Ln INF في المستوى (Level)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.325341	0.1733
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.218058	Mean dependent var	0.000329
Adjusted R-squared	0.178961	S.D. dependent var	0.001999
S.E. of regression	0.001812	Akaike info criterion	-9.702587
Sum squared resid	6.56E-05	Schwarz criterion	-9.603401
Log likelihood	108.7285	Hannan-Quinn criter.	-9.679222
F-statistic	5.577348	Durbin-Watson stat	1.658639
Prob(F-statistic)	0.028450		

Ln INF في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-7.429078	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.627209	Mean dependent var	0.000166
Adjusted R-squared	0.607588	S.D. dependent var	0.003159
S.E. of regression	0.001979	Akaike info criterion	-9.522074
Sum squared resid	7.44E-05	Schwarz criterion	-9.422596
Log likelihood	101.9818	Hannan-Quinn criter.	-9.500485
F-statistic	31.96684	Durbin-Watson stat	2.057715
Prob(F-statistic)	0.000019		

Ln DEP في المستوى (Level)

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	4.806375	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.587182	Mean dependent var	831.8182
Adjusted R-squared	0.566541	S.D. dependent var	571.8694
S.E. of regression	376.5051	Akaike info criterion	14.78625
Sum squared resid	2835121.	Schwarz criterion	14.88543
Log likelihood	-160.6487	Hannan-Quinn criter.	14.80961
F-statistic	28.44750	Durbin-Watson stat	1.393478
Prob(F-statistic)	0.000032		

Ln DEP في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-1.238845	0.6373
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.097826	Mean dependent var	33.33333
Adjusted R-squared	0.050343	S.D. dependent var	422.2953
S.E. of regression	411.5282	Akaike info criterion	14.96802
Sum squared resid	3217753.	Schwarz criterion	15.06750
Log likelihood	-155.1643	Hannan-Quinn criter.	14.98961
F-statistic	2.060245	Durbin-Watson stat	2.392576
Prob(F-statistic)	0.167444		

Ln PBRL في المستوى (Level)

Null Hypothesis: PBRL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	1.476177	0.9986
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.003363	Mean dependent var	4.045455
Adjusted R-squared	-0.046468	S.D. dependent var	13.45708
S.E. of regression	13.76620	Akaike info criterion	8.168817
Sum squared resid	3790.164	Schwarz criterion	8.268003
Log likelihood	-87.85699	Hannan-Quinn criter.	8.192182
F-statistic	0.067495	Durbin-Watson stat	2.415486
Prob(F-statistic)	0.797675		

Ln PBRL في الفروق الاولى (1st difference)

Null Hypothesis: D(PBRL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.358200	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.593161	Mean dependent var	0.190476
Adjusted R-squared	0.571749	S.D. dependent var	21.11307
S.E. of regression	13.81659	Akaike info criterion	8.180009
Sum squared resid	3627.063	Schwarz criterion	8.279488
Log likelihood	-83.89010	Hannan-Quinn criter.	8.201599
F-statistic	27.70157	Durbin-Watson stat	2.111074
Prob(F-statistic)	0.000044		

الملحق رقم *03*: نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

(اختبارJohansen And Juselius) (مستوى معنوية 1%)

Date: 12/17/13 Time: 22:44
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEP IMP INF PBRL PIB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None *	0.796570	90.44752	77.81884	0.0005
At most 1 *	0.747877	57.00644	54.68150	0.0055
At most 2	0.581448	28.07188	35.45817	0.0780
At most 3	0.275159	9.781860	19.93711	0.2979
At most 4	0.134112	3.023999	6.634897	0.0820

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None	0.796570	33.44108	39.37013	0.0563
At most 1	0.747877	28.93456	32.71527	0.0334
At most 2	0.581448	18.29002	25.86121	0.1194
At most 3	0.275159	6.757861	18.52001	0.5182
At most 4	0.134112	3.023999	6.634897	0.0820

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.01 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 514.8499

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DEP	IMP	INF	PBRL	PIB
1.000000	-1.324815	-556659.4	378.6233	-0.182899
	(0.19141)	(438699.)	(69.9100)	(0.02432)

(اختبارJohansen And Juselius) (مستوى معنوية 5%)

Date: 12/18/13 Time: 00:38
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEP IMP INF PBRL PIB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.796570	90.44752	69.81889	0.0005
At most 1 *	0.747877	57.00644	47.85613	0.0055
At most 2	0.581448	28.07188	29.79707	0.0780
At most 3	0.275159	9.781860	15.49471	0.2979
At most 4	0.134112	3.023999	3.841466	0.0820

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.796570	33.44108	33.87687	0.0563
At most 1 *	0.747877	28.93456	27.58434	0.0334
At most 2	0.581448	18.29002	21.13162	0.1194
At most 3	0.275159	6.757861	14.26460	0.5182
At most 4	0.134112	3.023999	3.841466	0.0820

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم *04*: نتائج تقديرنموذج متجهات تصحيح الخطا

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/17/13 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1993 2012
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Error Correction:	D(DEP)	D(IMP)	D(INF)	D(PBRL)	D(PIB)
CointEq1	**-0.023095**	**-0.115228**	-1.26E-07	0.000990	3.275083
	(0.01525)	**(0.29195)**	(1.2E-07)	(0.00075)	(0.86639)
	[-1.51440]	**[-0.39468]**	[-1.05558]	[1.31321]	[3.78013]
D(DEP(-2))	**0.058317**	**-11.78277**	1.16E-06	-0.001356	7.206053
	(0.17574)	**(3.36435)**	(1.4E-06)	(0.00869)	(9.98402)
	[0.33184]	**[-3.50224]**	[0.84069]	[-0.15605]	[0.72176]
D(IMP(-2))	**0.020228**	**0.922107**	-2.06E-07	0.000453	-1.556634
	(0.03125)	**(0.59819)**	(2.5E-07)	(0.00155)	(1.77518)
	[0.64737]	**[1.54149]**	[-0.83942]	[0.29315]	[-0.87689]
D(INF(-2))	**7864.232**	**359058.0**	-0.337666	1366.105	1590281.
	(39865.0)	**(763171.)**	(0.31272)	(1971.13)	(2264778)
	[0.19727]	**[0.47048]**	[-1.07978]	[0.69306]	[0.70218]
D(PBRL(-2))	**40.99903**	**40.39957**	-3.05E-05	0.728436	1559.388
	(13.3030)	**(254.672)**	(0.00010)	(0.65777)	(755.761)
	[3.08194]	**[0.15863]**	[-0.29189]	[1.10743]	[2.06334]
D(PIB(-2))	**-0.029830**	**-0.156907**	2.20E-08	-0.000673	-0.814795
	(0.00698)	**(0.13366)**	(5.5E-08)	(0.00035)	(0.39665)
	[-4.27248]	**[-1.17391]**	[0.40150]	[-1.94977]	[-2.05417]
C	**555.9196**	**7498.629**	-7.93E-05	1.091921	-11601.77
	(134.568)	**(2576.15)**	(0.00106)	(6.65372)	(7644.95)
	[4.13116]	**[2.91079]**	[-0.07512]	[0.16411]	[-1.51757]
R-squared	**0.849222**	**0.555150**	0.240893	0.323094	0.597073
Adj. R-squared	**0.779632**	**0.349834**	-0.109464	0.010677	0.411107
Sum sq. resids	**1030116.**	**3.78E+08**	6.34E-05	2518.461	3.32E+09
S.E. equation	**281.4955**	**5388.922**	0.002208	13.91861	15992.11
F-statistic	**12.20323**	**2.703887**	0.687564	1.034174	3.210653
Log likelihood	**-136.8733**	**-195.9130**	98.24088	-76.73548	-217.6680
Akaike AIC	**14.38733**	**20.29130**	-9.124088	8.373548	22.46680
Schwarz SC	**14.73583**	**20.63980**	-8.775581	8.722054	22.81530
Mean dependent	**820.0000**	**731.2500**	0.000287	4.650000	-2070.225
S.D. dependent	**599.6490**	**6683.284**	0.002096	13.99351	20839.52

Determinant resid covariance (dof adj.)	**1.41E+16**
Determinant resid covariance	**1.64E+15**
Log likelihood	**-492.2212**
Akaike information criterion	**53.22212**
Schwarz criterion	**55.21358**

أثر تغير النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر – دراسة قياسية للفترة [1990 – 2012]

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة العلاقة الموجودة مابين النفقات الحكومية والواردات، بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري ما بين الفترة 1990 – 2012، ولقد تم الإعتماد في الدراسة على تحليل التكامل المشترك (إختبارات السكون للمتغيرات Dickey-Fuller Augmented وإختبارJohansen and Juselius)، و نموذج متجهات تصحيح الخطأ على البيانات السنوية للفترة 1990-2012 لدراسة الأثر الذي يحدثه الإنفاق الحكومي على الواردات في الجزائر. وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والواردات، وأيضا تبين من تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ أن الإنفاق الحكومي يساهم في الواردات ولكن بشكل ضعيف في الأجل القصير، وأن نمو الإنفاق الحكومي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم الواردات في الجزائر.

المصطلحات الأساسية: النفقات الحكومية، الواردات، اختبارات السكون للمتغيرات، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

* * * * * * * * * * * *

Etude économétrique de l'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie. Période [1990 - 2012]

Résumé

On considère en Algérie les dépenses publiques un moyen très important comme outil de politique financière et participe essentiellement à l'importation، d'où il existe plusieurs études qui relient la relation entre dépenses publiques et l'importation، on a conclu notre étude l'application de l'analyse de la Co-intégration (Test de la stabilisation des variables ***[Dickey-Fuller Augmented]*** et le Test ***[Johansen and Juselius]***)، et le modèle de la correction d'erreur sur les bilans annuels de la période ***[1990 – 2012]***، pour étudier l'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie.

Mots clés: Dépenses publiques, Importation, Teste de stabilisation des variables, Co-intégration, Correction d'erreur.

* * * * * * * * * * * *

ECONOMETRIC STUDY ON THE IMPACT OF PUBLIC SPENDING ON IMPORTS IN ALGERIA. BETWEEN THE PERIOD (1990 – 2012)

Abstract

We consider public spending as a very important tool in the financial policy and participate essentially in the imports. So، there are many studies related to public spending and the import. The work below is an apply of Co-integration analysis (test of constant variables ***[augmented Dickey-Fuller]*** and the test of ***[Johansen and Juselius])*** . In addition to a corrections sample an the annual report of the period between ***[1990 – 2012]***. The aim is to study the impact of public spending on the import in Algeria.

Key words: Public spending, imports, test of constant variables, correction of mistakes.

* * * * * * * * * * * *